

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

النفط وأثره على المكانة الدولية للمملكة العربية السعودية

إعداد الطالب

عبد ا   علي محمود الرشيد

إشراف

الأستاذ الدكتور عبد الفتاح الرشدان

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليـــــا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في العلاقات الدولية قسم العلوم السياســــية

جامعة مؤتة 2012م

الإهداء

والدي

روح والدتي رحمها ا

زوجتي

خالي صالح السويلم

هذا العمل نتيجة أعوام من السفر والعناء في كل أوقات الساعة في كل الفصول الأربعة

أهدي إليكم نتاج أيامي، عمري ..

عبد ا علي محمود الرشيد

الشكر والتقدير

الحمد والشكر له أولاً وأخيراً، حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، ملئ السموات والأرض وما بينهما.

كما أشكر الأستاذ الدكتور عبد الفتاح الرشدان على كل ما قدم لي من نصائح وتوجيهات كان لها بالغ الأثر في إتمام هذا البحث.

والشكر موصول لكل من ساهم في إنجاز هذا البحث.

عبد ا علي محمود الرشيد

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

الملخص

النفط وأثره على المكانة الدولية للمملكة العربية السعودية

عبد ا   علي محمود الرشيد

جامعة مؤتة، 2012

هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بمدى أهمية النفط بالنسبة للمملكة العربية السعودية وتوضيح بيان تأثير النفط على المكانة الدولية للمملكة العربية السعودية. وانطلقت الدراسة من الفرضية التالية هناك تأثير للنفط على المكانة الدولية للمملكة العربية السعودية، وحاولت الدراسة الإجابة على التساؤل التالي: ما مدى تأثير النفط على مكانة المملكة العربية السعودية في المجتمع الدولي؟

وخلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة بين مقومات الدولة ومنها عائدات النفط التي ساهمت في تحسين مستوى التعليم والمستوى الصحي والبنية التحتية والقوة العسكرية والذي انعكس على السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية على المستوى الإقليمي والدولي.

وتوصي الدراسة بـ أن ترتبط مكانة الدولة وقدرتها على التأثير بالنظام الدولي بالمحدد الاقتصادي في ظل تزايد معدلات الأزمات المالية التي تواجهها كثير من دول العالم مما سيزيد من الضغط على الدول ذات الدخل المرتفع ومنها السعودية للمساهمة في مواجهة هذه المشاكل وهذا يتطلب من السعودية القدرة على استغلال هذه الظروف في تحقيق المكاسب السياسية ومنحها دور أكبر في النظام الدولي .

Abstract

Oil and its impact on the international standing of the Kingdom of Saudi Arabia

Abd allah ali alrashed

Mu'tah University, 2012

This study aimed at defining the extent of the importance of oil for the Kingdom of Saudi Arabia and to clarify the statement impact of the oil on the international standing of the Kingdom of Saudi Arabia. The study was launched following hypothesis there is the effect of oil on the international standing of the Kingdom of Saudi Arabia, and the study tried to answer the following question: What is the impact of oil on the position of the Kingdom of Saudi Arabia in the international community?

The study proved that there is a relationship between elements of a state, including oil revenues, which have contributed to improving the level of education and the level of health, infrastructure and military force, which was reflected in the foreign policy of the Kingdom of Saudi Arabia on the regional and international level.

The study recommends that The niche the state and its ability to influence the international system Bamahdd economic under increasing rates of financial crises faced by many countries in the world which will increase the pressure on the high-income countries, including Saudi Arabia to contribute to address these problems and this requires Arabia the ability to exploit these circumstances in achieving political gains and give them a greater role in the international system.

الفصل الأول

خلفية الدراسة

1-1 المقدمة:

أدى اكتشاف النفط في المملكة العربية السعودية إلى إحداث تغيير جذري في الوضع الاجتماعي والثقافي والسياسي والاقتصادي، حيث أنعكس التقدم الحضاري المصاحب لاكتشاف النفط على جميع النواحي، وضاعف من حجم التبادل التجاري والتجارة الخارجية للمملكة، وساهم في قيام صناعات تعتمد على مشتقات النفط، وجعل المملكة العربية السعودية تساهم بشكل فاعل في النظام الاقتصادي والمالي والدولي.

إن اهتمام المملكة العربية السعودية بالعلاقات الدولية له مبرراته لما لها من دور فاعل في منطقة الشرق الأوسط والعالم ككل، والشواهد الفعلية على ذلك قائمة خلال الأربعين سنة الماضية، فمنذ نهاية الستينات إلى نهاية التسعينات من القرن العشرين وبداية الألفية الجديدة شهدت المنطقة العربية مجموعة من التغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المتلاحقة التي ساهمت بشكل رئيسي في تفعيل دور العامل الاقتصادي في النظام الدولي. ومن أهمها حرب الخليج الثانية وحرب الخليج الثالثة ومشروع الشرق الأوسط الكبير.

تقوم السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية على مبادئ وثوابت ومعطيات جغرافية وتاريخية ودينية واقتصادية وأمنية وسياسية ضمن أطر رئيسية أهمها حسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وتعزيز العلاقات مع دول الخليج، ودعم العلاقات مع الدول العربية والإسلامية بما يخدم المصالح المشتركة لهذه الدول ويدافع عن قضاياها، وانتهاج المملكة سياسة عدم الانحياز وإقامة علاقات تعاون مع الدول الصديقة ولعب دور فاعل في الإطار الدولي والإقليمي نتيجة لما تحققه عائدات النفط من عوائد أثرت بشكل مباشر في العلاقات الدولية.

تحاول هذه الدراسة تحليل تأثير النفط على المكانة السياسية والاقتصادية للمملكة العربية السعودية في علاقاتها الخارجية سواء على المستوى الصعيد العربي أو الدولي، فالمملكة من أكبر دول العالم المنتجة والمصدرة للنفط وهذا ساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في منحها مكانة مؤثرة في النظام الدولي .

2-1 أهمية البحث:

ازدادت أهمية النفط العربي في أعقاب الحرب العالمية الثانية حيث كان الفحم يلبي (85%) من احتياجات الدول الأوروبية واليابان من الطاقة، ولم يعد إنتاجه المحلي يكفي لتغطية تلك الاحتياجات، وتحولت الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام (1948) إلى مستورد بشكل أساسي بعد أن كانت من الدول المصدرة.

تعتبر المملكة العربية السعودية من أكبر مصدري النفط في عام (2012) بإنتاجها (9.8) مليون برميل يومياً، حيث أن الطلب المحلي على خام النفط قد ارتفع إلى (10.1) مليون برميل يومياً في نيسان من عام (2012)، مسجلاً أعلى مستوى انتاج منذ أكثر من 30 عام مع تراجع الإمدادات من إيران بسبب الحظر النفطي الذي يفرضه الاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي عليها بسبب البرنامج النووي الإيراني.(العتيبي،2012)

ويمكن توضيح أهمية البحث في مجالين :

الأهمية العلمية:

أن الأدبيات العربية التي تناولت موضوع دور النفط في المكانة الدولية للمملكة العربية السعودية لم تعالج الموضوع بصورة شاملة، وهي قليلة، حيث سترفد هذه الدراسة المكتبة العربية بدراسة متخصصة حول موضوع النفط وأثره على المكانة الدولية للمملكة العربية السعودية.

الأهمية العملية:

تنبع أهمية البحث من تحليل دور النفط كأحد موارد الطاقة الرئيسية المؤثرة على المكانة الدولية، وعلى الوضع الاقتصادي للدول التي تمتلك احتياطات كبيرة مـن هـذا المنتج، وفي ضوء ما تنتجه وتمتلكه المملكة العربية السعودية من احتياطيات كبيرة من النفط مما ساهم بشكل مباشر في منحها القدرة على تحقيق مكانة على المستوى الإقليمي والدولي، وتأثير النفط كأحد مصادر الطاقة وأحد الموارد الاقتصادية المهمـة للمملكـة العربية السعودية، مما ساهم في بناء الدولة الحديثة، وفي نفس الوقت جعل من المملكة قوة اقتصادية لها دورها في النظام المالي والاقتصادي الدولي، وهذا منحها مكانة وقوة في العلاقات الاقتصادية والسياسية .

1-3 مشكلة الدراسة:

يعد النفط سلعة استراتيجية تعتمد عليها اقتصاديات الدول المختلفة، وفي ضوء ما تمتلكه المملكة العربية السعودية من موارد كبيرة واحتياطيات ضخمة من الـنفط فقـد أصبح لها دور فاعل في الاقتصاد الدولي، إلا أنّه ونتيجة لارتباط الاقتصاد الـسعودي بحجم الصادرات من هذه السلعة، فقد ارتبطت قدرتها الاقتصادية بالأسعار العالمية لهذه المادة، مما انعكس على حجم العوائد المتحقّقة، والتي تسهم في تعزيز مكانـة المملكـة على المستوى الدولي من خلال تعزيز علاقاتها بما يحقق مكاسب لها في تحقيق أهداف سياستها الخارجية،

1-4 أسئلة الدراسة:

تكمن المشكلة البحثية لهذه الدراسة في بيان أهمية النفط، وأثره على مكانة المملكة العربية السعودية والتي سيتم الإجابة عليها من خلال الإجابة عن التساؤلات التالية:

1- ما الأهمية الاقتصادية للنفط في بناء الاقتصاد السعودي؟

2- ما مدى تأثير النفط على مكانة المملكة العربية السعودية في المجتمع الدولي؟

1-5 فرضيات البحث:

ينطلق البحث من الفرضية الرئيسة التالية:

الفرضية الرئيسية: هناك تأثير للنفط على المكانة الدولية للمملكة العربية السعودية، ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات التالية:

1- يوجد تأثير للنفط على العلاقات الدولية بين المملكة العربية السعودية والدول المستوردة له.

2- يوجد تأثير للنفط على العلاقات الإقليمية للمملكة العربية السعودية.

1-6 أهداف البحث:

يساهم نفط المملكة العربية السعودية في تحسين القيمة السياسية والدولية والموقع المتميز على خارطة العلاقات الدولية، وقوة السلطة على الصعيد المحلي، فلم تكن السعودية في نظر العالم سوى صحراء كبيرة جداً، كانت تعاني من الفقر وقلة الموارد، وبعد اكتشاف النفط أصبحت قوة اقتصادية كبيرة تلعب دوراً مؤثراً في أمن الطاقة واستقرار أسعار النفط من خلال حجم إنتاجها اليومي وهذا منحها مكانة سياسية على المستوى الدولي، من هنا يسعى البحث لتحقيق الأهداف التالية:

أ- التعريف بمدى أهمية النفط بالنسبة للمملكة العربية السعودية.

ب- التعرف على المكانة الدولية للمملكة العربية السعودية.

ج- بيان تأثير النفط على المكانة الدولية للمملكة العربية السعودية.

الفصل الثاني
الإطار النظري والدراسات السابقة

2-1 الإطار النظري (نظرية القوة في العلاقات الدولية):

إن القوة هي إحدى المصطلحات المستخدمة في العلوم السياسية بصفة عامة وفي العلاقات الدولية بصفة خاصة، ونظراً لغياب المؤسسات والإجراءات المناطـة بحـل الصراع بين الدول بالمقارنة لما عليه الحال في النظم الداخلية للدولة فإن مفهوم القـوة يتخذ شكلاً صريحاً على الصعيد الدولي (مقلد،1971، ص49).

ومفهوم القوة، كان ولا يزال، من أبرز المفاهيم القديمة والحديثة فـي الـسياسة الدولية إنطلاقاً من التركيز الدائم الذي عرفه الفكر السياسي حول قـوة الدولـة علـى الصعيدين الداخلي والخارجي .

يتداخل مفهوم القوة في مفاهيم فرعية ويعني عدة أشياء في آن واحد، ويعـرف رينولدز القوة على أنها " القدرة على توليد النتائج المقصودة" ويعرفها كل من بادلفورد ولنكولن على أنها "امتلاك القوة المادية والعسكرية والقدرات" ولكن بـالمعنى الواسـع الذي يستخدم فيه المصطلح فإنه يتضمن أكثر من ذلك: "إنها المجمـوع الكلـي لقـوة وقدرات الدولة أعدت وطبقت من أجل تطوير مصالحها الوطنيـة وتحقيـق أهـدافها الوطنية". (توفيق، 2004)

اعتبر "هانز مورجنثاو" وهو من أشهر المدافعين عن سياسة القوة أن القوة تعنـي "السيطرة على عقول وأعمال الآخرين أي أن للقوة منحة نفسية"، وهناك من رأى بـأن القوة هي القدرة على الحصول على شيء لا تحصل عليه من الآخـرين بـدونها مـع القبول بالتكلفة والتحكم بالمخرجات عن طريق فحص المدى الذي تستطيع معه أن تغير من النتائج" .

ويجب التمييز بين القوة وبين العنف السياسي ولا ريب أن التهديد باستخدام العنف أو الحرب يعتبر عملاً كامناً في السياسة ولكن عندما يتم ممارسة ذلك فإن هذا التحـول

يرمز إلى التخلي عن القوة السياسية لصالح القوة العسكرية، فالقوة السياسية هي علاقة نفسية بين الذين يمارسونها والذين تُمارس بالنسبة لهم، وهي تمنح الإمكانية لبعض الدول للسيطرة على بعض ما يقوم به الآخرون من أعمال عن طريق النفوذ الذي يتحكمون به على عقولهم وقد يمارس هذا النفوذ عن طريق الأفراد أو التقدير أو الاقتناع أو مزيج من الاثنين أو أكثر.

والنفوذ هو التأثير أو القدرة على إقناع الدول الأخرى لتبني سياسات تساعد الدولة صاحبة النفوذ على الأقل ألا تقف عائقاً في طريقها، وحيازة عناصر القوة أمر ضروري ولكنه ليس كافياً بالنسبة لدولة لتتمتع بمكانة بارزة في المجتمع الدولي، والقوة التي تعنيها تحليلات النظرية الواقعية ليست مجرد القوة العسكرية أو وسائل الإكراه المادي بمعناها الضيق ولكنها القوة القومية "National Power" بمفهومها الشامل بمختلف عناصرها ومكوناتها المادية وغير المادية.

تحددت الآراء التي تناولت المفهوم النظري للقوة في السياسة الدولية، وبدون التطرق المطول لهذه المفاهيم ففي ضوء مضامينها نرى أنها تتوزع على محورين أساسيين ومختلفين، الأول: تقليدي ويفهم القوة على أنها الإكراه المادي أي فرض الإرادة الذاتية بالقسر على المعارضين، أما الثاني: فهو معاصر ويدرك بمعنى التأثير النفسي أي بمثابة محصلة علاقة التفاعل بين طرفين أو أكثر والتي تتميز بقدرة أحد طرفيها على دفع الآخر نحو القيام بعمل لا يقوم به من تلقاء نفسه ومن دون اللجوء إلى صيغ الإكراه ضده. (توفيق، 2004، ص138).

وسواء فهمت القوة بإحدى المعنيين فتنطلق أغلب التعاريف المعطاة لمفهوم القوة من فكرة أساسية مفادها: مدى قدرة الدولة على ترتيب أوضاع سياسية ملائمة خارج حدودها تساعدها على إنجاز أهدافها السياسية الخارجية بأقل خسارة ممكنة وبأكبر ربح ممكن. وبالرغم من أن نظريات القوة هي أكثر النظريات قدرة على مواجهة حقائق الواقع الدولي لكنها مع ذلك لم تقدم البناء والنسق الفكري الواضح للقوة فلا يمكن اعتماد معيار دقيق قادر على قياس القوة القومية بالرغم من الدراسات العديدة

التي حاولت إخضاع هذه القوة للتحليل الكمي فلا يوجد حتى الآن وحدة مشتركة لقياسها في كتابات المنظرين للقوة.

من غير الممكن تجميع متغيرات مختلفة تحت كلمة واحدة مثل القوة دون الوقوف على الأبعاد الوظيفية لهذه المتغيرات ودون التفرقة بين القوة كمعيار قياس للسياسة الخارجية والقوة كإمكانات وبين القوة بإعتبارها كمية من الموارد والقوة كمجموعة من العمليات، إن القوة هي القدرة على التأثير في الآخرين لتحقيق المصلحة وهي لا تُعرف إلا بأثرها فالقوة تساوي المصلحة بغض النظر عن مقياس المصلحة (توفيق، 2004).

1-1-2 عوامل القوة الوطنية:

إن ظاهرة القوة هي ظاهرة كلية مكونة من جملة متغيرات متداخلة متفاعلة، فعوامل القوة تتبادل التأثير فيما بينها فإذا كان أحد عوامل القوة يعاني من اختلال فإنه سيؤثر في مجمل القوة الوطنية للدولة، وبالتالي قد يؤدي إلى التأثير على موقع الدولة في النظام الدولي (سعد،67،1993).

وتشمل عوامل القوة الوطنية للدولة ما يلي :

1. **العامل الجغرافي**: يساعد اتساع مساحة الدولة في توفير العمق الإستراتيجي للدولة، وفي إعطاء الدولة وفرة وتنوعاً في الموارد الطبيعية، وإذا لم يكن للدولة قابليات اقتصادية وبشرية وتقنية تساهم في تعزيز ذلك العامل، فإنه سيتحول إلى مصدر ضعف قد يؤدي إلى إثارة الأطماع الخارجية بها، فاتساع المساحة يتطلب من الدولة أن تؤمن الاتصال بين أجزاء إقليمها بمواصلات ذات كفاءة عالية، بالإضافة إلى وجود قاعدة اقتصادية قوية قادرة على تحمل أعباء الدفاع عن إقليمها، ووجود عدد سكاني ينسجم مع مساحتها (سعد، 92:1993).
2. **العامل الديمغرافي**: إن العامل السكاني يعتبر مصدر من مصادر القوة للدولة وهذا العامل ليس محصور بالجانب الكمي (عدد السكان) إنما مرتبط أيضاً بالجانب

النوعي للسكان (مستوى الأعمار – التعليم- الحالة الصحية – درجة التناسق القومي والديني – مستوى المعيشة الاقتصادية)، فالعامل الكمي للسكان لا يترجم حقيقة قوة الدولة، إذا لم يقترن بالجانب النوعي للسكان، فعدم التجانس القومي والديني قد يؤدي إلى صراع داخلي يفقد الدولة وحدتها وتماسكها الداخلي، الأمر الذي يؤثر سلبياً على سياستها الخارجية، إن العامل السكاني يلعب دور في تدعيم القدرة العسكرية للدولة من ناحية الجانب العددي للقوات المسلحة، بالإضافة إلى أن العامـل الـديمغرافي يساهم في تدعيم القدرة الاقتصادية للدولة، فالإنتاج الاقتصادي الضخم بحاجة لتوافر قوة بشرية تسير الإنتاج، بالإضافة إلى أن الإنتاج الصناعي يحتاج لسوق استهلاكي، من هنا تبرز أهمية العامل السكاني في امتصاص الإنتاج خاصة في الدول حديثـة التصنيع، إلا أن العامل السكاني قد يكون عامل من عوامل الفقر والتخلـف، وقـد لخص (ماوتسي تونغ) هذه المشكلة بقوله "إن أية ولادة هي فم جديد يجب تغذيتـه، ولكنها أيضاً ساعدين إضافيين في العمل".

3. **الموارد الطبيعية والأولية**: إن الدول التي تمتاز بخصوبة الأراضي اللازمة للإنتاج الزراعي والثروة الحيوانية يدعم ذلك قدرتها على تحقيق الإكتفـاء الـذاتي، وهـذا يساعدها على إنتهاج سياسة خارجية متحررة من الضغوط الخارجية. كما أن توافر الموارد الأولية كالمعادن مثل الحديد والألمنيوم ومصادر الطاقـة الأوليـة كـالفحم والنفط وكذلك المواد الخام يمكن الدولة من تدعيم قاعدتها العسكرية والـصناعية، بالإضافة إلى إمكانية إستخدام الفائض في المـوارد الطبيعيـة والأوليـة للإغـراء والعقاب كمؤثر قوي على الدول التي هي بحاجة لمثل تلك الموارد الأولية، إلا إنـه يرتبط بهذا العامل القدرة على استغلال الموارد الطبيعية والأوليـة، الأمـر الـذي يقتضي تجهيزات تقنية وإمكانات مالية ضخمة لاستغلالها بشكل فعال. وهذا يتـضح من خلال دور النفط في جعل المملكة العربية قوة اقتصادية تجعل منها دولة قـادرة على التأثير على الدول الأخرى.

4. **التقدم الصناعي**: أن مستوى النمو والتطور الصناعي، ومستوى التقدم التكنولوجي، يعدان من بين العناصر المؤثرة في تكوين وبناء قوة الدولة، وخصوصاً بناء قوتها العسكرية. فالدول القوية عسكرياً هي بالضرورة دول متقدمة صناعياً، وبالتالي هي دول مؤثرة سياسياً في محيطها الخارجي، وإذا كانت القوة بكل معطياتها ومقوماتها تعد مهمة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية لأية دولة تملكها، فإننا نستطيع القول، أن الدولة القوية هي الدولة التي تمتلك قاعدة صناعية وتكنولوجية متقدمة، ترفد مقومات قوتها الاقتصادية والعسكرية بكل أسباب الديمومة والاستمرار، هذه الحقيقة الموضوعية تؤكد لنا أن ما من دولة ضعيفة صناعياً أصبحت دولة قائدة أو على الأقل مؤثرة على الصعيد الدولي. بل إن هذا النوع من الدول كان وما يزال مسلوب الإرادة وأسير الفعل المسلط عليها من الخارج.

تتمتع الدولة المتقدمة صناعياً بقدر واضح من الإستقلالية في قرارها السياسي ومرونة عالية من الحركة لتوجيه وإدارة سياستها الخارجية وصولاً إلى الأهداف التـي تتطلع إليها وبهامش أكبر مما هو متاح للدول غير الصناعية، إن الدولة التـي تمتلـك قدرات صناعية يكون بإمكانها أن تسد حاجاتها الداخلية محققة بذلك الإكتفاء الذاتي، أو على الأقل إكتفاء شبه ذاتي، وهي بذلك تكون قد حررت حركتها من قيود وضغوط قـد تفرض عليها من الخارج.

تعد الدول الصناعية دولاً مصدرة للناتج الصناعي لها تأثير في البيئة الخارجية، إذ يكون بمقدورها، ومن خلال مكانتها الصناعية، أن تمارس أساليب الضغط والتهديد، والترغيب والترهيب تجاه الدول المستوردة لمنتجاتها الصناعية. إذن يمكـن القـول أن المتغير الصناعي يعد من بين أهم العوامل التي تسهم في صـياغة الـسلوك الـسياسي الخارجي، تأثيراً أو تأثراً، وفي أوقات السلم والحرب، سواء بالنسبة للدول التي تملـك مقومات هذا المتغير أو تلك التي تفتقر إليه.(الشملان، 1992).

تستطيع الدولة المالكة للتقدم والتطور الصناعي أن تأتي بأفعال مؤثرة في بيئتها الإقليمية والدولية، في الوقت الذي نجد فيه أن الدول التي لا تمتلك هذه المقومات، أو أنها تكون مفتقرة إليها، تكون أكثر عرضة لتأثير السياسات الموجهة إليها من الخارج، مثل هذا الفهم لطبيعة المتغير الصناعي – التكنولوجي، يفسر لنا وإلى حد بعيد، كيف ولماذا تؤثر الدول الصناعية المتقدمة، ومن خلال أنماط سلوكها السياسي الخارجي، على العديد من دول الجنوب التي ما تزال تعاني من وهن مسببات نهوضها التكنولوجي وضعف قدرتها الصناعية، حيث تكون وفي كثير من الحالات، غير قادرة على إتباع سياسة خارجية متحررة وبعيدة عن تأثير الفعل المسلط عليها من الخارج.

يلعب المتغير الصناعي في حياة الدول في أوقات السلم والحرب على حد سواء، حيث أن هذا المتغير وفي أوقات السلم، يعد مدخلاً مهماً بين الدول لخلق أسس للتعاون والتقارب تحقيقاً لمصالح مشتركة ومنافع متبادلة وفي مجالات متنوعة، أما في أوقات الحرب، فإن هذا المتغير يعد من بين العوامل التي تسهم في تقرير النصر من خلال قدرته على إدامة الجهد العسكري الميداني للقوات المسلحة وزيادة جاهزيتها القتالية بمختلف صنوفها.

يلعب النفط السعودي دور مهم وحيوي في التطور والتقدم الصناعي والتكنولوجي الذي تمتلكه دول عديدة في العالم، هذا النفط يمكن أن يجعل من المملكة تمتلك وسيلة من وسائل الضغط الذي يمكن أن تمارسه تجاه بعض القضايا الإقليمية والدولية، وذلك للتأثير على موقف بعض الدول من اتجاه القضايا التي تهم المملكة وتسهم السياسة الخارجية بها.

ومما لا شك فيه أن الدولة التي تملك تقنيات عسكرية متطورة، وفي مختلف صنوفها القتالية، فإنها تملك أرجحية عالية في تأمين النصر وفرض الإرادة السياسية. وليس بالضرورة أن يتم اختبار القوة العسكرية بخصائصها التقنية المتطورة لدولة ما عند استخدامها على نحو مباشر لحظة المجابهة واندلاع الحروب لفرض واقع يقرره فعل سياسي خارجي موجه، إنما يمكن أن يظهر تأثير هذا العامل في أوقات السلم عندما

تريد الدول التي تمتلك مقومات هذا العامل، أن تفرض إرادتها على الغير، بـالردع أو الإرغام، للإقدام على سياسات تتوافق مع التوجهات السياسية لهذا النوع من الدول التي تملك مقومات هذا المتغير.(إسلام، 1988).

5. **العامل الاقتصادي**: إن الاقتصاد هو القاعدة التي تدعم العوامل الديمقراطية في التقدم التكنولوجي والصناعي، ويعد المتغير الاقتصادي من بين العوامـل التـي تـدخل، وبفاعلية ملحوظة، في عملية تخطيط وتنفيذ السياسة الخارجية للدولة. ويتشكل هـذا المتغير من جملة عوامل متفاعلة مع بعضها. فالفلسفة الاقتصادية والاجتماعية التي يتبناها النظام السياسي من حيث التعامل مع الثروة الاقتـصادية وكميـة ونوعيـة الموارد الأولية وكيفية توظيفها وعملية توزيع الإنتاج والنشاط الاقتصادي بما يؤمن كفاية اقتصادية ورفاهية اجتماعية ويحقق الاستقلالية الوطنية.

يبحث المتغير الاقتصادي في كيفية تأمين الموارد الاقتصادية في ضـوء رؤيـة فلسفية يحملها النظام السياسي وعلى نحو يؤمن كفاية اقتصادية تسهم في بناء المجتمـع على وفق قاعدة اقتصادية متينة. فأقوى دول العالم هي أقواها اقتصاديا وأرقاهـا فـي مستويات التقدم والتطور الصناعي والتكنولوجي، إن المتغير الاقتصادي بكل مشتملاته (كنوعية وكمية الموارد الاقتصادية وكيفيـة اسـتثمارها وتوظيفهـا ومـدى الكفايـة الاقتصادية للدولة، فضلاً عن معدلات الدخل الفردي والناتج القـومي ومـدى إتـساع القاعدة الصناعية وقدرتها الإنتاجية) يعد من بين العوامل التي تؤثر على وضع الدولـة من حيث قوتها وضعفها في حالة توفرها أو الإفتقار إليها، كما أنها تعـد أيـضاً مـن العوامل التقريرية في توصيف الدولة فيما إذا كانت تابعةً أو متأثرةً، أو تكون مـؤثرة وغير مقيدة في سياستها الخارجية (النعيمي،1995، ص14).

6. **الأوضاع السياسية والإجتماعية**: يساهم استقرار نظام الحكم وطبيعة القيادة، وكذلك التماسك الإجتماعي في منح المملكة العربية السعودية الاستقرار الداخلي وهذا انعكس على سياستها الخارجية بشكل إيجابي(شمبش، 1979)

ترتبط قوة الدولة بمحصلة التفاعل الإيجابي بين كميـة إمكاناتهـا الموضـوعية ونوعيتها ومدى استعدادها الذاتي لتحمل الكلفة المتوقعة والناجمة عن إستخدامها لهـذه الإمكانات، ومن هنا نرى أن القوة لا تعدو أن تكون، في واقع الأمر إلا بمثابة الإنعكاس لقدرة الدولة على الفعل. والقوة بمعنى القدرة إنما هي ظاهرة سياسية دوليـة نـسبية، فالدولة قد تكون قوية في مرحلة محددة، والعكس أيضاً صحيح، وكذلك قد تكون الدولة، في آن واحد، مؤثرة في سلوك إحدى الدول وقليلة التأثير أو عديمته في سلوك غيرها، وللقوة - بمعنى القدرة على الفعل الهادف والمؤثر - تأثير في كيفيـة إختيـار صـانع القرار لوسائل حركته اللاحقة، إن نوعية الدور الذي تتطلع الدولة إلى إنجـازه داخـل إطار نظامها الإقليمي أو النظام العالمي يتحدد عادة في ضوء نوعية إمكاناتها وكيفيـة إستثمارها لها، وعليه صارت الدول تستخدم تلك الوسائل التي تعكس مـصادر قوتهـا الأساسية لاغير.

إن تأثير إمكانات الدولة في إختيارها لأدوات حركتها ليس بمعزل عـن تـأثير متغيرين أساسيين، هما نوعية العلاقة السياسية التي تربطها مع غيرها، وطبيعـة روح العصر السائدة، فأما عن المتغير الأول، فيشير التطبيق الدولي إلى أن العلاقة المتبادلة عندما تتميز بالتعاون، فإنها تدفع بأطرافها إلى إستخدام الوسـائل الـسلمية، والعكـس صحيح كذلك، إن العلاقة بين الدول عندما تتسم بالصراع يعمد أطرافها إلـى إسـتثمار الأدوات غير السلمية حيال بعضها البعض ولأن علاقات التفاعل بين الدول لا تتأسس، إلا نادراً على الصراع أو التعاون المطلق، وإنما في العادة على اجتماع الاثنين معاً، لا تتوانى الدول تبعاً لذلك عن توظيف مختلف وسائل الترغيب والترهيب الخاصـة بهـا لإيقاع التأثير المطلوب في غيرها من الدول خدمة لمصالحها.

تنعكس قوة الدولة الاقتصادية على قدرتها في استخدام الأدوات الاقتصادية فـي سياستها الخارجية، بهدف التأثير في اتجاهات وسلوكيات الدول الأخرى التي هي أقـل مكانة منها في هذا المجال، أو أنّها تضع الدولة التي تفتقر إلى مصادر القوة الاقتصادية

في موضع الدولة التابعة أو المتأثرة بسلوك الغير أو من الدول التي تمـارس الـضغط الاقتصادي عليها.

تقوم الدول ذات الامكانات والقدرات الاقتصادية الكبيرة بتوظيف هذه المساعدات لخدمة أهداف السياسة الخارجية وذلك عن طريق محاولة التأثير على الدولة المتلقّية لها لتغيير اتجاهات سياستها، أو لحثّها على انتهاج سياسة ما، أو تحديد موقف معين حيـال قضية معينة. ويكون ذلك من خلال الوعود بإعطاء ضمانات بتقديم مساعدات مالية، أو منح قروض، أو تقديم تسهيلات اقتصادية، وهذا الأمر الذي يدفع بالدولة المتلقية لهـذه الوعود والضمانات، أن تأتي على سياسات أو مواقف تتطابق مع سياسـات ومواقـف الدولة الواعدة بمنح وتقديم هذه المساعدات.

يأخذ مجال تأثير توظيف الأداة الاقتصادية شكلاً من أشكال الضغط، وذلك عندما تُستخدم كأسلوب تهديد للدولة المنتفعة أو المستفيدة منها، بهدف دفعها إلى تغيير مواقفها السياسية على نحو يخدم مصالح الدولة المانحة لهذه المساعدات، وهذا ما يسمى بسياسة الترهيب، وقد تلجأ الدولة المانحة للمساعدات الاقتصادية إلى ربط هذه المساعدة بشروط معينة كالشروط التي يقدمها صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي، بحيث يكـون تقـديم القروض والمساعدات مقترناً بتوافر شروط معينة على الدولة المستفيدة ومنها أن تلتزم بها ولا تحيد عنها.

تعتبر صناعة النفط والغاز الطبيعي ركيزة للقاعدة الإنتاجية في المملكة العربية السعودية، وقد تم استغلال ثروتي النفط والغاز في تحقيق المكانة المرموقـة للمملكـة العربية السعودية بين الدول الصناعية، ويشكل قطاع تكرير النفط عاملاً مهماً يـساهم بشكل كبير في دعم الصادرات السعودية ويزيد من القيمة المـضافة للزيـت الخـام، وساهمت الصناعات التعدينية أيضاً في بروز المنتجات السعودية ذات القيمة المضافة، حيث عملت على تنويع وزيادة مصادر الدخل الوطني، وتنمية وتدريب الكوادر الوطنية في كافة النشاطات التعدينية، وإيجاد فرص العمل للمشاركة الفعالة في تنمية الوطن، كما وساهمت في رفع مستوى رفاهية المواطن السعودي. لقـد وفـرت المملكـة للقطـاع

الصناعي مقومات النمو والتطور والاستمرار على المدى البعيد، ومن هذه المقومات: (الذياب، 2009)

1- توفر المواد الخام التي تعتمد عليها هذه الصناعة، وهي النفط والغاز الطبيعي والكبريت والرمل والفوسفات والملح والحجر الجيري.
2- توفر البنية التحتية للقطاع الصناعي، فأُنشأت المدن الصناعية التي تجاوزت مساحتها مائة مليون متر مربع، ووفرت فيها كافة الخدمات من ماء وكهرباء وغيره.
3- توفر رؤوس الأموال.

قامت الصناعات العملاقة في المملكة العربية السعودية بصورة مشاركة بين الشركات المحلية والشركات العالمية الأجنبية التي تمتلك تقنيات تصنيع متطورة وتكنولوجيا حديثة، ولقد تحقق هذا من خلال ما يصبو إليه أصحاب الصناعات التحويلية الذين يطمحون إلى توفير المواد الخام اللازمة لإنتاج المواد الاستهلاكية. (الذياب، 2007)

يعتمد اقتصاد المملكة العربية السعودية بصفة رئيسية على النفط، ومن الثابت أنها تمتلك أكبر احتياطي من النفط الخام في العالم إذ يقدر بنحو 266.7 مليار برميل، وهو ما يعادل نسبة 57% من إحتياطيات دول مجلس التعاون الخليجي ونسبة 29% من إجمالي إحتياطيات أوبك ونسبة 20% من الإحتياطي العالمي. كما تحتل المملكة المرتبة الأولى كأكبر منتج ومصدر للنفط في العالم، حيث أنها تلعب دوراً قيادياً في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) وذلك لإنتاجها 28% من إجمالي إنتاج أوبك. وقد بلغ متوسط إنتاجها النفطي 8.055 مليون برميل يومياً خلال عام 2009 مقارنةً بعام 2008 حيث كان متوسط إنتاجها 9.113 مليون برميل يومياً، ويمثل قطاع النفط نسبة 90% من إجمالي عوائد الصادرات، ونسبة 80% من الإيرادات الحكومية وما نسبته 45% من الناتج المحلي الإجمالي .(http://www.al-jazirahonline.com، 2012)

تهدف سياسة المملكة العربية السعودية في مجال صناعة النفط وتكريره إلى الارتفاع في نسبة ما يصدر على شكل منتجات مكررة إلى الأسواق العالمية، وتحقق هذه السياسة أهداف عديدة أهمها تخفيف الضغوط الناجمة عن المنافسة الشديدة في السوق العالمية للنفط الخام، كما تمكّن هذه السياسة المملكة العربية السعودية من الحصول على القيم المضافة الناتجة من عمليات التكرير، إضافة إلى تأمين الاحتياجات الداخلية للاقتصاد الوطني من المنتجات المكررة، ويحقق تكرير النفط بشكل عام العديد من المكاسب الاقتصادية للبلاد.

تعمل المملكة العربية السعودية على تطوير حقول النفط ومصافي تكريرها بهدف تلبية الطلب المحلي والعالمي، وتعزيز صادرات البلاد من المشتقات النفطية الوسيطة، ولتخفيض الفجوة بين الإنتاج وطاقة المصافي، حيث عملت المملكة العربية السعودية على شراء حصص في المصافي القائمة عن طريق المشاريع المشتركة مثل (Joint Venture)، بهدف كسب منافذ مستقرة لتسويق المشتقات النفطية وزيادة الأرباح المتحققة من الصادرات النفطية. وقد ازداد الاحتياطي المؤكد من النفط فيها من (153, 1) مليار برميل عام (1977)، إلى (69,6) مليار برميل عام (1987)، إلى (261,5) مليار برميل حتى نهاية عام (1997). (British Petroleum Statistical Review of World Energy, 1998)

تصل طاقة مصافي تكرير النفط حوالي(1,67) مليون برميل يومياً تُعالج في سبع مصافي وهي: مصفاة رأس تنوره، ومصفاة جدة، ومصفاة الرياض، ومصفاة ينبع، ومصفاة رابغ، ومصفاة أرامكو السعودية/ موبيل (سامرف)، ومصفاة أرامكو السعودية/ شل (ساسرف) في الجبيل، وتوجه منتجات المصفاتين الأخيرتين للتصدير الخارجي، وتمثّل كمية النفط المكرر في هذه المصافي نحو (20%) من إنتاج المملكة العربية السعودية في عام (1996)، وقد كانت سعة هذه المصافي حوالي (700) ألف برميل يومياً، في عام (1980) ارتفعت إلى(1,44) مليون برميل يومياً عام (1985).

بلغ الاستهلاك المحلي للنفط ما يقارب (622.4) مليون برميل وبنسبة (26%) من إجمالي الإنتاج في عام (2011) وفي عام (2012) بلغت صادرات المملكة نحو (1.81) مليار برميل تقريباً من النفط بقيمة (56,747) مليار ريال. (الثنيان، 2012)

2-2 الدراسات السابقة:

ومن أهم الدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة ما يلي :

دراسة (الشيخ، 1988)، بعنوان: "**النفط والسياسة في المملكة العربية السعودية**"، ط1، لندن: دار الصفا للنشر والتوزيع . تناولت هذه الدراسة معرفة العلاقة المتبادلة بين الحكومة السعودية وشركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) باستعراض تاريخ نشاط هذه الشركة في الأراضي السعودية، منذ حصولها على امتياز التنقيب عن النفط عام (1933) وحتى عام (1962)، إن النفط هو صانع المملكة العربية السعودية الحديثة، والتاريخ في حقيقته سجل للحدث ومحركاته في موقع من المواقع، وتستثمر شركة أرامكو امتيازات النفط الرئيسية في البلاد حيث أنها من أبرز معالم تاريخ المملكة العربية السعودية منذ تأسيسها في(1932) وذلك قبل توقيع اتفاقية الامتياز بأقل من عام، ومن ناحية أخرى فهي واحدة من أبرز صناع الحدث الذي سيصبح فيما بعد تاريخاً.

دراسة (ستينفز، 1994)، بعنوان: "**النفط والسياسة الخليج بعد الحرب"، ط1، الدائرة الاقتصادية، جامعة "سوري**"، ترجمة: عبد النبي حسن. تناولت هذه الدراسة مدى تأثير حرب الخليج الثانية على السياسة النفطية في الخليج إن كان هناك أي تأثير، وقد وضعت الدراسة في البداية إطاراً تحليلياً قبل معالجة الأبعاد القصيرة وبعيدة المدى لأسعار النفط، وفي هذا الصدد، فإن هناك أمور قيمة حول كيفية تحليل قضايا النفط، إضافة إلى تقديم وجهات نظر محددة حول المسارات المحتملة للأسعار. وتعتبر هذه القضية إسهام مهم ومحفز ضمن أدبيات السياسات النفطية في الخليج. وتعالج هذه الدراسة مسار أسعار النفط في الأسواق العالمية، وهذا المسار هو محصلة لعدد من العوامل المعقدة والمتضاربة غير المؤكدة، ولتضييق الدائرة، فقد ركزت الدراسة على

دور أهمية دول الخليج المنتجة للنفط وبالتحديد للصدمة التي أحدثها الغـزو العراقـي للكويت وما يتبعها على دور دول الخليج في معادلة أسعار النفط، وخلصت الدراسة إلى أن هناك شكوك حول ضعف سوق النفط وبقاءه مستمراً لكن هذه التوقعات قد تحد مـن الإرادة مما يحفز إعادة التفكير، وبالتالي تأجيل خطط التوسعة، لكن إذا كان الطلب قوياً فقد يترتب على ذلك اختناق السوق حتى لو عاد العراق إلى السوق، وقد شهد النـصف الثاني من عقد التسعينيات مجاعة اجتاحت المنطقة بالرغم من أن ذلك انعكس في شكل إجماع قبل أزمة الخليج، فإن الاجتياح العراقي للكويت قد زاد من المشكلة، لذا أضحى الوصول بالفائض أو النقص الشديد في الامدادات إلى نهاياتها المتطرفة أكثر إمكانيـة منه قبل الأزمة، وبالتحديد فإن البعد السياسي على وجه التحديد هـو الـذي زاد مـن المشكلة. تطرح الدراسة سؤالين: كيف ستكون الحكومات في منطقة الخليج العربي في منتصف عقد التسعينيات، وما هي العلاقة بين مختلف دول الخليج؟ وتعتبر نتائج هـذه الدراسة عاملاً مساهماً في تحديد مدى تماسك وأهداف المتحكمين بسوق النفط، وهـذا هو دور السياسة الخليجية في مستقبل صناعة النفط العالمية.

دراسة (سليمان، 2009)، "**الثروة النفطية ودورها العربـي.. الـدور الـسياسي والاقتصادي للنفط العربي**"، ط1، مركز دراسات الوحدة العربيـة- بيـروت- لبنـان. يطرح المؤلف سؤالًا مركزيا هو: لماذا لم تقم ثرواتنا الطبيعية نحن العـرب، وعلـى رأسها النفط، بدورها حتّى الآن بشكل فعال في تحقيق التنمية الشاملة والمتكاملـة فـي الوطن العربي، وفي تأمين التقدم الحضاري والرقي الاجتماعي، وفي القـضاء علـى مظاهر الفقر والتخلّف؟ ويجيب الكتاب عن هذا السؤال عبر أربعة فصول رئيسة، عـن موضوع النفط العربي والتجربة النفطية العربية، في إطار قضية واحدة تتفاعـل فيهـا العوامل الفنّية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية تفاعلًا قويا.

تناول المؤلف الإطار القانوني لاستثمار النفط العربي وتطوراتـه، فقـد خـضع استغلال المصادر النفطية في البلدان المنتجة للنفط في الشرق الأوسط منذ بداية مرحلة التنقيب عن النفط في فترة ما بين الحربين العالميتين لهيمنة الشركات النفطية الغربيـة

طبقًا لنظام اتفاقيات الامتياز التقليدية. يستعرض المؤلف تاريخ الإجراءات النفطية التي تم اللجوء إليها في بعض المناسبات، إذ يقول: إن الحديث عن استخدام سلاح النفط العربي ضد الصهيونية قد أثير عام 1947، ومن ثم عام 1956، إلا أن أول استخدام مؤثر وواضح لسلاح النفط كان مع حرب عام 1973. في هذا التاريخ قررت البلدان العربية المنتجة للنفط في الكويت تخفيض إنتاج النفط وصادراته بنسبة تتراوح بين 10% و25%، وفرض حظر على تصدير النفط العربي إلى الولايات المتحدة لوقوفها إلى جانب إسرائيل.

يبرز المؤلف هذه الأمثلة للدلالة على أهمية التعاون العربي المشترك، على الرغم من أنه لم يحقق التنمية الحقيقية، ولذلك يطالب الكتاب بضرورة اعتماد استراتيجية تنطلق من أهداف محددة ومسجلة بوضوح، أهداف تنطلق من تصور واضح للصورة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المرغوب فيها للمستقبل العربي، وفي إطار هذا النموذج الأمثل لتحقيق التنمية العربية الشاملة، يتحدث الكتاب عن عدة مجالات أساسية للعمل العربي المشترك يجب أن تحظى بالأهمية: التخطيط القومي للموارد البشرية، وهيئة عليا للتنمية والتكامل الاقتصادي العربي، ومؤسسة مركزية للتمويل الإنمائي العربي، وضرورة إنشاء صناديق مالية عربية موحدة لتمويل الحاجات العربية الجماعية. وفي خاتمة الكتاب يشير المؤلف إلى نظرة مستقبلية للنفط ودوره الفعال في خدمة نهضة وقضايا أمتنا، ثم يأتي الملحق ليروي لنا المؤلف فيه تجربته مع النفط، وهو الخبير والباحث الاقتصادي في شئون النفط.

دراسة (اليحيى، 2010) بعنوان: "**العوامل المؤثرة على السياسة الخارجية السعودية**"، بحث غير منشور، جامعة الخرطوم.

تنبع أهمية هذه الدراسة في تناولها لأثر العوامل المادية (الموقع الجغرافي والموارد الطبيعية)، والعوامل الإنسانية (السكان والدين والقوى الاجتماعية) على مجمل صياغة السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية، حيث ركزت الدراسة على أثر تلك العوامل في الصعيدين الإقليمي والعالمي، وذلك عبر ما تمتلكه المملكة العربية السعودية

من أهمية روحية ودينية للدول الإسلامية، وقد تناولت الدراسة عدة تساؤلات مثلت الإشكالية الأساسية للدراسة بكيفية دراسة طبيعة السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية؟ وما هي أهم العوامل المؤثرة في صياغة السياسة الخارجية؟

دراسة (خرمي، 2011) بعنوان: "**أثر النفط على السياسة الخارجية السعودية**"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الملك سعود. تناولت الدراسة تأثير النفط على السياسة الخارجية السعودية، وأثره على مخصصات السياسة الخارجية التي تخصص لها من الميزانية السنوية للمملكة، والتي تؤدي إلى زيادة البرامج والأهداف للسياسة الخارجية السعودية ومن هذه البرامج برنامج المساعدات الخارجية التي تقدمه المملكة للدول الفقيرة والمنكوبة والدول الإسلامية بشكل خاص، وأيضاً تأثير النفط على علاقات المملكة بالدول الأخرى، حيث أنّه جعل المملكة من الدول المهمة على المستوى العالمي، وكونها المصدر الأول للنفط فقد سعت الدول الأخرى لبناء علاقة صداقة، أو علاقة استراتيجية مع المملكة سواء من الدول الصغرى أو الكبرى أو العظمى، وبما أن المملكة العربية السعودية أحد أعضاء ومؤسسي منظمة أوبك (بل هي الأكثر تأثير بها) فهي مرتبطة مع تلك الدول بنوع من العلاقات الخاصة التي تربط أعضاء المنظمة، وهذا جعل المملكة من أكبر المؤثرين في الاقتصاد العالمي، وأيضاً لاعب في السياسة الخارجية الايجابية تحاول جعل الاقتصاد العالمي أكثر استقراراً.

دراسة (العبادي، 2012) بعنوان: "**محددات السياسة النفطية الإنتاجية والسعرية للمملكة العربية السعودية**". الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد (164). تنطلق السياسة النفطية السعودية من موقع المملكة العربية السعودية في السوق النفطية بوصفها تمتلك أكبر احتياطي نفطي مثبت في العالم؛ إذ تشكل نسبة هذا الاحتياطي نحو خمس الاحتياطي العالمي. كما أن ثمة دور مهم للنفط وإيراداته في الاقتصاد الوطني السعودي، حيث يشكل قطاع النفط أكثر من ثلث الناتج المحلي الإجمالي، بينما تشكل إيراداته نحو ثلثي الإيرادات العامة، فضلاً عن قدرات المملكة الاحتياطية والإنتاجية في مجال الغاز الطبيعي وتصنيع النفط، وتهدف السياسة

النفطية السعودية إلى تحقيق الاستقرار في الإيرادات من النفط بما يخدم أهداف تنمية الاقتصاد الوطني السعودي، وتنويعه والمحافظة على حصة النفط في استهلاك الطاقة واستمرار النمو في الطلب عليه، كما تسعى إلى استقرار السوق النفطية بما يخدم البلدان المنتجة والمستهلكة، ونمو الصناعة النفطية مع عدم الإضرار بنمو الاقتصاد العالمي.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة :

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بكونها من الدراسات الحديثة التي تبحث في موضوع أثر النفط على مكانة المملكة العربية السعودية في أكثر من جانب مع التركيز على الجانبين السياسي والاقتصادي، حيث أن النفط يعتبر مصدراً من مصادر الطاقة الأساسية التي من خلاله تتحقق الإيرادات للدول المصدرة، أما بالنسبة لاحتياجات الدول لهذا المورد المهم فهي تتزايد في ظل التزايد في معدلات النمو الاقتصادي والسكاني، فالمملكة العربية السعودية هي من أكبر المصدرين للنفط ولديها احتياطات ضخمة من هذه المادة الخام والتي ساهمت في منح المملكة مكانة كبيرة على المستوى الدولي والإقليمي. فمعظم الدراسات السابقة قد ركزت على موضوع "النفط والسياسة في المملكة العربية السعودية كما في دراسة (الشيخ، 1988)، بينما ركزت "النفط والسياسة الخليج بعد الحرب" كما في دراسة (ستينفز، 1994)، ولقد ركزت "الثروة النفطية ودورها العربي.. الدور السياسي والاقتصادي للنفط العربي كما في دراسة (سليمان، 2009)، وركزت "العوامل المؤثرة على السياسية الخارجية السعودية كما في دراسة (اليحيى، 2010)، وركزت "أثر النفط على السياسة الخارجية السعودية" كما في دراسة خرمي (2011)، وركزت "محددات السياسة النفطية الإنتاجية والسعرية للمملكة العربية السعودية كما في دراسة (العبادي، 2012). فقد أخذت هذه الدراسات بعداً سياسياً أو اقتصادياً أو كانت على مستوى الوطن العربي وتتقارب هذه الدراسة مع دراسة (خرمي، 2011) حول تأثير النفط على السياسة الخارجية السعودية إلا أن

دراستنا الحالية تركز على أثر النفط على مكانة المملكة في أكثر من مجال سواء علـى مستوى العلاقات السياسية أو الاقتصادية أو المساعدات الانسانية.

الفصل الثالث

الاقتصاد السعودي وعوامل القوة في السياسة الخارجية السعودية

الاقتصاد هو شريان القوة والقاعدة التي تدعم العوامل الأخرى في بنـاء الدولـة الحديثة، وفي ظل النظام الدولي الجديد أصبح العامل الاقتصادي من أكثـر العوامـل تأثيراً في قوة الدولة ومن أكثر العوامل تأثيراً في السياسة الخارجيـة، حيـث أصـبح العامل الاقتصادي هو العامل الأكثر تأثيراً في السياسة والعلاقات الدولية في المرحلـة الحالية.

ساهمت عائدات النفط في تنامي ثروة المملكة العربية السعودية وخصوصاً مع تزايد أسعار النفط على المستوى الدولي مما أدى إلى تزايد القوة الاقتصادية للمملكـة على المستوى الداخلي والخارجي وقد عملت المملكة على تنويع مصادر الدخل الوطني بشكل يساعد على تطوير وبناء اقتصاد قوي يحافظ على أمنها واستقرارها في ضـوء التحديات التي تواجها.

3-1 الاقتصاد السعودي قبل اكتشاف النفط

يمثل اقتصاد الجزيرة العربية قبل مرحلة اكتشاف النفط شكل الاقتصاد التقليـدي الذي يقوم على المجهود الشخصي غير المنظم، الذي كانت غايته تأمين متطلبات الحياة اليومية بحدها الأدنى.(الجهني، 1985).

اعتمد الاقتصاد السعودي في بعض قطاعاته على قيام البدو على تربية المواشي، أما سكان القرى والأرياف فقد كانوا يعملون بالزراعة والتجارة بشكلها البدائي البسيط، وعمل سكان المدن الكبيرة مثل مكة المكرمة، والمدينة المنورة، وجـدة، والريـاض، بالتجارة ومزاولة الصناعات البسيطة التي لم تتجاوز مرحلة الإنتاج اليدوي وهـو مـا يمكن وصفه بالاقتصاد التقليدي القائم على نشاط غير منظم ومستمر. (الشرع، 1983: 12-13).

ساهمت المكانة الدينية للمملكة العربية السعودية قبل اكتشاف النفط في جعل الحج والعمرة من أهم الموارد لدخل المملكة، وهو المحرك الرئيس لعجلة الاقتصاد برغم من أنّه لم يكن يدر أكثر من مائة ألف جنية إسترليني سنوياً، وكان عرضة للانخفاض مما ترتب عليه انخفاض الدخل من سنة لأخرى، وقد تأثر كثيراً بانخفاض عدد الحجاج نتيجة لموجة الكساد العالمية في نهاية عقد العشرينات من القرن العشرين حيث لم يزد عدد الحجاج على أربعين ألف حاج وهذا أدى إلى إنعكاس أعدادهم على مستوى سعر العملة السعودية فهبطت قيمتها وأدى ذلك إلى نقص موارد المملكة. (عسة، 1971: 328)

وقد كانت المؤشرات الاقتصادية قبل اكتشاف النفط بكميات تجارية في المملكة تدل على أن المملكة كانت إحدى أفقر بلاد العالم اقتصاديا إذ إن دخل الفرد كان أقل من مثيله في عدد من الدول النامية (الخولي، 1988: 347).

صدرت في عام 1925م أول عملة سعودية وهي القرش النحاسي باسم ملك الحجاز ونجد وملحقاتها عوضاً عن العملات الأجنبية المستخدمة في مناطق البلاد المختلفة وهي العملات العثمانية والبريطانية والهندية والهاشمية والنمساوية وإيصالات الحج. ولم يكن هناك نظام بنكي يساهم في تطوير الأنشطة الاقتصادية المختلفة إلى أن أنشئ أول بنك في البلاد وهو بنك الأندوشن الهولندي وذلك في عام 1926م، ثم ما لبث أن شهد عام 1929م أول محاولة لوضع ميزانية عامة للدولة بعشرة ملايين ريال. وتواصلت مراحل تطور الاقتصاد السعودي، حيث صدرت أول ميزانية رسمية للدولة بما يقارب 901 مليون قرش أميري (الريال يعادل 11 قرشا أميريا) في عام 1930م، ثم تم سك الريال السعودي في عام 1931م. (جريدة الاقتصادية، 2012: 1)

أعلن الملك عبد العزيز في عام 1932م توحيد البلاد تحت مسمى المملكة العربية السعودية مما أسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وشهد عام 1938م بدء الإنتاج من أول بئر نفطي في الظهران وفي العام الذي يليه تم تصدير أول شحنة تجارية منه، بينما أنشئت أول مصفاة نفطية في رأس تنورة عام 1940م، وفي عام

1942م تم إعلان أول ميزانية موحدة للمملكة العربية السعودية، وفي عام 1945م كان الاجتماع التاريخي بين الملك عبد العزيز والرئيس الأمريكي روزفلت الذي أسهم فـي توطيد الشراكة الاقتصادية بين البلدين. وفي عام 1946م بلغ احتياطي النفط 42 مليار برميل. وفي العام نفسه تم إنشاء أول غرفة تجارية في المملكة في مدينة جدة. (حبتور، 2012: 3)

شهد عام 1950م إنشاء أول بنك تجاري محلي الذي وهو (الكعكي وبن محفوظ) والذي أصبح يعرف حاليا بالبنك الأهلي التجاري، وفي العام نفسه تم اكتمال إنشاء خط التابلاين، وتم اكتشاف حقل السفانية أكبر حقل نفط منتج في المنطقة المغمورة في عام 1951م، وهو العام الذي أنشئت فيه وزارة المالية. وفي العام الذي يليه أُصدر الريـال الورقي فئة عشرة وخمسة ريالات وهو العام نفسه الذي أنشأت فيه مؤسسة النقد العربي السعودي، وفي عام 1960م أصدرت المملكة وفنزويلا بياناً يدعو الدول المصدرة للنفط إلى انتهاج سياسة موحدة أدت فيما بعد إلى تأسيس منظمـة الـدول المـصدر للـنفط (أوبك)، وفي عام 1964م تم إنشاء الشركة العربية لحفر الآبار، وفـي عـام 1973م تملكت السعودية ما قيمته 25 في المائة من حصة شركة أرامكو وهو العام الذي أصدر فيه الملك فيصل قرار حظر تصدير النفط وهي المرة الأولى التي يستخدم فيها الـنفط كسلاح اقتصادي وذلك تضامناً مع القضية الفلسطينية.(جريدة الاقتصادية، 2012: 3)

3-2 الاقتصاد السعودي بعد اكتشاف النفط

منح الملك عبد العزيز في عام 1924م النقابة الشرقية الانجليزيـة أول امتيـاز للتنقيب عن النفط في المملكة مقابل إيجار سنوي محدد، وفي عام 1928م أُنهـي عقـد الامتياز لتخلي تلك النقابة عن دفع الايجار السنوي المتفق عليه، بعد ذلك وقعت شركة الزيت كاليفورنيا العربية الموحد اتفاقية الامتياز في عام 1933م، وانـضمت شـركة تكساس إلى الاتفاقية عام 1936م التي تغير اسمها إلى شركة ارامكو في عام 1944م.

واستمرت أعمال الحفر إلى أن تفجر النفط من بئر الدمام السابع في آذار عام 1938م، وبدأ تصدير أول شحنة تجارية من الزيت الخام في ذلك العام، بإنتاج قدره نصف مليون برميل في العام. مثل اكتشاف النفط بكميات تجارية في المملكة عام (1938) حقبة جديدة وحدثاً تاريخياً مهماً للمملكة العربية السعودية التي عانت كثيراً من الموارد المالية الشحيحة التي نتج عنها تخلف اقتصادي لفترة ليست بالقصيرة، أما تاريخ اكتشاف النفط بكميات تجارية كان في عام (1938) ووصل إنتاج المملكة نصف مليون برميل، وبلغ إنتاج المملكة من الزيت الخام (4) ملايين برميل عام (1939). ثم وصل إلى (5) ملايين عام (1940)، وانخفض بعد ذلك الإنتاج بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية إلى (4.8) مليون برميل عام (1943)، وإلى (7.8) مليون برميل في عام (1944). ومنذ اكتشاف النفط وحتى عام (1944) فإن عائدات المملكة من النفط لم تتعد أربعة ملايين دولار كل عام، وبحلول عام (1948) وصلت العائدات السعودية من النفط (85) مليون دولار، وهذا جعل الدولة تزيد من الاستثمار في التنمية والتطور للبلاد.(الخولي، 1988 :377، 348)

ومنذ بداية إنتاج النفط بكميات تجارية في عام (1938) وحتى عام (1950)، لم تتقاض الحكومة من دخل النفط سوى (4 شلن ذهب عن الطن)، أو ما يعادل (21 سنت) على البرميل فقط، وقد تمتعت أرامكو بإعفاء ضريبي منذ منحها عقد الامتياز في عام (1933) إلى عام (1950) أي لمدة سبعة عشر عاماً، بالإضافة الى تمتعها بإعفاء جمركي تام على معداتها وآلاتها.

وفي عام (**1950**) تم إخضاع شركات النفط لضريبة الدخل في المملكة، وبعد صراع دام (13) عاماً انعكس على زيادة دخل الدولة من عائدات النفط. وفي أول عام حسبت فيه ضريبة على أرامكو عام (1950) قفز الدخل إلى(56.751.194) مليون دولار، بينما كان الدخل عام (1949) (39.831.089) دولار. كان يمثل النفط الدخل الرئيسي للمملكة وقد ساهم في تقوية مركز البلاد الاقتصادي على المستوى الوطني والدولي، وهذا ما دعى وزير الداخلية الأمريكية السابق (هارولد اكس) خلال

الحرب العالمية الثانية إلى القول "إن الملك عبد العزيز يملك بيده مفاتيح امتياز الـنفط الضخم، وبلاده تمتلك أعظم برك نفط في العالم، وتؤثر بهذا النفوذ على إمدادات الـنفط للولايات المتحدة الأمريكية" .(عصفور، 1988 :363)

بدأ الهيكل الاقتصادي والاجتماعي السعودي يواجه تغيراً كبيراً في ملامحـه مـع اكتشاف النفط وبداية الانفتاح النسبي على الاقتصاديات الرأسمالية الغربية خاصة فـي إحداث نمو اقتصادي يتطور في جميع القطاعات الاقتصادية والمادية التي تنتجها الطاقة الهيدروكربونية، ولقد حقق هذا التحول نتائج مهمة في العديد من القطاعات الاقتصادية، وقد وصف الاقتصاد السعودي الذي اعتمد على النفط في البداية اعتمـاداً كليـاً بأنـه "اقتصاد نفطي" باعتبار النفط المصدر الأساسي للناتج القومي، بل إنّـه يعـد الـسلعة الرئيسة في هذا الاقتصاد، وعائداته تشكل نسبة كبيرة من الإنفاق الحكـومي والنـاتج الوطني الإجمالي.(الأحدب، 1982)

وفر النفط السعودي للمملكة إمكانات مالية تحتاجها المملكة في مختلف قطاعـات الدولة مثل التعليم، والصحة، والنقل والمواصلات، والزراعة، وتطوير التنظيم وطـرق الإدارة، وأنماط المعيشة من أجل حياة اجتماعية أفضل، ورفع مستوى الإنتاج وحـسن الأداء، وبدأت عملية الإنشاء والتطوير في شتى المجالات التعليمية والصحية والثقافيـة والزراعية والصناعية والنقل والمواصلات. (الأحدب، 1982)

تعتبر إيرادات النفط أهم مصدر من مصادر الإيرادات العامة في المملكة، وتظهر في ميزانية الدولة تحت إيرادات إنتاج الزيت، وضريبة الدخل على شـركات الـنفط ، وأرباح شركات النفط، وأقدم ميزانية للمملكة كانت عام (1350هـ) وكانت الميزانيـة صغيرة جداً قدرت بمبلغ(10.6) مليون ريال. (العمادي، 1980)

وكان مجمل دخل المملكة حتى عام (1943) أقل من (4) ملايين دولار أمريكـي سنوياً، وزادت الميزانية عام (1944) زيادة كبيرة بالمقارنة بسابقتها حيث ظهر في تلك الميزانية إيرادات النفط وقدرت الإيرادات بمبلغ (214.5) مليون ريال، مثلت إيرادات النفط وحدها (140) مليون ريال، وبحلول عام (1947) وصلت إلـى (85) مليـون

دولار، وقد كانت المملكة تحصل على (60%) من إيراداتها من عائدات النفط، ولأول مرة أصبح لدى المملكة قدر من المال – على قلته – يمكـن اسـتثماره فـي التنميـة الوطنية، ويمكن اعتبار سنة (1948) نقطة تحول في تاريخ التنمية بالمملكـة، وذلـك لأنّها كانت بداية عهد المشروعات الجديدة التاريخية.

كما كانت هذه الفترة بداية لاضطلاع الدولة بدورها الجديد فـي تنظـيم عمليـة التنمية الاقتصادية وتوجيهها، ومع ارتفاع إنتاج النفط وزيادة عائداته تـم إعـداد أول ميزانية رسمية للمملكة في عام (1948/1947)، واستكملت المرافق الحديثة في مينـاء جدة، وبدأت أول محطة إذاعية محلية إرسالها في عام (1949)، وأقيمـت أول شـبكة للكهرباء في مكة المكرمة عام (1950)، وافتتح أول معهد رسمي للتعليم العالي وهـو كلية الشريعة عام (1949)، وأول كلية للمعلمين عام (1951)، وفي ذلك العام كان في المملكة أكثر من (20.000) طالب يتلقون العلم في المدارس الرسـمية علـى تنـوع مستوياتها. (الخولي، 1988 :352)

استطاعت المملكة دعم عملية التنمية وتعزيز النمو الاقتصادي المضطرب بمعدل كبير خلال الفترة الواقعة بين ظهور التطورات الحديثة في المملكـة وصـدور خطـة التنمية الأولى، وإلى جانب ذلك حدثت تغيرات عميقة الأثر فـي الهيكـل الاجتمـاعي والديموغرافي في المملكة، إذ برزت مدن كالرياض والدمام وجـدة ومكـة المكرمـة والمدينة المنورة والهفوف كمراكز حضرية ضخمة، وقد زاد إنتاج الـنفط الـسعودي بمعدل (46%) سنوياً في الفترة من (1944-1951)، مع تزايد الطلب على النفط مـن أوروبا والشرق الأقصى خلال فترة التعمير التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وخلال الحرب الكورية.(Giblert,1977:130)

اتسمت فترة اكتشاف النفط في المملكة العربية السعودية وحتى الخمسينيات مـن القرن العشرين بمنح الامتيازات لشركات النفط للبحث والتنقيب، وقد كانـت المملكـة تحصل على عوائد نفطية ضئيلة جداً وذلك نتيجة الظروف السياسية والاقتصادية التـي كانت سائدة في تلك الفترة، حيث كانت الشركات المتخصصة بالامتياز تـسيطر علـى

تصنيع وتوزيع النفط ومنتجاته وتحـصل علـى أربـاح طائلـة، ولـم يكـن هـذا الوضع قاصراً على المملكة فحسب بل فـي المنطقـة العربيـة والـشرق الأوسـط عموماً.(السامرائي، 1979: 98)

برز سعر النفط العربي الخام (Arabian Light) في عام (1945) بمينـاء رأس تنوره كأول سعر عربي في سوق النفط الدولية، وكان السعر المعلـن آنـذاك (1.05) دولار للبرميل الخام، ويعتبر هذا من أحد الجهود التي قام بها الملك عبد العزيـز فـي تعزيز صناعة النفط السعودي، والذي زاد سعره من قبل شركة أرامكو عـام (1946) إلى (1.20) دولار بعد أن زاد سعر النفط الخام الأمريكي إلى (1.70) دولار للبرميـل في نفس العام .

وبعد تطبيق مشروع مارشال (Marshal Plan) الذي وضعه الجنـرال جـورج مارشال، أخذت دول أوروبا الغربية تتوجه لشراء النفط العربي الخفيف لإنعاش أوروبا، وذلك بسبب انخفاض سعره الذي وصل في حزيران عام (1949) إلـى (1.75) دولار للبرميل بعد أن كان في نيسان (1949) يبلغ (2.68) دولارا. (عسة، 1971: 340)

شهد الاقتصاد السعودي تطوراً تاريخياً قبيل أواسط عقد السبعينيات مـن القـرن العشرين نتيجة لتضاعف إنتاج النفط وعوائده، فقد ازدادت الكميات المنتجة من الزيـت الخام من 8،3 مليون برميل يومياً في عام 1970 م لتصل إلـى الـذروة بمعـدل 5،9 مليون برميل يومياً في عام 1979. ثم يتأجج الإنتاج هبوطًا وصـعودا فـي الـسنوات التالية ليبلغ 4،6 مليون برميل في عام 1990م، ووصل إلى نحو 8،5 مليـون برميـل يومياً عام 2000 م.(Vladimir, 2011)

أدى هذا التطور إلى نمو سريع جداً للاقتصاد الوطني السعودي، فقد تـضاعف الناتج الوطني الإجمالي أكثر من 33 مرة في 28 عاماً، ووصلت قيمة السلع والخدمات التي أنتجتها السعودية من 4،4 مليار دولار أمريكي في عام 1969 م إلى نحـو 248 مليار دولار في عام 2000 م، الأمر الذي مكّن السعودية من تبني وتنفيذ خطط تنميـة خَمسية طموحة منذ عام 1970م وركّزت في توجهاتها الرئيسية علـى تنميـة القـوى

البشرية وتنويع روافد الاقتصاد غير النفطي، وذلك بتطوير القطاعات الإنتاجية الأخرى كالصناعة والتعدين والزراعة. وهكذا تكون قد تبلورت السياسة النفطية السعودية منـذ عهد الملك عبد العزيز حول حقيقتين بارزتين: الأولى تتمثّل في توفر احتياطي نفطـي ضخم بالمملكة والثانية كون الاقتصاد السعودي يعتمد وبـشكل كبيـر علـى عوائـد الصادرات النفطية. (الموسوعة الحرة ويكبيديا، 2012)

ومن خلال تحليل ميزانية المملكة العربية الـسعودية للـسنوات (2008-2011) نلاحظ مستوى تأثير عائدات النفط على الاقتصاد السعودي حيث حقق الناتج المحلـي الإجمالي بالأسعار الجارية نمواً بنسبة (18.9%) ليبلغ (1.68) تريليون ريال في عـام (2010)، في مقابل (1.41) تريليون ريال في عام (2009). كما حقق الناتج المحلـي الإجمالي في العام نفسه بالأسعار الثابتة نمواً بمقدار (31.5) مليار ريال، وبمعدل بلغ (3.75%). وقد وصلت قيمة الناتج المحلي الإجمالي لعام (2011) إلى حوالي (2163) مليار ريال، محققاً نمواً بمعدل (28%) عن مستواه في عام (2010). (مؤسسة النقـد العربي السعودي، 2011) ويبين الجدول التالي تطور الناتج المحلي الإجمـالي خـلال الفترة (2008-2011) وأهم القطاعات الاقتصادية (النفطية وغير النفطيـة، القطـاع الخاص والعام) ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي. (مركز البحوث والدراسـات، 2012: 28).

أما تحليل موازنة عام (2012) للمملكـة، فيـشير إلـى أن مكـامن الـسياسة الاقتصادية السعودية تقوم على منهج التوسع بشكل رئيسي، وخاصة في ضـوء رفـع سقف المصروفات المقدرة لعام (2012) إلى حوالي (690) مليار ريال، وهـو الـرقم الأعلى في تقدير هذه المصروفات في تاريخ المملكة. وذلك بـسبب إرتفـاع عائـدات النفط.

الجدول رقم (1)

الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات التنظيمية (مليون دولار)

البيان	2008	2009	2010	2011
القطاع النفطي	226،081،1	212،662	107،872	842،228،1
القطاع غير النفطي	977،689	488،737	694،803	852،918
القطاع الخاص	263،440	811،453	740،492	954،562
القطاع الحكومي	715،249	677،283	954،310	898،355
المجموع	203،771،1	701،399،1	801،675،1	694،147،2
رسـ ـوم الاستيراد	940،14	895،12	669،14	400،15
الناتج المحلي الإجمال	143،786،1	596،412،1	470،690،1	094،163،2

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، (2011)، التقرير السنوي، العدد السابع والأربعون،2011. ومصلحة الإحصاءات العامة،(2011)، قواعد بيانات، http://www.sama.gov.sa، ص 62.

الجدول رقم (2)

المساهمة النسبية في الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات التنظيمية بالأسعار الجارية

البيان	2008	2009	* 2010	* 2011
القطاع النفطي	60.53	46.88	51.59	56.81
القطاع الغير النفطي	38.63	52.21	47.54	42.48
القطاع الخاص	24.65	32.13	29.15	26.03
القطاع الحكومي	13.98	20.08	18.39	16.45
المجموع	99.16	99.09	99.13	99.29
رسـ ـوم الاستيراد	0.84	0.91	0.87	0.71
الناتج المحلي الإجمالي	100.00	100.00	100.00	100.00

المصدر : مؤسسة النقد العربي السعودي، (2011)، التقرير السنوي، العدد السابع والأربعون، 2011، ومصلحة الإحصاءات العامة، (2011)، قواعد بيانات على موقعها على الانترنت، ص 62.

الجدول رقم (3)

معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات التنظيمية بالأسعار الجارية (%)

البيان	2008	2009	2010	2011
القطاع النفطي	37.07	-38.75	31.70	40.90
القطاع الغير النفطي	7.48	6.89	8.98	14.33
القطاع الخاص	8.72	3.08	8.58	14.25
القطاع الحكومي	5.37	13.60	9.62	14.45
المجموع	23.79	-20.97	19.73	28.16
رسـ ـوم الاستيراد	26.60	-13.69	13.76	4.98
الناتج المحلي الإجمالي	23.82	-20.91	19.67	27.96

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، (2011)، التقرير السنوي، العدد السابع والأربعون، 2011. و مصلحة الإحصاءات العامة، (2011)، قواعد بيانات http://www.sama.gov.sa، ص 63.

يرجع النمو الكبير في الناتج المحلي الإجمالي إلى ارتفاع أسعار النفط، والتي أدت إلى إنعاش الاقتصاد السعودي، وتحقيق فائض كبير في ميزانيـة المملكـة. وبالنـسبة لمساهمة القطاعات التنظيمية في الناتج المحلي الإجمالي، فقد ساهم القطـاع النفطـي بالنصيب الأكبر بالأسعار الجارية، فقد بلغت نسبة مساهمته (56.8%) في نهاية عـام (2011)، وذلك لارتفاع حجم الصادرات النفطية وارتفاع أسعار النفط.

ورغم أن القطاع غير النفطي قد شهد تراجعاً في مساهمته النسبية في الناتج فـي عام (2011)، إلا أنه سجل نمواً بمعدل (14.3%) عن مستواه في عام (2010). وقـد ساهمت القطاعات الغير نفطية في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (42.2%) فـي عـام (2011)، وبلغت مساهمة القطاع الخاص فيها حوالي (26.03%)، فـي حـين سـاهم القطاع الحكومي بنسبة (16.5%). وقد سجلت مؤشرات صندوق النقد الدولي ارتفاعـا في نصيب المواطن السعودي من الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى (81.2) ألف ريال 2011مقابل (60.9) ألف ريال في 2010، أي بمعدل نمـو يقتـرب مـن (27.6%). (السالم، 2012: 3).

الجدول رقم (4)

الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع النشاط الاقتصادي بالأسعار الجارية (2008-2011) (مليون دولار)

البيان	2008	2009	2010 *	2011 *
الزراعة ـ الغابات ـ والأسماك	135،41	419،41	016،42	054،44
التعدين والتحجير	170،025،1	183،605	042،803	739،134،1
الصناعات التحويلية	874،147	673،146	382،172	107،221
الكهرباء، الغاز والماء	095،13	642،13	782،14	909،15
التشييد والبناء	099،68	962،67	478،74	988،88
تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	263،81	261،85	224،93	939،105
النقل والتخزين والاتصالات	752،52	859،56	713،61	860،69
خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال	062،119	965،126	851،132	596،142
خدمات جماعية واجتماعية وشخصية	301،32	989،33	241،36	745،40
الخدمات المصرفية المحتسبة	826،18	299،19	595،19	957،19
المجمـ ـ ـ ـ ـ ـوع الفرعـ ـ ـ ـ ـي	925،561،1	654،158،1	134،411،1	980،843،1
منتجو الخدمات الحكومية	278،209	047،241	667،264	714،303
المجمـ ـ ـ ـ ـ ـوع	203،771،1	701،399،1	801،675،1	694،147،2
رسـ ـوم الاستيراد	940،14	895،12	669،14	400،15
الناتج المحلي الإجمالي	143،786،1	596،412،1	470،690،1	094،163،2

المصدر:مؤسسة النقد العربي السعودي، (2011)،التقرير السنوي، العدد السابع والأربعون، 2011. ومصلحة الإحصاءات العامة،(2011)، قواعد بيانات http://www.sama.gov.sa، ص 65.

الجدول رقم (5)

المساهمة النسبية للأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (%)

	2008	2009	2010	2011
التعدين والتحجير	57.40	42.84	47.50	52.46
أ) الزيت الخام والغاز الطبيعي	57.20	42.59	47.28	52.27
ب) نشاطات تعدينية وتحجيرية اخرى	0.19	0.25	0.22	0.19
الصناعات التحويلية	8.28	10.38	10.20	10.22
أ) تكرير الزيت	2.57	3.32	3.42	3.73
ب) صناعات اخرى	5.70	7.06	6.78	6.49
الكهرباء، الغاز والماء	0.73	0.97	0.87	0.74
التشييد والبناء	3.81	4.81	4.41	4.11
الناتج المحلي الإجمالي	100.00	100.00	100.00	100.00

المصدر : مؤسسة النقد العربي السعودي، (2011)، التقرير السنوي، العدد السابع والأربعون، 2011. ومصلحة الإحصاءات العامة، (2011)، قواعد بيانات http://www.sama.gov.sa، ص 65.

3-2- 1 أهم الصادرات والواردات السعودية المؤثرة على الناتج المحلي الإجمالي:

تنقسم أهم الصادرات والواردات السعودية والتي تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي إلى صادرات نفطية وغير نفطية وواردات غير نفطية وفيما يلي شرح موجز لكل منها:

أ- الصادرات النفطية :

عمدت المملكة إلى زيادة إنتاجها من النفط بشكل كبير خلال عام (2011). وطبقاً لشركة تمويل النفط، فقد صعد إنتاج النفط إلى(8.8) ملايين برميل يومياً في المتوسط خلال النصف الثاني من عام(2011)، مقابل(8.3) ملايين برميل يومياً في النصف الأول من عام (2011)، وكان الإنتاج في شهر مايو (2011) يقدر بنحو (9.1) مليون برميل

يومياً طبقاً لبيانات الشركة، ومن المرجح أن يزداد متوسط الإنتاج في عام (2012) بشكل طفيف. (جريدة الرياض، 2011)

وقد تكون المملكة أقل قلقاً مقارنة بالفترة السابقة حول تأثير التغييرات في مستويات إنتاجها من النفط الخام،حيث تقدر عائدات المملكة العربية السعودية من النفط بحـوالي 900 مليار دولار، وذلك بفضل المكاسب الكبيرة في إنتاج سوائل الغاز الطبيعي، ويمكن إنتاج هذه السوائل التي تباع بقيم مرتفعة بسهولة، وذلك لأنّها لا تندرج تحت نظام الأوبك. (جريدة الرياض، 2011)

وطبقاً لشركة تمويل النفط ، فمن المرجح أن يصل إنتاج سوائل الغـاز لطبيعـي السعودي إلى(1.7) ملايين برميل يومياً في(2014)، بزيادة نسبتها (8%) عن الإنتاج في عام (2010). (مركز البحوث والدراسات، 2012: 25)

وقد ساهم كل ذلك في تعزيز قيمة الصادرات النفطية التي بلغت في عام (2011) طبقاً لمؤشرات صندوق النقـد الـدولي حـوالي (290.909) مليـون دولار، مقابـل (215.534) مليون دولار في عام (2010)، أي بزيادة قَدرها (75.375) مليون دولار وبمعدل تغيير (34.5%).(جريدة الرياض، 2011)

ب- الصادرات غير النفطية:

بلغت قيمة الصادرات غير النفطية، (مصلحة الإحصاءات العامـة والمعلومـات السعودية: 2011) خلال شهر أغسطس من عام (2011) حـوالي (12647) مليـون ريال، مقابل (11208) مليون ريال خلال شهر أغسطس عـام (2010)، أي ارتفـاع بقيمة (1439) مليون ريال، وبما يعادل نسبة (13%) . وقد بلغت الكميات المـصدرة خلال شهر أغسطس عام (2011) حوالي (3456) ألف طـن(**(وحـدة لقيـاس حجـم الصادرات والواردات)**)، مقابل (4087) ألف طن خلال شهر أغـسطس عـام (2010)، بانخفاض مقداره (631) ألف طن، وبمـا يقـدر بنحـو (15%). (مركـز البحـوث والدراسات، 2012: 69).

جـ - الواردات غير النفطية:

بلغت قيمة واردات المملكة خلال شهر أغسطس عام (2010) (34767) مليـون دولار مقابل حوالي (33818) مليون دولار خلال شهر أغسطس فـي (2011) الـذي شهد انخفاض مقداره (949) مليـون دولار، بنـسبة (3 %). وقـد بلغـت الكميـات المستوردة حوالي (3737) ألف طن مقابل (5711) ألف طن خلال شهر أغسطس عام (2010)، بانخفاض مقداره (1974) ألف طن، بما يقـدر بنحـو (35 %). (التقريـر الاقتصادي ، 2011)

لقد ساهم ارتفاع قيمة الصادرات وخصوصاً النفطية وانخفاض قيمة الواردات في عام (2010) بتحقيق فائض كبير بميزانية الدولة، مما ألقى بثماره على الناتج المحلـي الاجمالي للمملكة، وساهم في ارتفاع معدلات نموه.

الجدول رقم (6)

ميزان المدفوعات (2005-2010) بالمليون دولار

البيان	2005	2006	2007	2008	2009[1]	2010[4]
ميزان الحساب الجاري	337463	371003	349985	496208	78580	250320
السلع والخدمات	391220	419484	389885	548134	149953	328609
السلع	472571	551979	564869	795101	394611	576442
البضائع العامة	474873	554378	568434	797654	396781	578826
الصادرات	676481	790738	874010	1175066	720714	941284
الصادرات النفطية	605881	705811	769933	1053860	611490	807176
الصادرات غير النفطية	70600	84927	104077	121206	109224	134108

المصدر : مؤسسة النقد العربي السعودي، (2011)، التقرير السنوي، العدد السابع والأربعون، 2011، 78.

يشير الجدول رقم (7) إلى مستوى تأثير ارتفاع عائدات المواد النفطيـة علـى مختلف القطاعات والبنية التحتية في المملكة العربية السعودية مما انعكس على مستوى الخدمات المقدمة للمواطن السعودي .

الجدول رقم (7)

تطور مخصصات المصروفات في موازنة (2012) حسب القطاعات الرئيسية بالمليار دولار

البيان	2011	2012	معدل التغير%
التعليم	150.0	168.6	%12.4
الصحة	68.7	86.5	%25.9
البلدية	24.5	29.2	%19.2
النقل والمواصلات	25.2	35.2	%39.7
المياه والزراعة	50.8	57.5	%13.2

المصدر: مركز البحوث والدراسات، 2012، ص 82، نقلاً عن: وزارة المالية السعودية، 2012، متوفر عبر الموقع: http://www.mof.gov.sa

عملت المملكة العربية السعودية ومنذ بدء تصدير النفط وبكميات تجارية على توجيه عائداتها النفطية لتنفيذ خططها التنموية التي تهدف إلى تحقيق التنمية الشاملة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية لبناء دولة عصرية تقوم على أساس اقتصادي قوي مدعوم بعائد اقتصادي مرتفع من تصدير النفط. (التقرير الاقتصادي، 2011)

حققت العوائد النفطية التي زادت في عام (2011) مبالغ إضافية لخزينة المملكة العربية السعودية مما انعكس على الموازنة العامة للدولة، والتي خصصت حصص إضافية للخطط التنموية وذلك من خلال التعليم والصحة والنقل والزراعة، وهذا كله ينعكس على الوطن، ويساهم في زيادة قدرة المملكة على المستويين الداخلي والخارجي.

لقد حققت الوفورات التي حصل عليها الاقتصاد السعودية من عوائد تصدير النفط في جعل الاقتصاد السعودي أكثر قوة وأكثر متانة، وكما تناولنا في الفصل الثاني من هذه الدراسة فإن العامل الاقتصادي يعتبر من عوامل القوة الوطنية وهذا العامل يؤثر وبشكل إيجابي على السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية حيث يمدها بالقوة التي تلزمها لتنفيذ توجهات الملك والحكومة السعودية.

الفصل الرابع

النفط وأثره على السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية

تحرص الدول المصدرة للنفط على استمرار إنتاجها وتصديرها له دون أي عقبات سياسية أو تجارية أو اقتصادية لأنها تعتبره ثروة لها أهمية كبيرة في اقتصادياتها باعتباره مصدراً أساسياً لدخلها الوطني، فضلاً عن أهميته في الاقتصاد العالمي على أساس أنه مصدرا رئيسي للطاقة وسلعة استراتيجية لما يحققه من النمو والتقدم للمجتمعات.

إنتقل الاقتصاد السعودي من اقتصاد مغلق إلى اقتصاد مفتوح على العالم بعد اكتشاف النفط الذي لعب دوراً كبيراً في تطوير اقتصاد المملكة العربية السعودية من خلال استثمار العائدات النفطية الناتجة عن تصديره، مما أدى إلى دفع عمليات التنمية الاقتصادية وتحقيق الرفاهية، وكان له تأثير مباشر على السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية وعلاقتها في مختلف الأطر.

4-1 مرتكزات السياسة الخارجية السعودية في المستوى الخليجي والعربي والإسلامي.

أثّرت معطيات السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية الاقتصادية والدينية والأمنية والجغرافية والتاريخية على ملامح السياسة الخارجية للمملكة في أبعادها الخليجية والعربية والإسلامية والإقليمية، والتي كانت ولا زالت تشكل أهمية خاصة في السياسة الخارجية للمملكة، وهي تركز على منطقة الخليج العربي أولاً، والمنطقة العربية ثانياً، والمنطقة الإسلامية ثالثاً.

سوف يتم مناقشة مرتكزات السياسة الخارجية السعودية في الدوائر الثلاث لإعطاء صورة واضحة عن مستوى الاهتمام السعودي بهذه الدوائر وذلك لمقتضيات الدراسة.

4-1-1 الدائرة الخليجية

تعتبر الدائرة الخليجية من أهم دوائر السياسة الخارجية السعودية، وذلك لأسباب فرضها الموقع الجغرافي والبعد التاريخي، إن المملكة تعتبر نفسها مرجعية سياسية في التعاون وحل الخلافات داخل حدود مجلس التعاون الخليجي. (الزياتي، 1983: 185-186)

اتفق قادة دول الخليج الست - إيماناً من المملكة وباقي دول الخليج بالقواسم المشتركة بينها، ورغبة منها في توحيد وتنسيق السياسات المشتركة وأهمها الأمنية والدفاعية في خضم الأزمات والصراعات التي تحيط بالمنطقة وتؤثر عليها بأشكال عدة- على إنشاء (مجلس التعاون لدول الخليج العربية) في عام (1981)، ليكون الإطار المؤسسي لتحقيق كل ما من شأنه الوصول إلى صياغة تكاملية تعاونية تحقق كل رغبات وطموحات دول المجلس الست على المستوى الرسمي والشعبي على كل الأصعدة (السياسية، الأمنية، الاقتصادية، الاجتماعية، العلمية، الثقافية...)، وكانت السعودية فاعل رئيسي في تطوير صيغ التعاون داخل المجلس. (موقع وزارة الخارجية السعودية، 2012: 2)

ترتكز السياسة الخارجية السعودية في الدائرة الخليجية على أسس ومبادئ من أهمها: (حسن، 2012: 3-4)

1. التركيز على البعد الأمني في منطقة دول الخليج العربي في ضوء ما تواجهه من تحديات وتعتبر المملكة أن أمن واستقرار منطقة الخليج هو مسؤولية شعوب ودول المنطقة، ومن حقها الدفاع عن أمنها وصيانة استقلالها بالطرق التي تراها مناسبة، والتي تكفلها مبادئ القانون الدولي العام، وذلك في مواجهة أية تهديدات خارجية كانت أم داخلية، وخصوصاً في ظل تزايد التهديدات الإقليمية والدولية التي تواجهها منطقة الخليج العربي.
2. رفض التدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول والعمل على الوقوف صفاً واحداً أمام أي اعتداء على أي من هذه الدول معتبرة إياه اعتداء على بقية الدول.

3. تنمية العلاقات في مختلف المجالات السياسية، والاقتصادية، والأمنية، والاجتماعية، والثقافية، من خلال تعميق وتوثيق الروابط والصلات التي تجمعها مع هذه الدول، ويظهر ذلك من خلال سعي المملكة لحل الخلافات التي تقع بين الدول الأعضاء وبما يساعد على ترسيخ قواعد العمل المشترك بين الدول الأعضاء.
4. تنسيق وتوحيد السياسات الخارجية لدول المجلس قدر الإمكان وبخاصة تجاه القضايا الإقليمية والدولية، وقد برز هذا التنسيق والتعاون جلياً في الأزمات التي مرت بالمنطقة وخاصة الحرب العراقية، الإيرانية، والغزو العراقي للكويت.
5. العمل الدؤوب والجاد على تصفية كافة الخلافات (خاصة الحدودية) بين دول المنطقة بالتفاهم القائم على مبادئ الأخوة وحسن الجوار.
6. تنظر المملكة إلى أهمية البعد الاقتصادي في تحقيق وترسيخ مجالات التعاون بين الدول الخليجية لذا حرصت على توطيد التعاون الخليجي من خلال توحيد السياسات الاقتصادية وإقامة الصيغ التكاملية الملائمة، وتنمية التعاون مع الدول الخليجية للحفاظ على أمن واستقرار منطقة الخليج العربي.

اتفقت دول المجلس على عدد من الخطوات التي تهدف إلى تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المجلس وفق خطوات متدرجة حيث تمت إقامة منطقة التجارة الحرة في عام 1983. وقد أدركت دول مجلس التعاون الخليجي أن من أهم شروط تحقيق التكامل بينها هو تبني سياسات عملية وأهداف واقعية متدرجة، كما حرصت على الربط بين تحديد الأهداف المستقبلية ووضع البرامج العملية لتحقيقها وبناء المؤسسات القادرة على ذلك. وفي الأول من يناير 2003، حققت دول مجلس التعاون الخليجي إنجازاً هاماً في إطار العمل الخليجي المشترك بتطبيقها الاتحاد الجمركي، وحددت التعرفة الجمركية الموحدة بواقع 5% على جميع السلع الأجنبية المستوردة من خارج الاتحاد الجمركي .

كما تم تطبيق جميع الإجراءات على السلع الأجنبية في نقطة الدخول الأولى في أي من دول المجلس، رغم أن الإتحاد الجمركي يمثل المرحلة الثانية في عملية التكامل الاقتصادي، إلا أن دول المجلس قد قطعت شوطاً في تنفيذ المرحلة الثالثة وهي إقامة السوق الخليجية المشتركة في عام 2007، التي تطلبت بالإضافة إلى حرية انتقال السلع، إزالة القيود على انتقال عوامل الإنتاج، لاسيما الأفراد ورؤوس الأموال. (صحيفة عكاظ، 2006: 5)

ثم تم اعتماد اتفاقية الإتحاد النقدي من قبل المجلس الأعلى في ديسمبر 2008، وتوقيع الدول الأعضاء الأطراف في الاتفاقية عليها في يونيو 2009، وهو ما يضع مجلس التعاون بالفعل على أعتاب المرحلة الرابعة من مراحل التكامل الاقتصادي، خاصة بعد أن صادقت الدول الأعضاء في الإتحاد النقدي على الاتفاقية الخاصة بذلك، وكذلك بعد إقرار قمة الكويت 2009 إنشاء المجلس النقدي، وتكليفه بتحديد البرنامج الزمني لإصدار العملة الموحدة.

صادق المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون الخليجي في دورته الخامسة عشرة التي عقدت في دولة البحرين في شهر ديسمبر 1994م على مشروع الاتفاقية الأمنية لدول المجلس، ووافق مجلس الوزراء في جلسته التي عقدت بتاريخ الموافق 27 آذار 1995م على الاتفاقية الأمنية بين دول المجلس، وتعد الاتفاقية إطاراً ينظم التعاون الأمني بين الدول الأعضاء في مختلف مجالاته إلى جانب تعزيزها لمجالات العمل المشترك الأخرى، فقد وافق مجلس الوزراء في المملكة العربية السعودية في جلسته بتاريخ 2003/10/24م على الإستراتيجية الأمنية الموحدة لمكافحة ظاهرة التطرف المصحوب بالإرهاب في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وفي 28 مايو 2007م وافق مجلس الوزراء على مشروع اتفاقية نقل المحكوم عليهم بعقوبات سالبة للحرية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الموقع عليه في مدينة أبو ظبي بتاريخ 23 / 5 / 2006م. وفي إطار مكافحة المخدرات وافق مجلس الوزراء بتاريخ 12 أكتوبر 2009م على النظام الأساسي لمركز المعلومات الجنائية لمكافحة المخدرات

لمجلس التعاون الخليجي الذي اعتمده المجلس الأعلى لدول الخليج العربية في دورتـه (التاسعة والعشرين) التي عقدت في مسقط يومي (29)-(30) ديسمبر/2008م.

اتسم المجال العسكري بين دول مجلس التعاون الخليجي بالعمل الجاد فـي بنـاء وتطوير القوى العسكرية الدفاعية بدول المجلس، ففي نطاق الـدفاع المـشترك لـدول المجلس بادرت المملكة العربية السعودية مع بقية دول المجلس إلى تـشكيل قـوة درع الجزيرة، إذ قرر المجلس الأعلى في دورته الثالثة المنعقدة في البحـرين بتـاريخ 19/ 1982/11م، الموافقة على إنشاء القوة وعلى مهمتها كما حـددها وزراء الـدفاع فـي اجتماعهم الثاني، وتم تكامل وجود القوة في مقرها في حفر الباطن في المملكة العربيـة السعودية في 1985/10/15م، كما بدأت الدراسات الخاصة بتطوير قوة درع الجزيـرة في عام 1990م وعلى ضوئها تم تطوير القوة إلى فرقة مشاة آليـة بكامـل إسـنادها. (www.ainalyaqeen.com، 2009: 9)

ووقعت الدول الأعضاء على اتفاقية الدفاع المشترك لمجلس التعاون الخليجي في الدورة الحادية والعشرين للمجلـس الأعلـى التـي عقـدت فـي البحـرين بتـاريخ 2000/12/31م، وجاءت الاتفاقية تتويجاً لسنوات من التعاون العسكري وبلورة الأطر ومنطلقات أهدافه ولتؤكد عزم دول المجلس على الدفاع الجماعي ضد أي خطر يهدد أياً منها، كما تضمنت الاتفاقية إنشاء مجلس للدفاع المشترك ولجنة عسكرية عليـا تنبثـق عنه، وتم وضع الأنظمة الخاصة بكل منها وآلية عمله. وفي هذا الإطار وافقت المملكة العربية السعودية في الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء في 2001/5/7م على اتفاقيـة الدفاع المشترك لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

يعتبر مشروع حزام التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجـي مـن المـشاريع العسكرية المشتركة وهو يهدف إلى ربط مراكز عمليات القوات الجوية والدفاع الجوي بدول المجلس آلياً، وبدأ تشغيله في نهاية شـهر ديـسمبر 2001م. ويعتبـر مـشروع الاتصالات المؤمنة من المشاريع الهادفة إلى ربط القوات المسلحة فـي دول المجلـس

بشبكة اتصالات مؤمنة، وذلك من خلال إقامة كيبل ألياف بصرية وبدأ تشغيل المشروع بتاريخ 2000/6/28م.

ومن الخطوات التي ساعدت على قيام (مشروع الاتصالات المؤمنة) قرار مجلس الوزراء في المملكة العربية السعودية في 1999/5/3م بتطبيـق مـا ورد فـي قـرار أصحاب السمو والمعالي وزراء الدفاع في دول مجلس التعاون الخليجي بشأن إعفـاء جميع التوريدات والأعمال الخاصة بمشروع كيبل الألياف البـصرية العـسكري مـن الضرائب والرسوم الجمركية في الدول الأعضاء والذي صدق عليه المجلـس الأعلـى لمجلس التعاون الخليجي في دورته السابعة عشرة المنعقدة في الدوحة، وسعت المملكة العربية السعودية مع شقيقاتها الدول الأعضاء بمجلس التعاون الخليجي إلى توحيد العديد من الأسس والمفاهيم العسكرية.

أشار الملك عبد ا في أكثر من مرة إلى دور الاقتصاد في إيجاد وحدة بين دول الخليج العربي. ففي كلمته التي ألقاها خلال افتتاح اجتماعات الدورة السابعة والعشرين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي عام 2006 م قال الملك: (عندما نتحدث عـن المواطنة الاقتصادية نجد أننا قطعناً شوطا ولا يزال أمامنا الكثير حتى نستطيع القـول إننا حققنا الوحدة الاقتصادية الكاملة إن حلم الوحدة الاقتصادية يجب أن لا تغيب لحظة واحدة عن عيوننا فنحن بلا وحدة كيانات صغيرة تتأثر ولا تؤثر) وهذا دليل واضـح على أن العامل الاقتصادي أدى إلى وحدة السعودية مع دول الخلـيج العربـي(وزارة الخارجية السعودية، 2006). .

استثمرت المملكة العربية السعودية استثمرت قوتها العسكرية في تعزيز علاقاتهـا مع دول الخليج العربي وخصوصاً في مجالات النفط والطاقة سواء بالنسبة للإنتـاج أو الأسعار، وكذلك دعم مجالات التعاون العسكري والأمني لإدراكها مستوى التهديـدات المؤثرة على أمن الخليج العربي وأهمية تعزيز مجالات التعاون الأمني وتوفير التمويل اللازم لإنجاح جهود مجلس التعاون الخليجي في محاربة الإرهاب والتطرف لانعكاساته الخطيرة على الأمن الوطني السعودي، وكذلك العمل على دعم الاستقرار فـي مملكـة

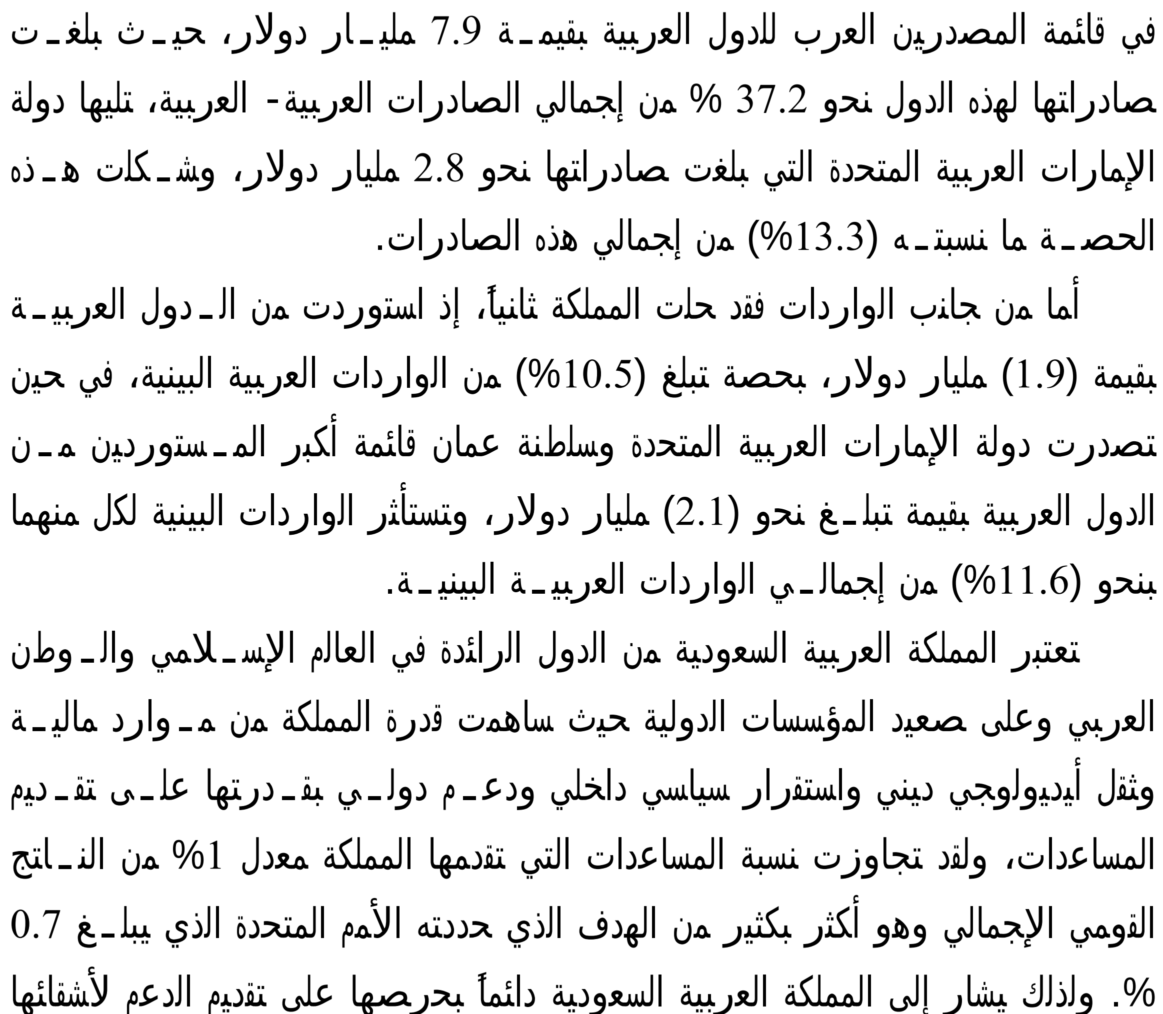
البحرين في ضوء الحركات الاحتجاجية التي شهدتها منذ عام 2011 وكـذلك الـدعم المالي لاستقرار اليمن .

2-1-4 الدائرة العربية

تدرك المملكة العربية السعودية أهمية العمق الاستراتيجي العربي لأمنها القـومي وأهمية العمل العربي المشترك وتوحيد الصف العربي في مواجهة القـضايا العربيـة والإقليمية والدولية المختلفة، لذا سعت مع ست دول عربية مستقلة آنذاك للاجتماع فـي محاولة صادقة لوضع آلية لتنظيم العلاقات العربية والعمل العربي المـشترك ولخدمـة مصالح هذه الدول وقضاياها، فتم إنشاء جامعة الدول العربية والتوقيع على ميثاقها فـي شهر آذار من العام (1945). (تميم، 2005: 103-105).

ونظراً لما تتمتع به المملكة من مكانة ومصداقية في محيطها العربي، وما تتسم به سياستها من توازن وعقلانية فقد لعبت دوراً مهماً كوسيط نزيه ومقبول لحل الخلافـات العربية الداخلية والإقليمية، انطلاقاً من اهتمام المملكة بالمحافظة على التضامن العربي، وقد قامت بجهود توفيقية ودبلوماسية هدفها إزالة الخلافات العربية الجانبية التي تـؤثر على وحدة الصف العربي، وتمثّل ذلك بطرح مبادرات لإصـلاح الجامعـة العربيـة. (التويجري، 2012 : 7)

أولت حكومة المملكة العربية السعودية اهتمامـاً خاصـاً بالقـضية الفلـسطينية والصراع العربي-الإسرائيلي باعتبارها قضية العرب والمسلمين الأولـى، وعنـصراً رئيسياً في سياستها الخارجية، فالمملكة منذ عهد الملك عبد العزيز آل سعود تحمل على عاتقها مسؤولية الدفاع عن القضية الفلسطينية في كل المحافل الدوليـة. وتمثّـل ذلـك بطرح المملكة للعديد من المبادرات التي تدعو إلى تسوية الصراع العربي-الإسرائيلي، بالإضافة لجهودها الدبلوماسية لحل الخلافات العربية والتـسوية الداخليـة للنزاعـات العربية، ومن أمثلتها اتفاقية الطائف.



وقد برز دور المملكة في تقديم الدعم المالي للدول العربيـة، واحتلـت المملكـة العربية السعودية مرتبة متقدمة في قائمة التجارة العربية البينية، إذ شغلت المركز الأول في قائمة المصدرين العرب للدول العربية بقيمـة 7.9 مليـار دولار، حيـث بلغـت صادراتها لهذه الدول نحو 37.2 % من إجمالي الصادرات العربية- العربية، تليها دولة الإمارات العربية المتحدة التي بلغت صادراتها نحو 2.8 مليار دولار، وشـكلت هـذه الحصـة ما نسبتـه (13.3%) من إجمالي هذه الصادرات.

أما من جانب الواردات فقد حلت المملكة ثانياً، إذ استوردت من الـدول العربيـة بقيمة (1.9) مليار دولار، بحصة تبلغ (10.5%) من الواردات العربية البينية، في حين تصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان قائمة أكبر المـستوردين مـن الدول العربية بقيمة تبلـغ نحو (2.1) مليار دولار، وتستأثر الواردات البينية لكل منهما بنحو (11.6%) من إجمالـي الواردات العربيـة البينيـة.

تعتبر المملكة العربية السعودية من الدول الرائدة في العالم الإسـلامي والـوطن العربي وعلى صعيد المؤسسات الدولية حيث ساهمت قدرة المملكة من مـوارد ماليـة وثقل أيديولوجي ديني واستقرار سياسي داخلي ودعـم دولـي بقـدرتها علـى تقـديم المساعدات، ولقد تجاوزت نسبة المساعدات التي تقدمها المملكة معدل 1% من النـاتج القومي الإجمالي وهو أكثر بكثير من الهدف الذي حددته الأمم المتحدة الذي يبلـغ 0.7 %. ولذلك يشار إلى المملكة العربية السعودية دائماً بحرصها على تقديم الدعم لأشقائها في العالمين العربي والإسلامي وإلى كل مكان يحتاج إلى مساعدة من المملكة العربيـة السعودية.

تعاملت المملكة العربية السعودية مع الثورات العربية بحذر ويعود ذلك الـى أن الثورات العربية أسقطت أنظمة كانت حليفة للمملكة، كما في مـصر، أو لأنهـا غيـر مضمونة العواقب في ما يتعلق بقدرتها على خلق أنظمة سياسية مستقرة، كما في تونس وليبيا واليمن، وعندما صمتت بعض الدول العربيـة علـى قمـع القـوات الـسورية

للمتظاهرين من دون إجراء إصلاحات فعلية، بدأت المملكة في التحرك وتحذير النظام السوري من مغبة عدم تعاملها بعقلانية مع الأزمة السياسية القائمة (الهباس، 2011: 1)

تقوم سياسة المملكة العربية السعودية تجاه الثورات العربية على عنصرين: "السيطرة على الضرر"، وهو ما بدأت تتبناه في اليمن وسورية والبحرين. أن أحد أهم دوافع هذا التوجه يكمن في الأخطار التي قد تؤثر بالأمن الوطني السعودي نتيجة هذه الأحداث، كما في التحرك الخليجي لفرض الاستقرار في البحرين والذي لم يكن مبنياً على معطيات مذهبية بمقدار ما هو ضرورة إستراتيجية. هذه المساندة العسكرية كانت متوقعة حتى لو كان الثوار من السنة، لأن الإطاحة بالحكومة البحرينية تشكل تهديداً خطيراً للسعودية نتيجة لاعتبارات جيوستراتيجية عدة أهمها تداعيات ذلك على شعوب ودول مجلس التعاون الخليجي، أما العنصر الثاني فيتمثل في «سياسة المشاركة» في الحدث وعدم الانتظار حتى الوقت الحرج.

استفادت المملكة العربية السعودية من ارتفاع عائداتها النفطية لدعم اقتصاديات أخرى في المنطقة العربية والاستجابة لحل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على اقتصاديات تلك الدول خاصة في فترة الربيع العربي، وقد قامت المملكة العربية السعودية بتقديم 3،7 مليار دولار من المساعدات إلى الدول العربية -التي حصلت فيها مظاهرات ضخمة للمطالبة بإصلاحات سياسية واقتصادية - من مبلغ الـ 17،9 مليار التي تعهدت بتقديمها منذ مطلع عام 2011 كما أفادت بيانات أصدرها صندوق النقد الدولي في سبتمبر 2012. (الشريف، 2012: 4)

وبسبب سقوط النظام المصري السابق برئاسة حسني مبارك وتدهور حالة الاقتصاد المصري، وقعت مصر والسعودية على بروتوكول اتفاق يتم بموجبه تقديم حزمة مساعدات اقتصادية سعودية إلى مصر بقيمة (1.5) مليار دولار، وفي إطار الدعم المقدم من حكومة المملكة العربية السعودية فقد تم التوقيع بين السعودية ومصر على مذكرة تفاهم قطاعية، بما يعادل 500 مليون دولار أمريكي، موزعة على مختلف القطاعات في الاقتصاد المصري. كما قامت السعودية بتحويل وديعة مليار دولار إلى

المصرف المركزي المصري الذي تقلصت احتياطاته من العملات مـن 36 إلـى 15 مليار دولار منذ سقوط النظام المصري السابق.

برز دور المملكة العربية السعودية كمساعد رئيسي للـيمن فـي التغلـب علـى التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية والمالية التي تواجهه وذلك بتـضافر الجهـود الدولية والإقليمية في مساعدته على إيجاد الحلول الناجعة والمناسبة للتغلب علـى هـذه التحديات واستكمال الدعم الخاص بالأزمة الإنسانية ومعالجة مشاكل القـوى العاملـة والبطالة وتشجيع فرص الاستثمارات الأجنبية، وتؤمن الحكومة السعودية إيماناً واضحاً بضرورة دعم الشعب اليمني الشقيق لمواجهة تحدياته، وسعياً منهـا لـدعم طموحاتـه وتطلعاته وتوفير احتياجاته الإنسانية الملحة وحفظ كرامة المواطن اليمني، فقـد سـعت جاهدةً إلى تقديم يد المعونة لليمن بمساعدات مالية قدرت ب (3) مليارات دولار خلال الخمس سنوات الماضية .

أن مساعدات المملكة في اجتماع أصدقاء اليمن الذي عقد في شهر مـايو 2012 بالرياض قدرت بـ (3.25) مليار دولار أمريكي، منها مليار دولار كوديعة في البنـك المركزي، بالإضافة لإتفاقيتين لمشروعين ومنحة قدرها (1.75) مليار دولار لتمويـل مشاريع إنمائية ضمن البرنامج الاستثماري، علاوة على (500) مليون دولار لتمويـل وضمان صادرات سعودية، وقد تعهدت السعودية بدعم هذا البلد بإجمـالي 3،6 مليـار دولار. من جانبها تأمل البحرين وسلطنة عمان في الحصول معـا علـى 5 مليـارات والمغرب على 1،2 مليار وتونس 750 مليون. (الشريف، 2012: 4)

3-1-4 الدائرة الإسلامية

يعتبر الإسلام عاملاً من العوامل الأساسية المؤثرة في عمليـة تحديـد أولويـات السياسة الخارجية السعودية، فالمملكة ومنذ نشأتها تعمل على توحيد قدراتها ومواردهـا وتسخيرها لخدمة قضايا العالم الإسلامي وهو الهدف الأسمى الذي تسعى لـه إسـتناداً لحقيقة الانتماء المشترك في العقيدة، أما التكافل الإسلامي فإنه السبيل الوحيد لاسـتعادة

المسلمين مكانتهم وعزتهم ففي عـام 1969 تأسـست منظمـة المـؤتمر الإسـلامي، واحتضنت المملكة مقرها.

وينبع ذلك الجهد من التصور التكاملي لمعنى التضامن الإسلامي الذي يشمل عـدة مفاهيم لعل أهمها مفهوم الأمن الجماعي للـدول الإسـلامية، والعمـل علـى تـسوية المنازعات بين الدول الإسلامية بالطرق السلمية، وتقديم المعونات الاقتـصادية للـدول والمجتمعات الإسلامية ذات الإمكانيات المحدودة، وتقديم المساعدة والإغاثـة العاجلـة للدول الإسلامية المنكوبة، ومناصرة المسلمين والدفاع عن قـضاياهم وتـوفير الـدعم المادي والمعنوي للتجمعات الإسلامية أينما كانت من خلال المساهمة السخية في بنـاء المساجد وإنشاء المراكز الحضارية الإسلامية.

تقوم السياسة الإستراتيجية للمملكة العربية السعودية على عـدد مـن المنطلقـات الأساسية لتحقيق أهدافها السامية في خدمة الإسلام والمسلمين، حيث أن المملكة العربية السعودية في عام 2011 فتحت أبوابها للحجاج واللاجئين من جميع أنحاء العالم لكونها بلاد الحرمين الشريفين. إن المنحى السياسي الخارجي الذي تتخـذه المملكـة العربيـة السعودية كان قد بدأ تأسيسه منذ عهد الملك عبد العزيز ومنذ وضع المملكـة العربيـة السعوديه لبصمتها على الساحة الدولية. وإن علاقات المملكة العربية الـسعودية اليـوم تعتمد على تبني جميع الهموم العربية والإسلامية وذلك بما يتفق مع القـيم الإسـلامية والإنسانية واحترام السيادة ومبدأ عدم التدخل في شؤون الـدول الأخـرى. واسـتخدام الإسلام في هذه المعادلة ساعد على تطور العلاقات الخارجية وخاصة بـين المملكـة والدول الآسيوية والإفريقية. (بخاري، 2011: 3)

ساهمت المملكة العربية السعودية بدعم القضايا الإسلامية ومـشكلات الـشعوب المسلمة بمواقفها السياسية ومعونتها المالية ومنها إرسال مساعدات قيمتهـا 50 مليـون دولار إلى أقلية الروهنيجيا المسلمة في ميانمار التي تتعرض لأعمال عنف طائفية منذ يونيو 2012. وقال تقرير لوكالة الأنباء السعودية "إن أفراد أقلية الروهينجيا يتعرضون للعديد من انتهاكات حقوق الإنسان، بما فيها التطهيـر العرقـي والقتـل والاغتـصاب

والتشريد القسري". وقد جندت المملكة كذلك وسائل الإعلام لدعم المسلمين والدفاع عن الإسلام وتصحيح صورته المحرفة في المجتمعات الخارجية عبر وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية وذلك ساهم في تعزيز صورة السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية.

4-2 عوامل القوة التي ساعدت على توفير المكانة الدولية للمملكة العربية السعودية

هناك عناصر أساسية لابد من توافرها لأية دولة حتى تتحقق لها القوى والمكانة والثقل الإقليمي والدولي، وهذه العناصر هي: القوة الاقتصادية، والقوة العسكرية، والقوة السياسية. ويختلف المحللون حول ترتيب هذه العناصر وأولوياتها في منظومة القوة الاستراتيجية للدولة، فمنهم من يرى أن القوة العسكرية تأتي في مقدمة تلك العناصر، تليها القوة الاقتصادية، ثم القوة السياسية، ومنهم من ذهب إلى أنه بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وتفكك جمهورياته الذي كان أحد القوى العسكرية العالمية، أصبحت قوة الدولة ومكانتها تقاس على أساس ترتيب جديد للعناصر يجعل القوة الاقتصادية في المقدمة، تليها القوة السياسية، ثم تأتي أخيراً القوة العسكرية بعد أن كانت في المرتبة الأولى.

4-2-1 القوة الاقتصادية للمملكة العربية السعودية وأهميتها:

تعد المملكة العربية السعودية من أكبر الدول المصدرة للنفط في العالم؛ ولها دورها في الاقتصاد العالمي باعتبارها أكبر ناقل ومستورد للتكنولوجيا الغربية في المنطقة، وأكبر الدول المشاركة في الأسواق والبنوك والمؤسسات المالية العالمية الكبرى وقد يتصور البعض أنّها قد أسست مكانتها ومنزلتها الإقليمية والدولية على العنصر الاقتصادي للقوة، وذلك بسبب استمرار تدوير عائدات النفط في تلك المؤسسات والبنوك، إضافة إلى أنّها من أكبر الدول التي تدعم المؤسسات الدولية التي تقوم بمساعدة الدول النامية، حيث تأتي في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة في دعم

برامج الأمم المتحدة الخاصة بإنشاء المشروعات التنموية في الدول النامية، وذلك من خلال مساهمتها بحصة ثابتة في برنامج الغذاء العالمي وتبلغ حصتها (55) مليون دولار كل عامين، فضلاً عن أنّها تحتل المرتبة السادسة في العالم من حيث حجم حصتها وقوتها التصويتية في صندوق النقد الدولي.

لقد أحرزت الميزانية الفعلية للمملكة لعام (2011) فائضاً قدره (306) مليار دولار، وعلى الرغم أن عام (2011) يعتبر الأسوأ اقتصادياً على المستوى العالمي، وذلك لأنه جاء مليئاً بالتطورات الاقتصادية على المستويين العربي والعالمي، إلا أن المملكة فاجأت العالم بإحراز أضخم ميزانية بأعلى قيمة للإيرادات بقيمة (1110) مليار دولار، وأعلى قيمة للمصروفات بقيمة (804) مليار دولار (السالم، 2012: 5).

استطاع الاقتصاد السعودي تجاوز عام (2011) بجدارة اقتصادية، فرغم التحديات التي واجهها مثله مثل بقية الاقتصاديات العربية في سياق الربيع العربي، وأيضا بدافع أزمات مديونيات الاتحاد الأوروبي والاقتصاد الأمريكي، فقد تمكن الناتج المحلي الإجمالي السعودي من تخطي حاجز الاثنين تريليون دولار (بلغ حوالي 2163 مليار دولار)، بمعدل نمو (28%)عن العام 2010. وقد أحرزت كافة مكونات الناتج الرئيسية نمواً إيجابياً، حيث بلغ معدل النمو الحقيقي للقطاع الصناعي التحويلي حوالي (15%)، وبلغ نمو قطاع الاتصالات والنقل حوالي (10.1%)، والتشييد والبناء حوالي (11.6%)، والتجارة حوالي (6.4%)، في حين نمت خدمات المال والتأمين بحوالي (2.7%).

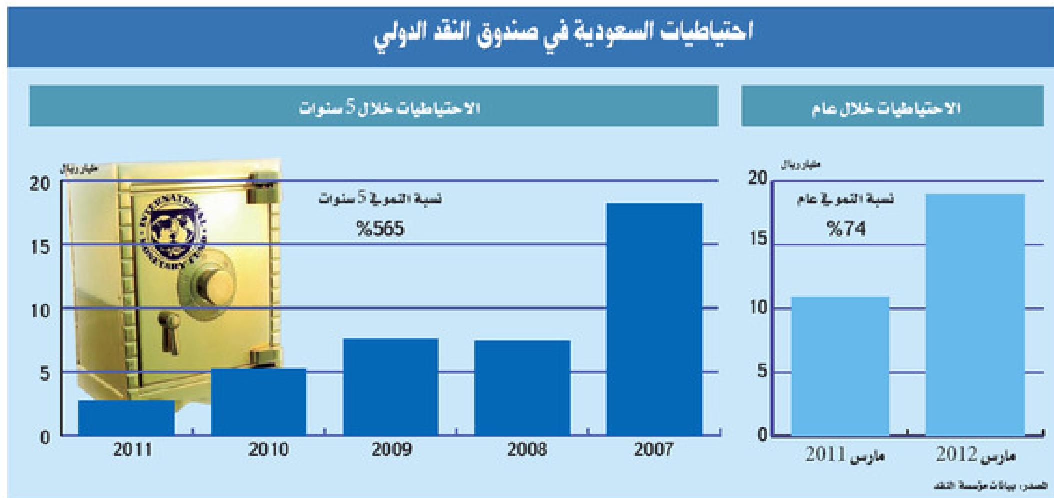
والجدول التالي يبين تطور معدل الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2001-2011) والتي شهدت معدلات نمو كبير وهذا عائد إلى ارتفاع أسعار النفط والمشتقات النفطية وعائداتها من الغاز وتنويع مصادر الدخل الوطني، من خلال مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى ومنها الصناعية التي شهدت تطوراً كبيراً خلال العقود الأخيرة، وكذلك القطاعات الاقتصادية الأخرى في دعم الاقتصاد الوطني مما ساهم في بناء اقتصاد قوي متنوع المصادر في إطار سياسة المملكة للحد من الاعتماد على عائدات

النفط والغاز وتوظيف العائدات النفطية في جعل المملكة قوة اقتصادية عالمية ويـشير ذلك إلى ارتفاع احتياطيات المملكة في صندوق النقد الدولي لعام 2011 .

جدول رقم (8)

معدل نمو الناتج المحلى

القيمة	السنة
23.0599994659424	2001
24.3199996948242	2002
27.6900005340576	2003
34.5299987792969	2004
50.2099990844727	2005
61.0999984741211	2006
68.7399978637695	2007
38.8199996948242	2008
74.0100021362305	2009
88.9899978637695	2010
106.839996337891	2011



المصدر: محمد البيشي، 74 % قفزة في احتياطيات السعودية لدى صندوق النقد الدولي، 28 إبريل 2012، العدد 6774، الاقتصادية، ص 1.

4-2-2 القوة العسكرية للمملكة وأهميتها:

أسست المملكة العربية السعودية مكانتها وزعامتها دون استخدام عنـصر القـوة العسكرية ولا يوجد في تاريخ المملكة العسكري ما يشير إلى أنها قـد بلغـت درجـة الكمال والجاهزية بشرياً وتسليحياً وتدريبياً مع نهاية العقد الأخير من القرن العـشرين، إلا أن استراتيجية المملكة تجاه بناء القوة العسكرية وتسليحها واستخدامها، يجعل دورها مقصوراً على الجانب الدفاعي الذي يهدف إلى ردع الخصوم وحماية التراب الـوطني وصيانة المقدسات الإسلامية وأمنها.

تساهم القوة الاقتصادية للمملكة العربية السعودية في زيادة قدرتها العسكرية حيث أن القوة العسكرية تجعل من مكانة المملكة على الصعيد الإقليمي والدولي أفضل، وذلك بسبب ارتباط القوة الاقتصادية بعمليات شراء الأسلحة المتطورة والحديثة.

قامت المملكة خلال سنين قليلة بتكوين جـيش قـوي وترسـانة مـن الأسـلحة والصواريخ ما تكفي لتحطيم قوى كان يظن أنها قوية، حيث أن السعودية قامت بشراء صواريخ صينية من الطراز الأول ومن الأسلحة الإستراتيجية للصين أي أنهـا ملـك للجيش الصيني فقط، وقد استطاعت السعودية كسب ثقة الصين وشـراء حـوالي 100 صاروخ من نوع -21df الذي يعتبر أحدث ما توصلت له الصناعة العسكرية الصينية، والذي يبلغ وزن رأسه التفجيري 2 طن وهو أعلى بكثير من صواريخ بعـض الـدول القوية والتي لا تتعدى قوة رؤوس صواريخها الإسـتراتيجية 1 طـن، وتعتبـر هـذه الصواريخ ذات دقة إصابة هائلة وفتاكة، ويطلق هذا الصاروخ من حاملات صـواريخ متحركة أو ثابتة إذ لا تتأثر دقة إصابته للأهداف بحركة الحامل، أيـضاً يـصل مـداه لحوالي 3000 كيلو متر، إضافة إلى شراء 60 صاروخاً في صفقة قديمة تمـت بـين السعودية والصين والمعروفة بصواريخ (رياح الشرق) بعيدة المدى القادرة على الفتـك بأي قوة معادية حتى على بعد آلاف الكيلو مترات، إضافة إلى الكثير مـن الـصواريخ الباكستانية التي لا تقل دقةً وفتكاً وقوة تدميرية عن هذه الصواريخ الـصينية، ويعتبـر الجيش السعودي من أقوى 20 جيش في العالم من حيث التمويل (حـسب البنتـاجون

الامريكي) وذلك للعام 2010-2011، إذ يبلغ معدل التمويل في هـذا العـام حـوالي (18.3) مليار دولار.

وتعتبر المملكة العربية السعودية ذات قوة عسكرية وترتيبها على مستوى العالم السادسة والعشرين حيث يشكل عدد أفراد جيشها (505868) عسكري وعدد نـاقلات الجنود المدرعة يساوي (4240) و(340) مدفعية مقطـوره و(424) دبابـة ويـصل مجموع الأسلحة الأرضية (8547) وهذا يعكس تعاظم القوة العسكرية الـسعودية مـع دول أوروبية وإقليمية، كما شكلت لدى الجانب الإسرائيلي قلق من تعاظم هـذه القـوة باعتبارها قوة عربية عسكرية صاعدة على ساحة الـشرق الأوسـط، والتـي بـرزت بوضوح عقب الغزو الأميركي للعراق عام 2003، ومن المثيـر للإهتمـام أن دولـة إسرائيل تدرك تعاظم قوة المملكة العربية السعودية (أبو النجا، 2012).

يمتلك سلاح الطيران السعودي أسطولاً ضخماً من الطائرات القتالية إلا أنه على إستمرارية في تزويد أسطوله بعدد من الطائرات الجديدة ومنها طـراز F-15S حيـث اشترى في مطلع التسعينات 72 طائرة من هذا الطراز، وعملت المملكة علـى توقيـع اتفاقية حديثة تعد الأضخم بالمقارنة مع الولايات المتحدة الأميركية تصل قيمتهـا الـى ستين مليار دولار على مدى عشر سنوات، تشتمل 84 طائرة من طراز F-15S وستين طائرة مروحية هجومية من طراز أباتشي AH-64D وسبعين طائرة نقل مـن طـراز بلاك هوك UH-60 كما أنها تعمل على تطوير وتدريب وصيانة عدد مـن الطـائرات القتالية التي يمتلكها سلاح الطيران السعودي. (السريع، 2012: 4)

تصمم المملكة على تجهيز الجيش السعودي بأفضل التجهيزات القتالية في الخليج، وبحسب تقرير المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن الذي يحمل اسم (التوازن العسكري في العالم للعام 2012) فإن المملكة لديها القوة العـسكرية الأكثـر تجهيـزاً وفعالية في منطقة الخليج ومعداتها العسكرية تعتبر الأكثر تطوراً وأفضل صيانة عـن أسلحة دول الجوار في المنطقة. (السريع، 2012: 4) وقد وصـلت ميزانيـة الـدفاع السعودية إلى 173 بليون دولار أميركي مقابل 170.00 بليون دولار العام 2010.

تتمتع شبكة الدفاع الجوي السعودي بجاهزية عالية المستوى إلا أن القوات البرية بحاجة إلى التجهيز والتدريب على أكمل وجه ليتحقق التوازن فيما بينها وتكون قادرة على الانتشار عند حدوث طارئ معين، أما عن وسائل النقل الجوي في الجيش السعودي فتمتاز بوضع مستقر لكن الأمر لا يخلو من أن قدرة النقل الجوي لدى سلاح البحرية السعودي غير كافية لنقل أعداد كبيرة من القوات في حالة حدوث ما لا يحمد عقباه.

يقدر حجم قوات الجيش السعودي بنحو 75 ألف جندي ضمن عدد الألوية والأسلحة والمعدات والآليات واللوازم العسكرية والدبابات وسيارات الجند المدرعة التي يمتلكها الجيش السعودي، ويصل عدد أفراد سلاح البحرية السعودي إلى حدود 13 ألفاً و500 جندي. وبطبيعة الأمر فإن المملكة السعودية تستمر في زيادة مخزونها الحربي وتتبع كل ما هو جديد فوقعت مع بريطانيا لتوريد طائرات تدريب الى الجيش السعودي بقيمة 3 مليارات دولار وسيكون لذلك الأثر الكبير في تأهيل الأطقم الجوية السعودية، ليتمكنوا من استخدام الطائرات المقاتلة بكل كفاءة واحترافية. (أبو النجا، 2012)

يقوم سلاح الجو الملكي السعودي بأعمال الدفاع والردع وليس القيام بعمليات استطلاعية وهذا الوضع ينطبق على سلاح البحرية الملكي السعودي كما ويقوم الجيش البري النظامي بحماية البلاد من أي تهديد خارجي، وصيانة الحدود واستقرارها وتتضح أهمية هذا الاستعداد من خلال العمليات العسكرية التي قامت بها القوات السعودية في قمم الجبال ضد التمرد الحوثي في الذي حدث شمال اليمن في أواخر العام 2009 وأوائل العام 2010 . (أبو النجا، 2012)

تعتمد المملكة العربية السعودية بشكل أساسي على شركائها الدوليين في ضمان أمنها ضد أي تهديدات حقيقية وتزويد قطاعات الجيش السعودي بالأسلحة اللازمة، وتتمتع القوات المسلحة السعودية بعلاقات جيدة مع المؤسسات العسكرية الدولية في دول مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا التي تقدم دورات تدريبية عسكرية للقوات السعودية. (السريع، 2012)

وقد لجأت المملكة العربية السعودية إلى استثمار العائدات النفطية في تطوير الجيش السعودي وتزويده بأحدث التجهيزات العسكرية المتطورة وبما يواكب المتطلبات الحديثة للمملكة لمواكبة التهديدات الداخلية والخارجية التي تواجهها وبما يساعد على توفير الأمن والاستقرار لتعزيز مسيرة التنمية في مخاف المجالات .

4-2-3 القوة السياسية للمملكة العربية السعودية:

تمتاز سياسة المملكة الخارجية منذ تأسيسها في عام 1932، على فهم أكثر نضجاً للعالم، مقارنة بالوقت الذي سبق إنشاؤها، إنه فهم يتعامل بجدية وواقعية مع المتغيرات الدولية والإقليمية دون أن يتخلى عن الثوابت، ولا يحتاج الأمر إلى كثير من الجهد لاستشراف الخطوط العريضة لهذه الثوابت التي فرضتها تكوينات الدولة وعناصر القوة التي تمتلكها. وكرستها ريادة المملكة في المجالات الدينية والاقتصادية ومسؤوليتها القومية.

أوجدت السياسة النفطية للسعودية مكانة اقتصادية عالمية جعلتها عضواً أساسياً في ادارة صندوق النقد الدولي، وفي مجموعة الدول العشرين الاقتصادية، وأوجدت المساعدات المالية والاقتصادية للدول العربية والإسلامية والنامية نفوذاً سياسياً للمملكة عند أنظمة هذه الدول، ولكن هذا النفوذ يلاحظ أنه أقل قوة لدى الرأي العام وشعوب هذه الدول. (نمر، 2011)

إن سياسة أي دولة تأخذ في حسبانها اعتبارات عدة تكاد، فهي تضع في حسبانها الأول مصلحتها الذاتية بكل ما يمثله ذلك، ويصدر عنه من معطيات خاصة بها، ثم تضع في حسبانها بعد ذلك المصالح المشتركة والمتبادلة أو المضادة مع الدول الأخرى شقيقة أو صديقة أو معادية، ومهما كانت الحسابات السياسية لأي دولة في علاقاتها الخارجية، فإنها تسعى لأن تكون محصلة المردود النهائية من ذلك إضافة إلى رصيدها وليس الطرح منه .

وليست المملكة العربية السعودية استثـ ـ ـناء من هذه القاعـ ـ ـدة، ولكـن إذا كانت مثل هذه المسألة تؤدي في بعض الأحيان – وبالنسبة لبعض الدول – إلى وجـود خلخلة بين إستراتيجيتها وأهدافها البعيدة وأهدافها القريبة التكتيكية، فإن الأمر مختلـف بالنسبة للمملكة العربية السعودية، وهو هنا في هذا الخصوص اختلاف جوهري ذلك أن استراتيجية المملكة عندما تحكمها قيم الإسلام وشريعته، فإن الأهداف التكتيكية القريبـة من سياسة المملكة لا يمكن إلا أن تمثل مراحل إلى غايات تحكمها مُثُلٌ عليا في البداية والنهاية على السواء، ولا يمكن أن تتباين البدايات فيها على المراحل التي تتلوهـا، أو تتميز فيها مرحلة عـن أخرى في جوهر المنطلـق وسيـادة المبـدأ، أو مصداقيـ ـة الوسيلة، وإنمـا غاية ما يكـون، هو التـدرج الـذي يتناسب فيه حجم الإمكـان مـع القدرة على التحرك إلى شرف الهدف . (العنزي، 2012: 4)

دأبت المملكة العربية السعودية منذ تأسيسها وإرساء قواعد الحكم فيها على السير وفق هذا المنهج الواضح والمتميز في سياستها الداخلية والخارجية، فعلـى صعيـ ـ ـد سياستها الخارجية آمنت المملكـة العربيـة الـسعودية بالـسياسة الجـادة المعتدلـة، والدبلوماسية التي تتجنب طرح الشعارات الجوفاء، مع الحرص علـى الإعـلان عـن خطواتها السياسية بشجاعـة واقتدار من خلال الثوابت التـي ارتكـزت عليهـا تلـك السياسة، مما أكسب المملكة هذه السمعة الدولية المرموقة بحكم مصداقية سياسة المملكة النابعة من التجانس بين الاستراتيجية والتكتيك .

ينطلق ذلك كله من إيمان المملكة بالسلام العالمي والذي من شروط بناؤه العـدل والإنصاف لئلا يكون السلام مرحلة انتقالية بين حربين، ومن ثم فهـي تـرفض مبـدأ اللجوء إلى القوة بصفتها أداة من أدوات تنفيذ السياسة، مع إيمانها في الوقت نفسه بحق الدفاع المشروع عن النفس من أجل الحفاظ على المصالح العليا، كما أنها تعتمد أسلوب الحوار والمفاوضات سبيلاً عملياً لتحقيق الأهداف، كما التزمت المملكة أيـضاً بمبـدأ الشرعية في معاملاتها وعلاقاتها العربية والإسلامية مـع قناعتهـا بانتهـاج موقـف المعارضة التامة لسياسة التكتلات والأحلاف العسكرية، فلم تكن يوما للوجود الأجنبـي

مقراً ولا للاستعمار ممراً، وذلك انسجاماً مع قناعتها في عدم الانحياز لأي معسكر من المعسكرات المتصارعة على النفوذ في العالم. (العنزي، 2012: 4)

4-2-4 القوة الدينية للمملكة العربية السعودية:

أصبحت المملكة العربية السعودية تشكل إحدى الدول الإسلامية المركزية والتـي تلعب دور مؤثر في التعامل مع القضايا الإسلامية، وتمثل المملكة العربية السعودية أحد أهم الدول الإسلامية ذات المكانة الرمزية والمعنوية لكل مسلمي العالم نتيجـة لوجـود الأراضى المقدسة التي يأتي إليها كل المسلمين من جميع أنحاء العالم لتأديـة الـشعائر الإسلامية من حج وعمرة وزيارة وبالتالى تتحقق نتيجة اجتماع المسلمين مـن جميـع أنحاء العالم للمملكة العربية السعودية فوائد اقتصادية كبيرة جعلـت المملكـة العربيـة السعودية من إحدى القوى الاقتصادية الكبيرة في العالم المعاصر، هذا بالطبع بالإضافة لدور النفط الذي تعتبر المملكة العربية السعودية من أحد الدول التى تمتلك احتياطـات نفطية ضخمة والذي يشكل دعامة هامة من دعامات الاقتـصاد الـسعودي. (الحـاج، 2011)

يفرض الأساس الديني الذي قامت عليه المملكة العربية السعودية التزاماً وواجباً تجاه العالمين العربي والإسلامي ففي المملكة العربية السعودية توجد الكعبة المـشرفة قبلة المسلمين والمسجد النبوي في المدينة المنورة دار الإسلام الأولى ومدينة الخلافـة ومقر الدولة الإسلامية الأولى لذا فهي من الأماكن المقدسة الجديرة بالاهتمام والمزودة لإقتصاد الدولة. (ناظر،1987: 27)

إن المملكة العربية السعودية مرتبطة ارتباطاً طبيعياً وروحياً بمشاعر الـشعوب الإسلامية والعربية في كل الدول وصار لزاماً عليها أن تمد يد العون إلى كل بلد عربي وإسلامي تلم به ظروف صعبة وذلك مبني على أصول الروابط بين العرب من جهـة وبينهم وبين المسلمين في رابطة الدين من جهة أخرى.

ظلت المملكة تهتم بأمر العرب والمسلمين في كافة أرجاء العالم، وتزداد اللحمة العربية والإسلامية في شعائر الحج السنوي بما فيه من أواصر القربى والترابط الإسلامي ودارسة أمور المسلمين ومناقشتها فصار واجب المملكة نحو العالمين العربي والإسلامي كبيراً وقد تركز هذا المبدأ على أساس نظام الحكم السعودي القائم في أسسه الأصلية على أساس النظام الإسلامي والحرص على التمسك بالإسلام ديناً وشريعة والتمسك بمبادئه في إقامة الدولة الحديثة والعصرية.

وقد سخرت المملكة العربية السعودية إمكانياتها في دعم الأمة العربية والإسلامية ودعم قضاياها، حيث أن أنظمة المملكة تنص بشكل مباشر على خدمة الإسلام والمسلمين وهذه الأنظمة وجميع القرارات التي تنظم الدولة وتسير مجتمعها مستمدة من الشريعة الإسلامية فهي المصدر الرئيس للأنظمة والقرارات والإجراءات كافة.

وتطبيقاً لهذا المنهج السياسي فإن المملكة العربية السعودية اهتمت بالقضايا العربية والإسلامية واتبعت للتطبيق عدداً من الأفعال خدمة لهذه القضايا أهمها: (الشملان،1992)

1. وضع خطة للعمل تتناسب مع متغيرات العصر الحديث في جوانبه الحضارية والسياسية وقضاياه المعاصرة الطارئة والمستمرة.
2. قيام رابطة العالم الإسلامي ومقرها مكة المكرمة، وتضم نخبة مختارة ومتميزة من علماء المسلمين يجتمعون في كل موسم حج من كل عام في مؤتمر إسلامي جامع يناقشون فيه القضايا الإسلامية، ويقدمون آراءهم إلى تقديم العون المعنوي والمادي والثقافي للمراكز الإسلامية المنتشرة على مساحة العالم الإسلامي بأسره.
3. الجمعيات الخيرية ذات العلاقة بالمعونات والمساعدات التي تقدم للعالم الإسلامي في حالات الحاجة، واختصاص كل جمعية بالمنطقة والمجتمعات ذات الصلة بها ومنها: اللجنة الشعبية لمساعدة مجاهدي فلسطين والجمعية الخيرية

لمساعدة مسلمي البوسنة والهرسك والصومال بالإضافة إلى كثير من الجمعيات الخيرية ذات الطابع الإنساني لخدمة المسلمين وقت المحن الطارئة يضاف إلى هذا الجمعيات الخيرية المحلية ذات الطابع الإنساني والديني.

الفصل الخامس
النفط والمكانة الدولية للمملكة العربية السعودية

تحتل المملكة العربية السعودية مكانة مهمة في النظام الدولي الجديد، فعلى الصعيد الإقليمي كانت المملكة من أهم الدول التي شاركت في تأسيس جامعة الدول العربية وذلك لإدراكها أهمية ايجاد تنظيم يساعد في دعم العمل العربي المشترك بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. تقوم السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية على مبادئ وأسس سياسية راسخة تعتمد فيها على العلاقات الطيبة مع الدول المجاورة من خلال التعاون المشترك فيما بينهم على أسس الاحترام والوقوف إلى جانبها في الفترات التي تضيق فيها الأحوال الاقتصادية أو السياسية وفي الإطار نفسه دون التدخل في الشؤون الداخلية لها، وذلك ضمن تعزيز العلاقات مع دول الخليج والجزيرة العربية، ودعم العلاقات مع الدول العربية والإسلامية للوصول إلى نقطة التقاء مشتركة في المصالح لهذه الدول والدفاع عن قضاياها، وانتهاج سياسة عدم الانحياز ولعب دور فاعل في إطار المنظمات الإقليمية والدولية.

وفي ضوء ما تتمتع به المملكة العربية السعودية من مقومات سياسية ودينية واقتصادية، حيث شكل امتلاك المملكة لمصادر الطاقة وخصوصاً النفط محدد رئيسي في علاقاتها على المستوى الدولي وسوف يتم تناول موضوع دور الموارد النفطية في المكانة السياسية للمملكة العربية.

5-1 إستراتيجية المملكة العربية السعودية في مجال أمن الطاقة العالمي لتعزيز مكانتها الدولية

يساهم المعطى الجغرافي فى تحديد أولويات علاقات الدولة الخارجية، ووجود دولة فى منطقة جغرافية محلاً للأزمات السياسية والتوترات الأمنية يزيد من التحديات التي تواجهها، كذلك فإن توفير الثروات الاقتصادية فى هذه الدولة من عدمه يسهم بشكل

أساسي فى تحديد مسار بعض علاقات الدولة الخارجية فعندما تتوفر هذه الثروات فإن المصالح تعتبر مشتركة للتعاون فيما بينها ضمن بوتقة الدول الصديقة والمتعاونة بهدف موحد، وترتكز السياسة النفطية السعودية على أربعة أسس هي: (ناظر، 1989)

1- تحقيق الاستقرار في السوق النفطية.
2- المحافظة على حصة النفط في الاستهلاك العالمي من الطاقة.
3- تحقيق عائد مجز وعادل من برميل النفط.
4- تحقيق الأمن المتبادل بين الدول المنتجة للنفط من جهة والدول المستهلكة له من جهة أخرى. وهذا يعني أن المستوردين للنفط يظهرون رغبتهم في استيراده دون الخوف من قطع الامدادات مع يقينهم أن الدول المصدرة له تتحمل معهم مسؤولية أمن الامدادات.

وهذه الأسس مبنية على عوامل تتعلق بالإنتاج والاحتياطي النفطي تجعل للمملكة دوراً هاماً في السوق النفطية وهي : (العجمي، 2001: 35)

1- تتمتع المملكة العربية السعودية باحتياطيات نفطية ضخمة، وبافتراض عدم اكتشاف احتياطيات جديد فإن هذه الكمية تكفل استمرار المملكة في إنتاج النفط لمدة مائة عام.
2- توافر التجهيزات الأساسية ومرافق الإنتاج والتوزيع ونقل وتكرير النفط الخام والمكرر.
3- تتراوح الطاقة الإنتاجية للمملكة بين 10 و12 مليون برميل يومياً مما يجعلها أكبر الدول إنتاجاً للنفط .
4- انخفاض تكاليف إنتاج النفط في المملكة مقارنة بغيرها من الدول الأخرى وذلك لعدة أسباب منها الطبيعة الجيولوجية لآبار النفط السعودي، وانخفاض عمق الآبار وغزارة إنتاجها. بالإضافة إلى موقع المملكة الجغرافي الذي يؤدي إلى انخفاض تكاليف النقل واختلاط الغاز الطبيعي مع النفط مما يعني توزيع التكاليف بين الغاز والنفط وتمركز مكامن النفط في مناطق محددة.

5- تنتج المملكة أنواع مختلفة من الزيوت مثل العربي المتوسط والثقيل والخفيف مما يجعلها متميزة في تسويق النفط.

6- قيام المملكة بتمويل عمليات التنمية الاقتصادية لتوفر حياة اقتصادية مستقرة مـن أجل تحقيق مستوى عالي من الرفاهية للمواطنين.

7- اتباع المملكة لسياسات الاعتدال و التوازن لتحقيق العوامل السابقة.

أما عن دور المملكة العربية السعودية في السوق النفطية العالمية فقد قادت المملكة زمام أمور عدة متعلقة بالصناعة النفطية مما جعل لها دوراً بارزاً في السوق النفطيـة منها: (العجمي، 2001: 17)

1. وقعت المملكة عام 1951م عقداً بمناصفة الأرباح مع ارامكو.
2. المبادرة في إنشاء منظمة الدول المصدرة للنفط (اوبك) عام 1960م التي حققت العديد من الانجازات أهمها سيطرة الدول المنتجة للنفط على مواردها الطبيعية.
3. استخدمت النفط كسلاح سياسي عام 1973م.
4. استخدمت المملكة المشاركة كبديل عن التأميم مما أكسبها الخبـرة التقنيـة لإدارة القطاع النفطي بمفردها عندما حان الوقت لذلك.

حرصت المملكة على مصالح الدول المنتجة والمستهلكة للنفط في سياسـة مـن التوازن والاعتدال في السوق النفطية، فقد قامت بدور المنتج المكمل خـلال الأعـوام 1982م و1985م وذلك بتعديل حجم إنتاجها حسب تغير العرض من النفط للمحافظـة على استقرار سوقه العالمي .

انخفضت عائدات المملكة النفطية بسبب هذه التضحيات خلال الاعوام 1982م و1985م بنحو 109 مليار دولار. وعندما وجدت أن تلك التضحيات لم تحقق الهـدف المطلوب، اتبعت سياسة التسعير الرجعي (وهو صافي سعر المنتجات النهائية المتحصلة من تكرير برميل النفط بعد خصم تكلفة التكرير والنقل والتأمين). (العجمـي، 2001: 37) بالإضافة إلى اقتراح المملكة اعتماد سعر 18 دولار لبرميل النفط كسعر رسـمي في ديسمبر 1986م لأنها رأت أنه سعر مناسب لمنع الآثار السلبية التي قد تنـتج عـن

تطوير مصادر الطاقة البديلة. وللحفاظ على أسعار النفط وتوازن العرض والطلب في الأسواق العالمية فقد لجأت المملكة العربية السعودية إلى زيادة انتاجهـا فـي بعـض المراحل أو تخفيض الإنتاج كما حدث في عام 2012 حيث عملت على زيادة كميـات الإنتاج بشكل كبير لمواجهة الطلب العالمي المتزايد والانخفاض في الكميات المعروضة العالمية بسبب الحظر الأوروبي على منتجات النفط الإيرانية.

5-1-1 استخدام النفط كأداة للضغط في حرب 1973:

بدأت المملكة العربية السعودية في 15 أكتوبر 1973 وأعـضاء منظمـة الـدول العربية المصدرة للنفط أوبك -تتألف من الدول العربية أعضاء أوبك بالإضـافة إلـى مصر وسوريا- بإعلان حظر نفطي لدفع الدول الغربية لإجبار إسرائيل على الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة في حرب 1967" حيث أعلنت أوبك أنها ستوقف إمدادات النفط إلى الولايات المتحدة والبلدان الأخـرى التـي تؤيـد إسـرائيل فـي صـراعها مع سوريا ومصر والعراق، وفي الوقت نفسه، اتفق أعضاء أوبك على اسـتخدام آليـة جديدة لضبط أسعار النفط في أنحاء العالم من أجل رفع أسـعار الـنفط، بعـد فـشل المفاوضات مع شركات النفط العظمى التي أطلق عليها "الأخوات الـسبع"، وبمـا أن معظم الاقتصاديات الصناعية تعتمد على النفط الخام فقد كانت أوبك موردها الأساسـي للنفط. وبسبب التضخم المثير الذي حدث خلال هـذه الفتـرة، فقـد كانـت النظريـة الاقتصادية الرائجة تلقي باللوم على زيادات الأسعار هذه، باعتبارهـا كبتـت النـشاط الاقتصادي. وقد استجابت البلدان المستهدفة بمبادرات واسعة، ومعظمها دائمة، لاحتواء اعتمادهم المستقبلي على الغير.

اعتبرت أزمة النفط عام 1973، جنبا إلى جنب مع انهيار سوق الأوراق المالية (1973-1974) أول حدث منذ الكساد الكبير، ذو آثار اقتصادية مستمرة. (ويكيبيـديا، 2012: 2)

وفي 16 أكتوبر 1973، قررت أوبك خفض الإنتاج من النفط، وفرضت حظـراً على شحنات من النفط الخام إلى الغرب- الولايات المتحدة وهولنـدا تحديـداً- حيـث قامت هولندا بتزويد إسرائيل بالأسلحة وسمحت للأميركيين باستخدام المطارات الهولندية لإمداد ودعم إسرائيل. فوجئت الدول الصناعية بالموقف العربي بإدخال النفط كـسلاح استراتيجى فى تلك الحرب، إذ أن العرب قد أدرجوا ذلك التهديد باستخدام النفط لـدعم مواقفهم السياسية منذ سنوات طويلة، لكنهم لم يفعلوا ذلك- وصار الأمر جديا فى حرب 1973، فلم يعد أمام الدول الصناعية، ولا سيما الولايات المتحدة وأوروبا سوى مواجهة الواقع، باعتماد خطط وإستراتيجيات بديلة من خلال البحث عن مصادر أخرى للطاقـة البديلة، وسعت هذه الدول إلى اتباع سياسات من شأنها إيقـاف الـدول العربيـة عـن استخدام النفط مرة أخرى كسلاح استراتيجى. (العتيبي، 2012: 2)

ارتفع سعر السوق للنفط بشكل كبير بعد الإعلان العربي عن حظر شحنات للنفط الخام للغرب، ومع وقوع النظام المالي العالمي بالفعل تحت ضغط من انهيـار اتفـاق بريتون وودز أدى ذلك إلى سلسلة طويلة من الركود وارتفاع معدلات التـضخم التـي استمرت قائمة حتى أوائل الثمانينيات، وارتفاع أسعار النفط استمر حتى 1986، وقد أثر الحظر بشكل فوري على مدفوعات الشركات في أوبك، وتضاعفت أسعار النفط أربـع مرات بحلول عام 1974 إلى نحو 12 دولاراً للبرميل الواحد (75 دولار أمريكي / متر مكعب)، وهذه الزيادة في أسعار النفط كان لها آثار كبيرة على الدول المصدرة للـنفط ومنها بلدان الشرق الأوسط التي طالما هيمنت عليها القوى الصناعية حيـث أصـبحت تسيطر على سلعة حيوية هامة جداً، وشكل تدفق رأس المال لها مصدراً هاماً لتكـوين ثروات واسعة، قامت الدول الأعضاء في أوبك ضمن العالم النامي بتأميم شركات النفط في بلدانهم، حيث قامت المملكة العربية السعودية بالسيطرة على تشغيل شركة أرامكو، حذت دول أخرى حذوها.

أنتجت الفوضى جراء الحظر صدمة في الغرب، ففي الولايات المتحدة، ارتفـع سعر التجزئة لجالون البنزين من متوسط 38.5 سنتا في مـايو1973 إلـى 55.1 سـنتا

في يونيو 1974، وفقدت في الوقت نفسه بورصة نيويورك للأوراق المالية 97 مليار دولار في قيمة أسهمها في ستة أسابيع.

مر الحظر بمراحل متعاقبة بخفض فوري بنسبة 5% من معدل الإنتاج في سبتمبر 1973، ثم تكرر الخفض بنسب متماثلة حتى يتحقق انسحاب القوات الإسرائيلية من جميع الأراضي العربية، وقد خُفض الإنتاج بنسبة 30% للسعودية والكويت. (العتيبي، 2012: 3)

وبعد بضعة أشهر تراجعت حدة الأزمة، ورفع الحظر في آذار 1974 بعد مفاوضات في مؤتمر قمة النفط بواشنطن، ولكن الآثار المترتبة على أزمة الطاقة بقيت طوال فترة السبعينيات، وواصلت أسعار الطاقة الازدياد في السنة التالية وسط ضعف الموقف التنافسي للدولار في الأسواق العالمية.

لعل أهم أثر أحدثته إجراءات الحظر النفطي هو حالة الذعر التي أصابت الدول المستوردة للنفط، وأحدثت اضطرابا شديداً في السوق الحرة، حيث لم تتوافر كميات ملموسة للمتاجرة العادية. فارتفعت الأسعار من 12 دولاراً إلى 16 دولاراً للبرميل من المبيعات الفورية. ثم تجاوزت الأسعار 17 دولاراً للبرميل لصفقة من الخام الإيراني أبرمت في منتصف ديسمبر 1973، على أن تنفذ ابتداء من أول يناير 1974. وفي نفس الوقت أظهر الخام النيجيري استجابة مماثلة لذلك الاتجاه الصعودي للأسعار الفورية حيث تجاوزت أسعاره 22 دولاراً للبرميل. (العتيبي، 2012: 2)

تفاقمت أزمة الحظر النفطي بتأثير الحكومة على الأسعار في الولايات المتحدة، التي تحدد سعر "النفط القديم" (الذي سبق أن اكتشف) بينما يسمح ببيع النفط المكتشف حديثاً بسعر أعلى، القرار الذي اتخذ من أجل تشجيع التنقيب عن النفط، خلق حالة من الندرة واجهت العديد من البلدان حيث وقفت الطوابير الطويلة للسيارات أمام محطات الوقود، أدت أزمة الطاقة إلى زيادة الاهتمام بمجال الطاقة المتجددة، وحفز البحث في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، كما أدت إلى زيادة الضغط لاستغلال أمريكا الشمالية من مصادر الطاقة النفطية، وزاد الغرب من الاعتماد على الفحم والطاقة

النووية، وشمل هذا التأثير الاهتمام المتزايد بالنقل الجماعي، وكانت أزمة النفط عام 1973 عاملاً رئيسياً في تحول اقتصاد اليابان بعيداً عن النفط والصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة، وضخ استثمارات يابانية ضخمة في صناعات مثل الإلكترونيات.

قدمت كتلة دول عدم الانحياز في الأمم المتحدة بعد مرور عام على رفع الحظر النفطي عام 1973، قراراً يطالب بإنشاء "النظام الاقتصادي الدولي الجديد" الذي ينظم ويتحدث عن الموارد، والتجارة والأسواق ووجود توزيع أكثر إنصافاً للسكان المحليين وتنمية دول الجنوب ودعمها من قبل دول الشمال التي تستغل ثرواتها وإمكانياتها.

2-5 النفط وتعزيز علاقات المملكة ومكانتها على المستوى الدولي:

تعمل المملكة العربية السعودية في المجال الدولي على إقامة علاقات متكافئة مع القوى الكبرى والتي ارتبطت معها بشبكة من المصالح التي يمكن وصفها بأنها جاءت كانعكاس لدورها المحوري المتنامي في العالمين العربي والإسلامي، والتي سعت من خلالها إلى توسيع دائرة التحرك السعودي على صعيد المجتمع الدولي، لذلك فإن المملكة تحاول بشتى الطرق العمل على التفاعل مع مراكز الثقل والتأثير في السياسة الدولية آخذةً بعين الاعتبار كل ما يترتب على هذه السياسة من تبعات ومسؤوليات ينتابها الشعور بالقيام بتلك المهام على أكمل وجه بحيث تكون قادرة على إعطاء صورة حقيقية عن الواقع الذي تمنحه المملكة للكثير من الدول التي ترتبط بعلاقات معها. (منشورات وزارة الخارجية في المملكة العربية السعودية، 2012)

تعتبر المملكة العربية السعودية أحد الأعضاء المؤسسين لهيئة الأمم المتحدة في عام (1945)، وانطلاقاً من إيمان المملكة العميق بأن السلام العالمي هدفاً من أهداف سياستها الخارجية، فهي تدعو باستمرار إلى أسس أكثر شفافية للعدالة في التعامل بين الدول في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها باعتبارها السبيل الوحيد إلى الازدهار والرخاء والاستقرار في العالم، ومن ثم فإنها لا تؤمن باستخدام القوة كأداة

من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية، ولكنها تؤمن في ذات الوقت بحق الدفاع المشروع عن النفس وذلك كقاعدة من قواعد القانون الدولي.

تؤمن المملكة العربية السعودية بأهمية الدور الذي تلعبه هيئة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات الدولية في سبيل رقي وازدهار المجتمع الدولي في كافة المجالات وفي مقدمتها الأمن والسلم الدوليين، الأمر الذي أدى إلى انضمام المملكة إلى كل هذه المنظمات وحرصت على دعم هذه المنظومة الدولية بكل الوسائل والسبل المادية والمعنوية والمشاركة الفاعلة في أنشطتها، وإن السياسة الخارجية السعودية في المجال الدولي تستند على أسس ومبادئ مستقرة وواضحة ومنها: (موقع وزارة الخارجية السعودية،2012):

1. التزام المملكة بعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية وبعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير، وشجب العنف وجميع الوسائل التي تخل بالأمن والسلم الدوليين، والتأكيد على مبدأ التعايش السلمي بين دول العالم لأن كل ذلك ينعكس على مبادرتها التي تقوم بها من أجل السلام والإصلاح المتبادل.
2. تفاعل المملكة مع المجتمع الدولي من خلال التزامها بميثاق الأمم المتحدة والمعاهدات والاتفاقيات الدولية المنضمة إليها وقواعد القانون الدولي التي تحدد إطار السلوك العام للدول والمجتمعات المتحضرة.
3. الحرص على استقرار أسواق النفط العالمية، والسعي لتنمية التجارة الدولية على أسس عادلة ومن خلال أسس اقتصاديات السوق الحر.
4. صبغ السياسة الخارجية السعودية بصبغة أخلاقية من خلال تبنيها لمبدأ مساندة ضحايا الكوارث الطبيعية والمشردين واللاجئين في العديد من دول العالم.

1-2-5 الدور السياسي للمملكة العربية السعودية في التنظيمات الإقليمية:

تعتبر المملكة العربية السعودية مركز ثقل يجمع الدوائر المرتبطة بعضها ببعض انطلاقاً من الإطار الخليجي في مجلس التعاون الخليجي إلى الإطار العربي من خلال

جامعة الدول العربية إلى الإطار الإسلامي من خلال منظمة المؤتمر الإسلامي، ففي كل من هذه الدوائر أدت المملكة دوراً حاسماً في عملية التأسيس، كما شكلت ضمانة أساسية لاستمرار تلك المنظمات في القيام بدورها والنجاح في مهماتها.

وترتبط هذه المكانة بالأساس بالدور الذي قامت به المملكة على مر التاريخ لكونها حامية أمنية للحرمين الشريفين، والجهود المثلى التي بذلتها في خدمة حجاج بيـت ا سواء على مستوى إعداد البنايات الضرورية للاستقبال، أو توفير كل الخـدمات ممـا أصبح مصدر إعجاب في كل بقاع العالم الإسلامي، وقـد أضـفت مـسؤولية خدمـة الحرمين الشريفين على المملكة شعوراً بالثقة والاطمئنان لدى كـل أطـراف الجـوار الإقليمي سواء منطقة الخليج أم مختلف بقاع العالمين العربي والإسـلامي.(العبـد ا ، 2011: 5)

ساهمت القيادة السعودية الحكيمة في جعل المملكة تؤدي دور الوسيط الإقليمي من أجل الحفاظ على السلام والاستقرار، بل وتمارس بشأن الكثير من القضايا دور الوسيط الناجح في تحقيق التسوية السلمية للنزاعات، وبذلك أصبحت الدبلوماسية السعودية تتمتع بالكثير من المصداقية في مختلف المجالات. من خلال التوسط في الحـرب الداخليـة اللبنانية وبين حركة فتح وحماس والتوسط في النزاع الصومال ومحاولتها التوسط فـي أفغانستان.

أسهمت المملكة في الإطار الخليجي بشكل مؤثر في جمع كل من دول البحرين والكويت وقطر وعمان والإمارات لإنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربيـة الـذي قامت الأطراف المتعاقدة بتوقيع دستوره بتاريخ (1981/5/25). (صـالحان، 1983) تستضيف المملكة مقر الأمانة العامة لهذه المنظمة((**تتخذ الأمانة العامة للمجلس من الرياض عاصمة المملكة مقراً لها، وقد نقل مقرها إلى الحي الدبلوماسي حيث استقرت في مجمـع ضـخم أنشئ خصيصاً لها هدية من الملك فهـد.**))، وعلى الرغم من أهميتها كونها أكبر دولة داخل المنظمة إلا أن رئاسة المجلس الأعلى تتم بشكل ديمقراطي حيث يـتم التنـاوب علـى رئاسة المجلس الأعلى الذي يضم رؤساء الدول الست والأعضاء، كمـا أن القـرارات

تتخذ بأغلبية الأصوات. (العبد ا ، 2011: 6) وقد كان للهزات التي عرفتها المنظمـة أثر خطير على حسن أدائها، وخاصة بعد إقصاء مصر مـن عـضويتها إثـر توقيـع اتفاقيات كامب ديفيد، وعدم تحقيق أي نجاح في تعديل الميثاق وإعادة النظر في البنـاء المؤسسي.

على الرغم من ذلك فقد بذلت المملكة داخل منظمة الجامعة العربية دوراً فاعلاً ومجهوداً يشهد له في التقريب بين وجهات نظر مختلف البلدان العربية، وذلك من أجل حقن الدماء وتفادي تدهور العلاقات نحو حافة الحرب. وهكذا دأبت على بذل وساطتها ومساعيها الحميدة لتسوية المنازعات بين بلدان الخليج والبلدان العربية، كمـا ثـابرت المملكة بوصفها عضواً في الجامعة العربية للعمل على تحسين الوضع في لبنـان بعـد الحرب الأهلية وما شهدته من حروب دامية وعلاقات متوترة في كافة الأطراف، وبذلت جهوداً في التقريب بين المسلمين والنصارى، وبخصوص القضية الفلـسطينية -وهـي أعقد مشكلات العالم العربي والمجتمع الدولي على الإطلاق- فقد حاولت المملكة مـن خلال مؤتمرات القمة ومؤتمرات وزراء الخارجية العرب أن توحد أصوات المجموعة العربية بخصوص التوصل إلى حل عادل ومنصف للنـزاع متبعـة طريـق الحكمـة والواقعية، وهكذا أسهمت في إقرار اعتراف عربي مطلق بمنظمة التحرير الفلـسطينية وعدها الممثل الوحيد الشرعي للشعب الفلسطيني، كما أن الملك فهد أطلـق فـي عـام 1982 مبادرته الشهيرة التي أصبحت تعرف بمشروع فهد للتسوية الشاملة للنزاع حيث تهدف إلى حل وسط للمصالح العربية ككل دون وجود وسيط أو شريك فـي الـوطن العربي وحل النزاعات بطريقة تمكن الدول العربية بالحفاظ على حقوقها وعلى الصوت الواحد الذي يضم هذه الدول دون التفريق فيما بينها للوصول إلى جدوى تخلصهم مـن العدو المشترك لهم. (العبد ا ، 2011: 9)

ترى المملكة أن جامعة الدول العربية يجب أن تكون الإطار المبلور للتـضامن العربي بخصوص النزاع مع إسرائيل، فالواقع الراهن ليس إلا نتيجة حتمية لممارسات الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة التي تتناقض مع أسس عملية السلام ومبادئها، وتتنـافى

مع الالتزامات التي نصت عليها الاتفاقات المبرمة في إطار هذه العملية، وإن إخـلال إسرائيل بهذه المبادئ والأسس وتراجعها عن الالتزامات والتعهدات والاتفاقـات التـي توصل إليها في إطار عملية السلام أو المماطلة في تنفيذها يعرض أمن المنطقة لمخاطر وتداعيات تعود بها إلى دوامة التوتر والعنف، وهو ما تتحمـل الحكومـة الإسـرائيلية وحدها المسؤولية الكاملة عنه. (أبو داهش، 2011: 42)

إن المملكة ترى في هذا الإطار أن الوسيلة الوحيدة لتجنب احتمال الوقوع في الحرب هي الرجوع إلى الأسس والمبادئ التي جرى الاتفاق عليها في مؤتمر مدريـد للسلام وخاصة مبدأ الأرض مقابل السلام، إضافة إلى الوفاء بالتعهـدات والالتزامـات المنصوص عليها في اتفاقيات أوسلو، وأن الأمن الذي تسعى إليه إسـرائيل لا يمكـن بلوغه إلا في إطار سلام شامل وعادل يكفل لجميع الأطراف الأمن المتوازن والمتكامل وتحقيق الاستقرار والنماء لجميع شعوب المنطقة. (وزارة الخارجية السعودية، 2012)

وهذا الموقف الواضح للمملكة من قضية السلام هو في الواقع رد حاسم على كل الادعاءات التي كانت ترى أنها تمارس سياسة رفض مطلق تجاه قضية الـسلام مـع إسرائيل في المنطقة العربية، فالمملكة كانت على العكس من ذلك أول الداعين في إطار مبادرة الملك فهد الشهيرة إلى سلام عادل لجميع بلدان المنطقة، وهـو مـا يعنـي أن إمكانية السلام مع إسرائيل تبقى مقرونة بشرط أساسي يتمثل في إعادة الأرض العربية المحتلة، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه الكامل في تقرير المصير، وبنـاء دولته المستقلة التي هي عضو كامل داخل الجامعة العربية.(وثائق الوفد الدائم للمملكـة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة نيويورك، 1997)

بذلت المملكة في إطار الجامعة العربية جهوداً من أجل نزع جميع أسلحة الدمار الشامل من منطقة الشرق الأوسط، وبفضل هذه الجهود أصدرت الجامعة في دورتهـا (101) بتاريخ 1994/3/27 قراراً يدعو إلى جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة بمختلف أنواعها النووية والكيميائية والبيولوجية، وهذا الموقـف لـيس إلا تذكير بالمخاطر المحدقة بالمنطقة نتيجة احتكار إسرائيل للسلاح النووي، وسعي بعض

البلدان الأخرى لامتلاك أسلحة بيولوجية وكيميائية من أجل تحقيق الردع وتحدي التفوق الإسرائيلي. (الرائد، 2012 : 17)

في ظل التطورات المرتبطة بالنظام العالمي الجديد ورهانات العولمة والشمولية الناتجة عن تنفيذ اتفاقيات الجات فإن إنشاء منطقة التبادل الحر العربية أصبح ملحاً وضرورياً وذلك تنفيذاً لقرار القمة العربية التي انعقدت بالقاهرة في سنة 1996م التي دعت إلى تكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي باتخاذ سائر التدابير لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

دعمت المملكة إقرار البرنامج التنفيذي لتحقيق هذا المشروع على مدى عشر سنوات تنتهي بإنشاء سوق عربية كبرى، وتجدر الإشارة إلى أن المملكة كانت من بين أولى الدول التي شرعت منذ سنة 1983م في إلغاء التعرفة الجمركية على قوائم السلع العربية المتفق عليها، كما أنها تعهدت صراحة بتطبيق مبدأ المعاملة بالمثل من أجل الالتزام بشكل دقيق بمقتضيات البرنامج التنفيذي قصد الوصول سنة 2007م إلى تنفيذ محكم للجدول التاريخي للاستحقاقات الهادفة إلى إنشاء سوق عربية كبرى((**اتفاقية تسيير التبادل التجاري بين الدول العربية وتنميته، وقد دخلت حيز التنفيذ ابتداء من سنة 1983م**)). (منشورات الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 1998: 126)

ووفق التقرير الاقتصادي الموحد للأعوام من 2006 إلى 2010. فإنه بلغت قيمة الصادرات العربية البينية مع نهاية عام 2010 ما قيمته 77.7 مليار دولار مقابل 77.20 مليار دولار قيمة الواردات العربية البينية، وكان حجم التبادل التجاري بينها لا يتجاوز الـ154.9 مليار دولار، وبلغت قيمة التجارة العربية البينية 10.2% من إجمالي التجارة الإجمالية العربية. (الشرق الأوسط، 2012/10/3: 2)

عزا الخبراء ضعف التجارة البينية بين الدول العربية، إلى حزمة من الأسباب منها: منها ما يتعلق بمعوقات الحدود الإدارية، وتباين أنظمة الاستثمار والصناعة وضعف البنى التحتية للنقل وهشاشة القاعدة الإنتاجية الصناعية، بجانب التماثل الإنتاجي

والسلعي على قلته، مقابل ارتفاع الرسوم الجمركية، في ظل ضعف الاتفاقيات العربيـة التي تم الإعلان عنها سابقا.

يتحتم على الدول العربية التخلص من رواسب المستعمر في مختلف علاقاتها مع بعضها البعض، حيث إن الوضع العربي يعتبر ضعيف تجاريا واقتصاديا، فـي ظـل ضعف استراتيجية عربية تقوي أطر العمل التجاري والتمويلي المواكـب لمـستجدات الساحة الاستثمارية والصناعية.

أن ضعف الأداء البيروقراطي أضاف إلى الإجراءات الطويلة تعقيـدا كبيـرا، انسحب سلبا على التجارة البينية العربية، التي بلغت 10% مقابل 70% بالنسبة لـدول الأوبك، و66.7% في دول الاتحاد الأوروبي. (الشرق الأوسط، 2012/10/3: 3)

إن أحد أسباب ضعف التجارة العربية البينية هو ضـعف تنافـسية المنتجـات العربية في ظل شح المعلومات الخاصة بحاجة السوق العربية، ما أفضى إلى ضـعف القدرات العربية في قابلية التحول للعملات العربية مقابل العملات الـصعبة. (الـشرق الأوسط، 2012/10/3: 4)

5-2-2 النفط ودور المملكة العربية السعودية على المستوى الإسلامي

تقوم المملكة العربية السعودية بدور قيادي في العالم الإسـلامي وهـو أولويـة أساسية للسياسة الخارجية للمملكة، ويقع بالمملكة الحرمين الـشريفين مكـة المكرمـة والمدينة المنورة، وكذلك مقر منظمة المؤتمر الإسلامي، وهـي ثـاني أكبـر منظمـة حكومية دولية بعد الأمم المتحدة وتضم منظمة المؤتمر الإسلامي (57) دولـة مـسلمة موزعة على أربعة قارات، هذا البعد التاريخي والثقافي يعني أن لدى جميع أتباع الدين الإسلامي توقعات عالية تجاه المملكة، فالمملكة العربية السعودية تتلقى طلبات من دول العالم الإسلامي ليس فقط في أوقات الكوارث الإنسانية، وإنما أيضاً لتغطية احتياجـات تنموية مثل بناء مطار في السنغال أو طرق في اليمن. (اليحيى وفوستيير، 2011: 21)

استضافت المملكة منظمة المؤتمر الإسلامي بمدينة جدة ابتداء من سنة (1972) بعد

أن كانت من أول المشاركين في مؤتمر الرباط الإسلامي لسنة (1969)، ومن أول المشاركين في تأسيس المنظمة الجديدة ودعمها وهذا يدل على قوة العقيدة التي تنبثق منها هذه القيم والحفاظ عليها. (غالي، 1977: 11-12) وتقوم المملكة داخل المنظمة الإسلامية بدور أساسي في تقريب وجهات النظر في العالم الإسلامي، ومساعدة الدول الإسلامية التي تعاني صعوبات مادية، وتساهم في نشر التعاليم الإسلامية الصحيحة في تلك الدول.

وتستجيب المملكة لمثل هذه المطالب على الأقل للالتزام بدورها القيادي للعـالم الإسلامي، بغض النظر عن العوامل الثقافية والتاريخية، فإن التواجد المهم والمتنـامي للمملكة في الساحة الدولية بوصفها من أكبر منتجي النفط في العالم وأكبر اقتصاد فـي الشرق الأوسط وعضو في مجموعة العشرين (G20) يجبر غالبـاً المملكـة العربيـة السعودية على الشروع في معالجة مشاكل العالم، فالمساعدات الإنسانية هـي وسـيلة رئيسية للبلاد للتأكيد على التزاماتها وممارسة نفوذها الدولي المتزايد، وخصوصاً فـي المناطق الواقعة خارج الدول الإسلامية والعربية، على سـبيل المثـال كينيـا ونيبـال وهايتي، وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 وبروز العداء للمسلمين والعرب في الغرب، ربما تكون المساعدات الإنسانية وسيلة وهدف لتعزيز الحوار بين الأديـان والثقافات، لذلك فقد أطلق الملك عبد ا "مبادرة لحوار الأديان" لإيجاد قضية مـشتركة وتعزيز روح السلام وذلك لمحو وجهات النظر المتطرفـة. (موقـع وزارة الخارجيـة السعودية، 2012)

إن الحفاظ على الأمن القومي والإقليمي هو أحـد دوافـع تقـديم المـساعدات، فتتزامن التبرعات السعودية للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين بالأمم المتحدة على سبيل المثال في كثير من الأحيان مع الأزمات الإقليمية التي تتسبب في تدفق اللاجئين. ومن الأمثلة على ذلك الحرب بين إيران والعراق في الثمانينات والغزو العراقي للكويت في عام 1990، والحرب الأمريكية البريطانية على العراق عام (2003)، كما يتلقى اليمن كأبرز مثال في الوقت الحالي حجماً كبيراً من المساعدات الإنسانية من المملكة العربية

السعودية، ففي مؤتمر اليمن للمانحين في (2006) (اجتماع فريق لندن الاستـشاري)، تعهدت دول الخليج وأبرزها المملكة العربية السعودية بدفع (2.7) مليار دولار، جاءت هذه التعهدات إلى حد كبير كاستجابة للنزاع الذي نشب بين الحكومة اليمنية وجماعـات المتمردين في محافظة صعدة في شمال اليمن القريبة من الحـدود الـسعودية، فـاليمن يواجه تحدياً أمنياً مرتبط بارتفاع نشاط تنظيم القاعدة الذي يستهدف البنية التحتية النفطية والمصالح الأجنبية.

بلغت التبرعات النقدية المقدمة للحملة الوطنية السعودية لنصرة الشعب السوري، التي وجه بها الملك عبدا بن عبدالعزيز 405 مليون. كمـا تواصـل الحملـة تلقـي التبرعات العينية والنقدية لدى اللجـان المحليـة والفرعيـة فـي إمـارات المنـاطق ومحافظاتها. وقد استقبلت لجنة التبرعات من المواطنين والمقيمين التبرعـات النقديـة والعينية، التي شملت المواد الغذائية والأدوية والملابس والخيام والبطانيات والأغطيـة والمجوهرات وغيرها من التبرعات العينية، ولا تزال التبرعات الـسعودية لمـساعدة السوريين مستمرة حتى تاريخ كتابة هذه السطور. (إسماعيل، 2012: 2)

يشكل الأمن القومي والتماسك الداخلي دافعاً آخراً لتقـديم المـساعدات. فمـن الخصائص البارزة لديموغرافية المملكة العربية السعودية هو حجم السكان الوافـدين، والذين يقدرون بـ (30%) من المجموع الكلي والمقدر عددهم بسبعة ملايـين، يـأتي معظم العمال الأجانب من البلدان ذات الدخل المنخفض مثل بنغلاديش والهند وباكستان والفلبين وأندونسيا. كما أن دعم جهود الإغاثة في بلدانهم الأصلية تساعد على تخفيف التوترات التي قد تحدث مع السكان المغتربين داخل المملكة. فمعظم أصـول العمـال الأجانب في المملكة العربية السعودية تأتي من البلدان المتضررة من تسونامي المحيط الهندي عام 2004، حيث يقدر عدد العمال الهنود بـ (1.8) مليون، والأندونيسيين بـ (1.2) مليون، والبنغاليين بـ (200.000). إن وجود تلك التجمعات السكانية بالسعودية ربما يشكل حافزاً لتدشين حملات لمساعدة المتضررين من كارثة التسونامي وفيضانات باكستان في عام 2010. (اليحيى وفوستيير، 2011: 22).

وبالنسبة للاجئين الفلسطينيين على وجه الخصوص فقد سبق للمملكة أن أسهمت في إنشاء وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين وتشغيلهم في الشرق الأدنـى (الأونروا) التي أنشأتها الأمم المتحدة عقب احتلال إسرائيل لفلسطين، دأبت المملكة في تحسين الدور الذي أدته هذه الوكالة في حق أكثر من مليون من اللاجئين الفلـسطينيين فقامت بالإسهام سنوياً من ميزانيتها، كما أنها تدخلت مراراً لتغطية العجز الذي أصبحت تعانيه.

أوفت المملكة بكامل مساهماتها المقررة حسب قمة بيروت (آذار 2002م) لدعم ميزانية السلطة الفلسطينية، وما أكدت عليه قمة شـرم الـشيخ (آذار 2003م) بتجديـد الالتزام العربي بهذا الدعم، حيث قامت بتحويل كامل الالتزام وقدره (184.8) مليـون دولار للفترة من 2002/4/1م إلى 2004/3/30م. كما أوفت بكامل التزاماتها المقـررة حسب قمة تونس (مايو 2004م) الخاصة باستمرار وصول الـدعم المـالي لموازنـة السلطة الفلسطينية لستة أشهر تبدأ من (1) نيسان حتى نهاية أيلول 2004م، حيث قامت بتحويل كامل المبلغ وقدر (46.2) مليون دولار، ويعتبر دعم المملكة للسلطة الفلسطينية الأكبر من بين مساهمة المانحين العرب للسلطة. وبادرت المملكة السعودية في مـؤتمر القمة العربي في القاهرة (2000م) باقتراح إنشاء صندوقين باسم صـندوق "الأقـصى" وصندوق "انتفاضة القدس" برأسمال قدره مليار دولار وتبرعت بمبلـغ (200) مليـون دولار لصندوق "الأقصى" الذي يبلغ رأسماله (800) مليون دولار، وتبرعـت بمبلـغ (50) مليون دولار لصندوق " انتفاضة القدس "الذي يبلغ رأسماله (200) مليون دولار. (arabsgate.، 2008)

قدرت المعونات السعودية المالية للسلطة الفلسطينية 6،1 مليار دولار منذ 1994 حتى حزيران 2011 م، كانت موزعة كالآتي : 84 مليون دولار من 1994 ـ 1997، 250,1 مليون عام 1998، 500،25 مليون عام 1999، 12 مليون عام 2000، 260 مليون عام 2001، 134 مليون عام 2002، 88 مليون عام 2003، 80 مليـون عـام 2004، 50 مليون عام 2005، 84 مليون عام 2006، 128 مليون عام 2007، 235

مليون عام 2008، 240 مليون عام 2009، 146 مليون عام 2010، بالإضـافة إلـى 10% من أرباح الصندوق السعودي سنويا، بالإضافة إلى ما تقدمه من تبرعـات عـن طريق البنك الدولي والقنوات الأخرى.(الشريف، 2012: 3)

حولت المملكة العربية السعودية في عام 2012 مائـة مليـون دولار لخزينـة السلطة الفلسطينية بأمر من الملك السعودي وقد جاء هذا الدعم تلبيةً لطلـب الـرئيس الفلسطيني محمود عباس من السعودية توفير دعم للسلطة ومساعدتها في تجاوز الأزمة المالية التي تعاني منها. واعتبر رئيس الوزراء الفلسطيني سلام فياض أن هذا الدعم من السعودية "سيكون له الأثر البالغ في تعزيز صمود أبناء الشعب الفلسطيني فـي قطـاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس." (الهدلاء، 2012: 1)

وقدمت السعودية في 22 يونيو 2011م شيكا بقيمة خمسة ملايين ومائتي ألـف دولار إلى المفوض العام لوكالة الغوث الدولية للاجئين الفلسطينيين فيليبـو جرانـدي، مساهمة منها في دعم ميزانية وكالة الغوث الدولية للاجئين الفلسطينيين، وذلـك علـى هامش اجتماعات اللجنة الاستشارية للوكالة في ختام اجتماعاتها فـي منتجـع البحـر الأحمر جنوب الأردن. ولشعور السعودية بحجم المعاناة التي تواجه مئات الآلاف مـن الأشقاء العراقيين اللاجئين في كل من الأردن وسوريا، ولإدراكها ما تواجهه المفوضية السامية من مصاعب وتحديات مالية لتنفيذ برامجها المخصـصة لهـؤلاء اللاجئـين، وانسجاما مع الدور الإنساني الفاعل لحكومة السعودية فقد تبرعت عام 2009م بمبلغ 5 ملايين دولار مساهمة في دعم برنامج المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المخصص للاجئين العراقيين في هاتين الدولتين، وقد تم التركيز على الأشخاص الأكثر ضعفاً وأصحاب الاحتياجات الخاصة كالمعاقين وضحايا التعذيب والحروب، إضافة إلى النساء والأطفال وكبار السن. (الشرق الأوسط، 2012/7/20: 3)

إن التضامن السياسي لنصرة قضايا الإسلام والمسلمين وعلى رأسـها اسـتعادة القدس الشريف ينبغي أن يكون مقروناً بجهد دؤوب لتحقيق التضامن اقتـصادياً عـن طريق مساعدات التنمية، وهكذا كانت المملكة فـي صـدارة المتبـرعين لأغـراض

المساعدات الرسمية للتنمية، ولم تتفوق عليها دولياً إلا الولايات المتحـدة الأمريكيـة. (البيشي، 2012)

عملت المملكة في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي علـى إنـشاء العديـد مـن الأجهزة ((**بلغت قيمة المساعدات من عام 1975م إلى عام 1987م، 48 مليارا مـن الـدولارات وهي معدلات اتجهت خلال عقد التسعينيات إلى الانخفاض بالنظر إلى تراجع عائدات النفط**)). التي يبقى أهمها البنك الإسلامي للتنمية الذي برهن منذ تأسيسه على فعاليته وقدرتـه علـى العمل الجاد والإبداع في استحداث البرامج والوسائل الناجحة لتحقيق أهدافه سواء فـي مجال إقامة المشاريع الاقتصادية والاجتماعية أو الإسهام في تنمية التبـادل التجـاري والتمويلي وزيادته بين الدول الأعضاء(وثائق جلسات الأعمال،1997: ص 121).

زاد عدد الأعضاء وتوسع المجال الجغرافي لنشاط البنك الإسلامي للتنمية بعـد مضي أكثر من عشرين عاماً على إنشاءه وتشكل لجنة تنظر في مـا يمكـن إعـداده لمواجهة تحديات المستقبل بالموافقة على الأولويات المالية في الخطـة الإسـتراتيجية تهدف في إطار سياسة الخصخصة التي أصبحت تشكل النمـوذج الأمثـل لنـشاطات الاستثمار وتعزيز تمويل القطاع الخاص وخاصة المؤسسات الـصغيرة والمتوسـطة، وذلك من خلال تقديم الدعم إلى المؤسسات الوطنية للتمويل(أبو ساق، 2012 : 18).

وتعد المملكة العربية السعودية أكبر مسهم في رأس مال البنك الإسلامي للتنمية كما أن بقاءه واستمرار نشاطه مدين بشكل خاص لجهودها التي ركزت بالأساس علـى البحث عن صيغ وآليات جديدة مثل برنامج تمويل البنية الأساسية، وبرنامج تعاون البنك مع المنظمات غير الحكومية لتطوير الوقف الإسـلامي، وبـرامج المـساعدة الفنيـة، وصندوق حصص الاستثمار والتمويل المباشر للقطاع الخاص.

إن مساعدات المملكة للعالم النامي على الصعيد الإقليمي لا تقتصر على البنـك الإسلامي للتنمية، بل توجه عبر العديد من القنوات بما فيها صندوق الأوبـك للتنميـة الدولية، وبنك التنمية الاقتصادية الإفريقي والـصندوق العربـي للإنمـاء الاقتـصادي

والاجتماعي وصندوق النقد العربي، والشركة العربية لضمان الاستثمار. (أبـو سـاق، 2012 :20)

5-2-3 دور المملكة التنموي على المستوى العالمي:

تجاوزت جهود المملكة في دعم التنمية والرخاء الاقتصادي على المحيط العربي والإسلامي وامتدت إلى العالم الثالث والمجتمع الدولي، إذ أصبحت ترصد نسبة كبيـرة من ناتجها القومي الإجمالي لمساعدة البلدان النامية على تنفيذ برامج التنميـة الخاصـة بها، وهو إسهام بلغ ما نسبته 4.2 % من الناتج القومي الإجمالي. وذلك بهدف تعزيـز ودعم العلاقات العربية – العربية والتعاون العربي المشترك وتأكيد وترسـيخ مبـادئ التعاون الإسلامي في العلاقات السعودية الخارجية.(الرائد،2012 : 18)

إن المساهمات والمعونات الدولية هي قرار استراتيجي اتخذته المملكـة ضـمن المنظمات الدولية المعنية بالمعونات والمساعدات الدولية، كونها إحدى الـدول الأكثـر تأثيراً في الاقتصاد العالمي، وضمن أفضل عشرين اقتصاداً عالمياً، ناهيك عن موقعها القيادي في العالمين العربي والإسلامي، فالدول ذات الدخول المرتفعة تعمل على تقديم معونات تنموية واجتماعية واقتصادية لبناء الدول الأقل نمواً. (أبو داهش، 2011: 5)

إن هدف الصندوق السعودية للتنمية الرئيسي هو المساهمة في تمويل المـشاريع الإنمائية في الدول النامية عن طريق منح القروض لتلك الدول، وتـشجيع الـصادرات الوطنية غير النفط الخام عن طريق تمويل تلك الصادرات وضمانها، وتعتبر المملكـة العربية السعودية من أكثر الدول التي تقدم المساعدات، وذلـك انطلاقـاً مـن دورهـا الريادي في مساعدة الدول وتعزيز جهودها لدفع مسيرتها التنموية في كافة المجـالات الاقتصادية والاجتماعية وخاصة بالنسبة للدول الأقل نمواً والأشد فقـراً، ممـا جعـل المملكة في مقدمة الدول المانحة على الصعيدين العالمي والإقليمي. (أبو داهش، 2011: 8)

يعتبر الصندوق السعودي للتنمية القناة الرئيسة التي تقـدم بوسـاطتها المملكـة مساعداتها ((**أنشئ هذا الصندوق بمقتضى مرسوم ملكي صدر سنة 1974م وبدأ يزاول عملياتـه ابتداء من سنة 1975م وقد كان رأس مال الصندوق عند إنشائه 10.000 مليون ريال سعودي ثم ارتفع رأس ماله مرتين ليصبح 31.000 مليون ريال في عام 2011**))، وعلـى الـرغم مـن حداثـة عهده فقد قطع أشواطاً كبيرة في ميدان التعاون التنموي الدولي، وهو يسهم في تمويل 276 مشروعاً موزعة في أكثر من ثمانين بلداً ((**يعد هذا البرنامج نتيجـة لاتفاقيـة وقعت بين كل من الأمم المتحدة ومنظمة التغذية والزراعة ويوجد مقره في روما، ولـه ممثلـون إقليميون في البلدان المستفيدة من المساعدات، ويلحظ أن أكثر من 50% من موارد هذا البرنـامج خصصت للبلدان الإفريقية بسبب توطن الجفاف فيها**)). ولقد واصل الصندوق خلال العـام 2011 جهوده التنموية حيث ساهم في تمويل (22) مشروعاً تنموياً في مناطق مختلفـة من العالم بمبلغ إجمالي قدره (645.840) مليون دولار. وبذلك بلغ عدد المشاريع التي ساهم الصندوق في تمويلها منذ بدء نشاطه (494) مشروعاً بمبلـغ إجمـالي تجـاوز (9625.700) مليون دولار. (الصندوق السعودي للتنمية، 2011: 6)

واصل الصندوق السعودي للتنمية خلال العام (2011) تقديمه للقروض التنموية لتلك الدول والتي وصلت قيمتها في العام (2011) إلى مبلغ (645.840) مليون دولار للمساهمة في تمويل (22) مشروعاً وبرنامجاً إنمائياً في (19) دولة، منهـا تمـويلات إنمائية بقيمة (250.290) مليون دولار لتمويل (12) مشروعاً في (11) دولة أفريقية، وتمويلات إنمائية بقيمة (333.720) مليون دولار لتمويل (9) مـشاريع فـي (7) دول آسيوية، بالإضافة لمبلغ (25.11) مليون دولار لتمويل مشروع واحد في مناطق أخرى من العالم. وتجدر الإشارة إلى أن الصندوق توسع في عملياته التمويلية خـلال العـام (2011) ليشمل تمويل مشاريع في كل من موزنبيق في قارة أفريقيا وكلاً مـن فيتنـام وقيرغيزستان في قارة آسيا. (الصندوق السعودي للتنمية، 2011: 7)

ركز الصندوق السعودي للتنمية في دعمه للمشاريع التنموية لعام (2011) على عدة قطاعات منها: قطاع الطاقة من خلال إنشاء عدد من محطات الكهرباء في كل من

رواندا ومصر وأوغندا وسورية لما يمثله هذا القطاع من أهمية قصوى لتنمية مختلف القطاعات الأخرى في هذه الدول. كما توسع في تمويل قطاع النقل والاتصالات من خلال تمويل (7) مشاريع حيوية في كل من رواندا وإثيوبيا وبنجلاديش وأوزبكستان وقيرغيزستان والبوسنة والهرسك. ولأهمية قطاع الصحة في تنمية المجتمعات فقد ساهم الصندوق أيضاً في تمويل (4) مشاريع لهذا القطاع في كل من النيجر وبوركينا فاسو وفيتنام والمالديف، ويتضح ذلك في الجدول التالي: (الصندوق السعودي للتنمية، 2011: 8)

الجدول رقم (9)

اتفاقيات القروض الموقعة خلال عام (2011) بملايين الدولارات

أفريقيا	اسم المشروع	مبلغ القرض	تاريخ التوقيع
رواندا	زيادة إيصال الكهرباء إلى بعض المناطق بجمهورية رواندا.	12.15	2011/1/24
	وطريق كيتابي-كنقونيل	5.13	2011/1/24
موزامبيق	حماية شواطئ مابوتو	9.99	2011/5/26
النيجر	تجهيز سبعة مراكز لصحة الأم والطفل	10.02	2011/6/1
بوكينا فاسو	إنشاء وتجهيز مستشفى مانقا الإقليمي	11.34	2011/6/16
مصر	محطة توليد كهرباء بنها	50.49	2011/6/21
مالي	بناء سد دجيني (في إطار المرحلة الأولى من برنامج تطوير الري في حوض باني وفي سلنقي)	15.18	2011/6/29
جامبيا	جامعة جامبيا	10.02	2011/9/24
السودان	سدي أعالي عطبرة وستيت	81	2011/9/24
موريتانيا	الأمن الغذائي	20.25	2011/9/24
إثيوبيا	طريق قيدو-لمام براها	25.11	2011/10/11
أوغندا	كهرباء الريف	11.07	2011/10/13
المجموع		462.44	

المصدر: تقرير الصندوق السعودي للتنمية 2011، الفصل الأول، ص 8.

يركز الصندوق في سياسته التنموية على دعم مشاريع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية ذات الأولوية في الدول المستفيدة، بغية تحقيق التنمية المستدامة، وقد بلغ إجمالي اتفاقيات القروض الموقعة منذ بداية نشاط الصندوق في عام 1975 وحتى نهاية عام 2011 (511) اتفاقية قرض خصصت لتمويل (494) مشروعاً إنمائياً وبرنامجاً

اقتصادياً بمبلغ إجمالي تجاوز (9625.77) مليون دولار، وقد استفاد من تلك المشاريع والبرامج (80) دولة نامية في مناطق متفرقة من العالم منها (44) دولة فـي أفريقيـا و(29) دولة في آسيا و(7) دول في مناطق أخرى(الصندوق السعودي للتنمية، 2011: 8) وكما هو موضح في الجداول التالية:

الجدول رقم (10)

مساهمات الصندوق السعودي للتنمية التراكمية بملايين الدولارات

عدد الدول المستفيدة	المشاريع		البرامج		المشاريع والبرامج		عدد إتفاقيات القروض الموقعة
	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	
80	468	9426.51	26	198.99	494	9625.77	511(*)

المصدر: تقرير الصندوق السعودي للتنمية 2011، الفصل الثاني، ص 30.

((يعود السبب في أن عدد اتفاقيات القروض الموقعة يزيد عن عدد المشاريع والبرامج إلى حصول عدد من المشاريع على أكثر من قرض)).

الجدول رقم (11)

التوزيع الجغرافي لقروض الصندوق السعودي للتنمية التراكمية بملايين الدولارات

المنطقة	عدد الدول	المشاريع		البرامج		إجمالي المشاريع والبرامج		
		العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	% من الإجمالي
إفريقيا	44	261	4364.55	23	103.41	284	4467.96	46.42
آسيا	29	197	4898.61	2	65.34	199	4963.95	51.57
مناطق أخرى	7	10	163.35	1	30.24	11	193.86	2.01
الإجمالي	80	468	9426.51	26	198.99	494	9625.77	100

المصدر: تقرير الصندوق السعودي للتنمية 2011، الفصل الثاني، ص 30.

ومن خلال الجدول رقم (11) يتضح مساهمة المملكة العربيـة الـسعودية فـي مؤسسات التنمية العربية والإقليمية والدولية وذلك لعام 2011:

الجدول رقم (12)

المساهمة السعودية في مؤسسات التنمية العربية والإقليمية والدولية لعام 2011

المؤسسة	رأس المال (دولار أمريكي)	مساهمة المملكة (% من رأس المال)
صندوق النقد العربي	2.826.000.000	14.80
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	7.260.036.300	24.00
المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا	2.800.000.000	24.50
المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات	94.749.051	14.40
البنك الإسلامي للتنمية	28.260.000.000	23.60
صندوق الأوبك للتنمية الدولية	3.435.008.438	30.00
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	193.732.000.000	2.79
صندوق النقد الدولي	373.586.838.000	2.90
هيئة التنمية الدولية	204.332.360.000	1.20
مؤسسة التمويل الدولية	2.369.369.00	1.26
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	3.652.000.000	12.04
الوكالة الدولية لضمان الاستثمار	1.912.825.000	3.12
بنك التنمية الأفريقي	101.095.282.758	0.19
صندوق التنمية الأفريقي	-----------	1.28
الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي	544.500.000	15.00
المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات	628.000.000	15.00
المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص	1.000.000.000	15.00
المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة	750.000.000	16.00
صندوق التضامن الإسلامي للتنمية	10.000.000.000	10.00
الحساب الخاص لدعم مشروعات القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية	2.000.000.000	25.00

المصدر: تقرير الصندوق السعودي للتنمية 2011، ص 63.

3-5 عائدات النفط واستثمارها في تنفيذ السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية

برزت المملكة العربية السعودية كأكبر دولة مانحة للمساعدات الإنسانية في العالم خارج منظومة الدول الأعضاء في لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). فقد فاقت المساعدات التي قدمتها السعودية في العديد من الكوارث الطبيعية التي حدثت، تلك التي قدمتها الجهات المانحة الغربية المتعارف عليها، ففي عام (2007) قدمت المملكة العربية السعودية لبنغلاديش منحة قدرها (158) مليون دولار لأغراض إنسانية، في مقابل (20) مليون دولار فقط مقدمة من الولايات المتحدة وذلك لحصول إعصار سدر في بنغلاديش، والذي لقي فيه أكثر من (3000) شخص حتفهم وخلف الملايين بلا مأوى. (صحيفة الرياض، 2012)

تحتل المملكة العربية السعودية مركز الصدارة دون منافس فيما يخص لمساعدات الإنسانية والتنموية للعالم العربي والإسلامي فبين عامي (1975 و 2005)، بلغت المساعدات السعودية لمجموع البلدان النامية أكثر من (90) مليار دولار أي نسبة (3.7%) من ناتجها المحلي الإجمالي السنوي (GDP). وتعتبر هذه النسبة أعلى بكثير من المعدل (0.7%) من الناتج المحلي الإجمالي، وهو الهدف الذي حددته الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية، كما تُشكّل أربعة أضعاف المعدل الذي حققته البلدان أعضاء لجنة المساعدات الإنمائية بمنظمة التعاون والتنمية. هذا بالإضافة إلى أن المملكة العربية السعودية تساعد أيضاً في تمويل العديد من صناديق وآليات التنمية الإقليمية الرئيسية((**على سبيل المثال، تقدم المملكة العربية السعودية (27%) من ميزانية البنك الإسلامي للتنمية، و (15%) من صندوق النقد العربي، و (30%) من صندوق الأوبك للتنمية الدولية و (25%) من البنك العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا)).** (الصندوق السعودي للتنمية، 2011)

ولكن على الرغم من سخاء ودعم المملكة الكبير، فإن عملية وآليات تقديم المساعدات الإنسانية الدولية في المملكة العربية السعودية بحاجة إلى التحديث والتطوير، فقدرات وآليات المملكة المؤسسية لا تتماشى مع دورها والتزاماتها المتنامية،

فهي تفتقر إلى وجود إطار تنظيمي متماسك للمساعدات الإنسانية وإلـى وجـود جهـة مركزية للتنسيق والإشراف على عمليات الإغاثة، فعلى النقيض من ذلك، نجـد هنـاك تعدد للأطراف التي تعمل في كثير من الأحيان على نحو عشوائي وأحياناً بإستراتيجيات غير متوافقة. (اليحيى وفوستيير، 2011: 1)

كما أن هناك قلة من الموظفين الدائمين والمهنيين القادرين على الاستجابة بمهنية وفعالية لكوارث طبيعية أو من صنع الإنسان، ولا زالت طرق الرصد والتقييم قديمة، علاوة على ذلك، يعتبر التعاون والتنسيق مع الجهات الأخرى في الشبكة الدولية للمساعدات الإنسانية، أي الحكومات المانحة الأخرى، والهيئات العالمية والمنظمات غير الحكومية، ضعيفاً. فينبغي أن يكون للمملكة العربية السعودية دوراً في هذه الشبكة فعلى الرغم من حجم المعونات المالية والعينية التي تقدمها السعودية، فإنه ينظر لها غالباً من قبل العديد من هذه الجهات بأنها غير مؤثرة، وليست رائدة. ولا بد أن تقوم المملكة العربية السعودية بوضع سياسة وإستراتيجية واضحة لتقديم المساعدات الإنسانية. (البيشي، 2012: 3)

1-3-5 مفهوم المملكة العربية السعودية للمساعدات الإنسانية

تعتبر المساعدات الإنسانية من المرتكزات الأساسية التي تقوم بها الدولـة إلا أن المملكة العربية السعودية لا يوجد لديها سياسة وإستراتيجية واضحة وشـاملة لتنظـيم المساعدات الإنسانية أو تمييزها عن الأنشطة التنموية والخيرية الأخرى، ففي النظـام الدولي الحالي، تعرف عادةً المساعدات الإنسانية بأنها "المساعدات والعمليـات لإنقـاذ الأرواح ولتخفيف المعاناة ولحفظ وحماية كرامة الإنسان في أثنـاء وأعقـاب حـدوث الكوارث"، في حين أن المعونات الإنمائية "هي مساعدات طويلة الأمد"، لكن هذا التمييز أقل وضوحاً لدى العديد من المؤسسات العاملة في المملكة العربيـة الـسعودية، التـي تتعامل بأساس ديني خيري وليس أساس سياسي. (تقرير المساعدات الإنسانية العالمية، 2010)

يعزى الإعلان المتزايد للمملكة العربية السعودية عن مساعدتها الإنسانية إلى تنامي الشعور لديها بالثقة والاعتزاز الوطني بزيادة نفوذها الاقتصادي الإقليمي والعالمي، يأتي هذا عقب إدراج المملكة العربية السعودية في مؤسسات صنع السياسات الدولية مثل مجموعة العشرين قائدة الاقتصاديات الصناعية والناشئة مما يؤدي إلى زيادة نشاطها الاقتصادي بالاستثمار والإنفاق الحكومي على المشاريع المحلية دون الحاجة إلى الاقتراض، فمما لا شك فيه أن المساعدات الإنسانية تعتبر أحد المجالات التي يمكن أن تعزز بها المملكة مكانتها ونفوذها.

تعكس طبيعة العلاقة بين المصادر العامة والخاصة للتبرعات مجموعة من الآليات المؤسساتية والأولويات التي تستخدمها المملكة العربية السعودية لتقديم المساعدات الإنسانية، فيما يخص المساعدات الرسمية، فضلت الحكومة القنوات الثنائية على الأقل حتى وقت قريب وذلك لسببين: أولاً، لأن المملكة تراعي مفاهيم السياسة الخارجية بأهمية الحفاظ على السيادة والتكامل الإقليمي للدول. كي تتجنب إجراء أية تحركات يمكن أن تفهم على أنها تدخل محتمل في شؤون البلد المستقبل للمعونة، تقود المملكة العربية السعودية في كثير من الأحيان آليات متعددة الأطراف وتشدد على أن حكومات المناطق المتضررة ذات سيادة وهي المنوطة بتحديد احتياجاتها من المعونة. أما السبب الثاني، فهو تعزيز العلاقات الثنائية بين المملكة والبلد المتلقي للمساعدات من خلال التعامل مباشرة مع الحكومات، وهو هدف قد يصعب تحقيقه في حال استخدامها قنوات متعددة الأطراف. (العتيبي، 2012: 6)

على مر السنين أصبح لدى المنظمات السعودية، خاصة الهلال الأحمر السعودي وهو الجهة الرئيسية لتقديم جهود الإغاثة والمعونة الرسمية، ومنظمات ولجان الإغاثة الدائمة معرفة جغرافية وثقافية واسعة في مناطق معينة، وكذلك خبرة في التعامل مع السلطات والمنظمات المحلية، تنفذ هذه المعونة في لبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة، والسنغال والسودان وباكستان واندونيسيا من خلال أجهزة المساعدات السعودية والموظفين بالتنسيق مع السفارات السعودية والمؤسسات المحلية ذات الصلة في البلدان

المتأثرة بالكوارث، وهذا يمكن السلطات السعودية من ممارسة المزيد من الرقابة على كيفية إنفاق الأموال. (البيشي، 2012)

تقدم المملكة الكثير من المعونات على شكل مساعدات عينية، فنادراً ما ذهبت التبرعات النقدية لدعم ثنائي من حكومة لحكومة، مع استثناءين بارزين أثناء الفيضانات في اليمن (حيث قدمت المملكة 100 مليون دولار في عام 2008) وأثناء إعصار سدر في بنغلاديش (قدمت المملكة 100 مليون دولار في عام 2007). كما تقدم المملكة تبرعاتها أيضاً على شكل نقدي عندما تستجيب للنداءات الإنسانية الدولية من جانب الأمم المتحدة، أما عن التبرعات العينية، فتقوم عليها منظمات التمويل السعودية ويتم شراؤها غالباً من الأسواق المحلية حسب توافرها. والجدول التالي يبين حجم المساعدات السعودية خلال الفترة 2000-2010 والتي توضح إرتفاع معدل المساعدات الخارجية من (2.5) مليار دولار إلى (6.4) مليار دولار عام 2010.(حسن، 2012)

الجدول رقم (13)

إجمالي مساعدات المملكة العربية السعودية للأعوام 2000-2010 (بملايين الدولارات)

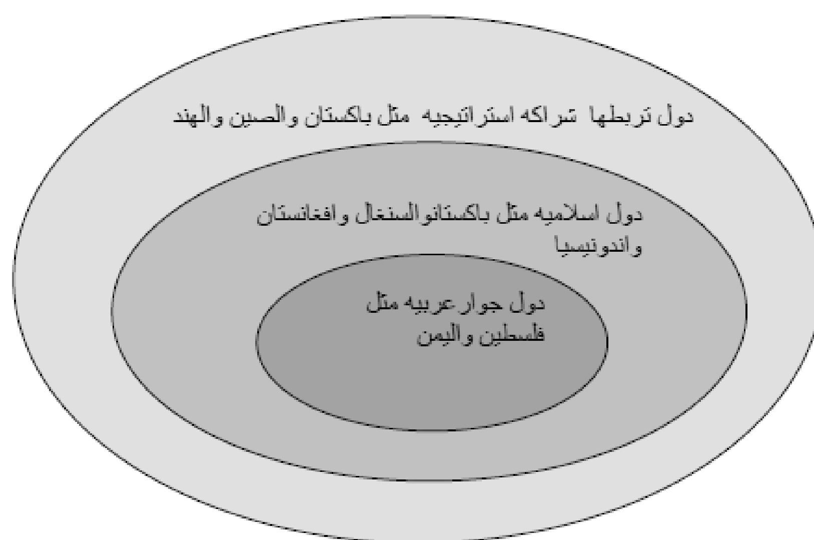
السنة	المساعدة
2000	2،505،000،000
2001	2،455،000،000
2003	2،803،000،000
2004	1،902،000،000
2005	1،101،258،723
2006	2،185،636،160
2007	2،180،753،293
2008	5،662،874،391
2010	6.439.255.752
المجموع	96457372951.25

المصدر: وزارة المالية السعودية، 2011، نقلاً عن: www.mof.gov.sa

التوزيع الجغرافي للمساعدات السعودية:

تقوم المملكة العربية السعودية بتقديم معونات كبيرة لأكثر من (80) بلـداً ويـتم ذلك من خلال مجموعة مختلفة من القنوات الحكومية وشـبه الحكوميـة والخاصـة، وجهات أخرى ثنائية ومتعددة الأطراف قائمة على هذه المعونات ورغم ذلـك فإنـه لا يعلن إلا عن القليل من تلك المساعدات دولياً أو حتى لجهة وطنية داخل الـبلاد التـي تتلقى المساعدات، لقد ذهب جزء كبير من هذه المساعدات الإنسانية لبلدان محتاجة في العالم العربي والإسلامي، ولا سيما فيما يتعلق بالتبرعات التي تم جمعهـا مـن قبـل المنظمات غير الحكومية وشبه الحكومية وحملات الإغاثة الشعبية، وبالرغم من أنّهـا مشكّلة من جهات حكومية رسمية، إلا أنّها تتلقى التبرعات من المواطنين ومؤسـسات الأعمال الخاصة((**تعتبر مساهمات الجمعيات الخيرية السعودية وعـددها (962)، منهـا (18) جمعية تعمل على الصعيد الدولي، وللمنظمات غير الحكوميـة المـصدر الرئيـسي للمـساعدات الإنسانية وتمثل الجزء الأكبر من الأموال التي تصرفها تلك الجمعيات**)).

ومن ناحية أخرى، لا تقتصر المعونات الحكومية التي تقدمها المملكة على العالم العربي والإسلامي، لكنها أيضاً تمتد إلى بلدان أو مناطق متفرقة في العالم، ومع زيـادة استشعار الأهمية الاقتصادية والسياسية للمملكة العربية السعودية، فقد قامـت المملكـة بدعم العديد من المناطق التي لم تكن ضمن نطاق الجهـات التقليديـة المتلقّيـة دائمـاً للمساعدات وهاييتي وسيرلانكا وكمبوديا هم خير مثال علـى هـذا التوجـه الجديـد. (العبادي، 2012: 59)



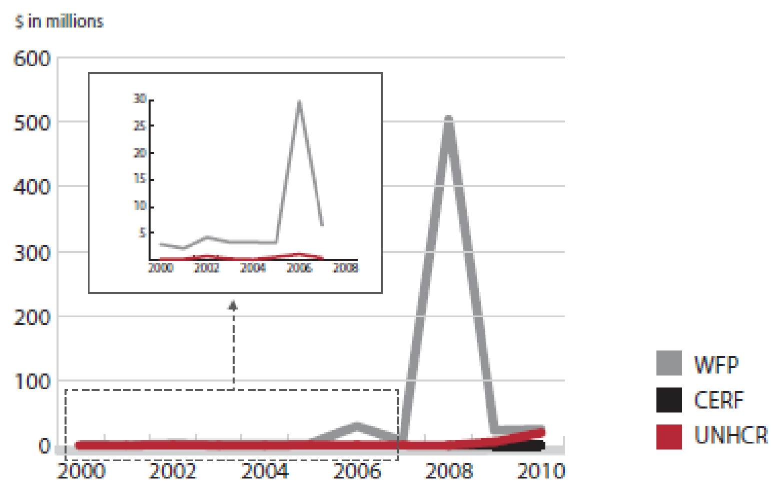
الشكل رقم (1)

الفئات المختلفة للدول المستقبلة للمساعدات السعودية

المصدر: تقرير المساعدات الإنسانية العالمية، 2010، نقلاً عن: www.gppi.net/.../al-yahya-fustier

2-3-5 المساعدات السعودية للمنظمات الدولية :

تقدم المملكة العربية السعودية معظم مساعداتها من خلال القنوات الثنائية، وتقدم منح كبيرة من خلال جهات دولية متعددة الأطراف، فتعتبر المملكة واحدة من أكبر الجهات المانحة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، كما قدمت (500) مليون دولار نقداً لبرنامج الغذاء العالمي في عام 2008، وهي تعتبر أكبر منحة استقبلها البرنامج في تاريخه. هناك مثلان إضافيان يؤكدان على التزام المملكة بتقديم المساعدات لجهات متعددة الأطراف، وهما مساهمة المملكة العربية السعودية لصالح هايتي بقيمة (50) مليون دولار في عام 2010 قدمتها لصندوق الأمم المتحدة للاستجابة في حالة الطوارئ، وتعهداتها لعدة منظمات تابعة للأمم المتحدة لصالح باكستان.(جريدة الرياض، 2011/5/12)



الشكل رقم (2)

التبرعات السعودية لمفوضية شؤون اللاجئين، والصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، وبرنامج الأغذية العالمي في الفترة (2000-2010)

المصدر: اليحيى، خالد عثمان و فوستيير، ناتالي، (2011)، المملكة العربية السعودية كجهة مانحة للمساعدات الإنسانية: جهود دولية ضخمة، مع ضعف في القدرات المؤسسية والتنظيمية، المعهد العالمي للسياسات العامة (GPPi)، ورقة بحثية رقم (14)، ترجمة: سناء عاشور، برلين، ص 17.

على عكس ما يشير إليه الحجم الكبير للمنح التـي تقـدمها المملكـة العربيـة السعودية فهناك قدر كبير من الغموض وسوء الفهم المتبادل الذي يضعف الثقة والتعاون والتنسيق مع النظام الدولي الإنساني، فهنالك تضارب في طبيعة فهـم وتقيـيم سياسـة المساعدات بين كل من القوى الفاعلة المحلية في المملكة العربية الـسعودية. إذا كـان النظام الدولي الإنساني يرغب في استمرار وتوسيع نطاق مشاركته مع المملكة، فإنـه بحاجة إلى فهم أفضل لوجهات النظر الناشئة في المملكة العربية الـسعودية.(اليحيـى وفوستيير، 2011: 17)

ويحصل الموظفون المحليون بالكاد على أي شيء من هذه الأموال مقارنة مـع العمالة الغربية وبالتالي يحرم المجتمع المحلي من فرص العمل والتعلم الذين هم بأشـد الحاجة إليها. وينظر إلى الأمم المتحدة بأنها وسيط غير ضروري ولا يوجد هناك أيضاً

قناعة بقيمة النفقات على تنسيق الشؤون الإنسانية التي يمكن في الواقع أن تقلل من التكاليف الإجمالية، فارتفاع التكاليف الإدارية يشكل مصدر قلق كبير خصوصاً للجمعيات الخيرية الدينية، حيث أن القوانين تنص على أن التكاليف الإدارية يجب أن لا تتجاوز (18%) من مجموع رأس المال، وتقول المنظمات السعودية التي تتلقى الزكاة والتبرعات الخيرية أنها تحرص على إبقاء تكاليف المعاملات منخفضة عن طريق تجنب القنوات المتعددة الأطراف وذلك من خلال العمل مباشرة في المنطقة المتضررة. (البيشي، 2012)

تؤثر البلدان المانحة بلجنة المساعدات الإنمائية على معاييره وقواعده. ونتيجة لذلك، فإن الجهات الأخرى التي تقدم المساعدات الإنسانية "تم عزلها بشكل أو بآخر من الاندماج في هذا النظام وعملياته وحتى في وضع معايير إنسانية". وهذا يخلق شعوراً لدى الجهات المانحة الناشئة بضرورة أن تعمل وفقاً للقواعد الحالية وأن منظومة العمل الإنساني وأجهزتها "متعجرفة وغير مستعدة لأن تتعاون على قدم المساواة".

مكنت كل من الثروة النفطية والقيم الإنسانية المستمدة من الشريعة الإسلامية المملكة العربية السعودية من ممارسة دورها الريادي في تقديم المساعدات الحكومية وغير الحكومية لمناطق مختلفة من العالم ويبرز دور النفط والصناعات النفطية المختلفة في تحقيق هدف مهم وحيوي للسياسة الخارجية السعودية وهو مساعدة مختلف المنظمات الدولية الإنسانية.

3-3-5 المبادئ الإنسانية التي تقوم عليها المساعدات السعودية

تقرر الحكومة السعودية والمواطنين السعوديون مساعداتهم الإنسانية على أساس الحاجة مثل العديد من الدول الغربية المانحة بغض النظر عن خصائص المستفيدين، ولكن لدى الأوساط الدولية مفهوم آخر وهو أن المملكة تقرر مساعدة البلدان لاعتبارات ثقافية ودينية، وذلك لأن المملكة تلتزم وحسب مرتكزات سياستها الخارجية بمبادئ

الشريعة الإسلامية والقرآن الكريم التي تلزمها بمساعدات للدول العربية والإسلامية وفق مبادئ التضامن العربي الإسلامي الذي تلتزم به المملكة. (حسن، 2012)

تدعم البيانات التي توضح الاتجاهات العالميـة لمـساهمات الجهـات المانحـة للمساعدات الإنسانية بلجنة المساعدات الإنمائية وخارجها هذا الرأي الـسعودي، ففـي عامي (2008-2009) كانت ستة بلدان إسلامية أو شرق أوسطية من بين أكثر عشرة دول مستفيدة من المساعدات الإنسانية المقدمة من لجنة المساعدات الإنمائية الإنـسانية الدولية، وهي السودان وأفغانستان والأراضي الفلسطينية المحتلـة والعـراق ولبنـان وأندونسيا. في نفس الفترة، تلقت البلدان الإسـلامية أو العربيـة أكبـر حـصة مـن المساعدات الإنسانية من الجهات المانحة الغير أعضاء بلجنة المساعدات الإنمائية، من بينها المملكة العربيـة الـسعودية كـأكبر جهـة مانحـة بنـسبة (51%). (Global Humanitarian Assistance Report، 2010)

يفوق حجم أنشطة مساعدات التنمية السعودية بالخارج حجم العمليات الإنسانية، فمعظم مساعدات التنمية السعودية تذهب إلى دول فقيرة ليست بالضرورة جـزءاً مـن العالم العربي أو الإسلامي، من بينها الكاميرون وغامبيا ومـلاوي والنيجـر ونيبـال، وجامايكا، وبوركينا فاسو وسري لانكا، وكينيا، ويطالب ميثـاق الـصندوق الـسعودي للتنمية بوضوح تقرير المـساعدات علـى أسـاس الاحتياجـات ولـيس لاعتبـارات أخرى(الصندوق السعودي للتنمية، التقرير السنوي لعام 2011).

5-3-4 الدور التنموي للمملكة العربية السعودية وتعزيز مكانتهـا علـى المـستوى الدولي

انطلاقاً من مبادئ العدالة والسلام والأمن نادت المملكة بمبادئ الـسلام المبنـي على الحق والعدل وحرصت على استقرار الأوضاع الدولية خاصة في العالم العربـي والإسلامي، حيث تعتمد على وسائلها الدبلوماسية والتدخل في فض النزاعات والخلافات بين الدول العربية والإسلامية، وقد وفقت إلى حد كبير من خلال مساعيها الحميدة فـي

التوفيق مابين الدول وحل النزاعات فيما بينها، كما أنها حرصت على حماية نفسها من مخاطر الانزلاق في الصراعات الإقليمية والدولية، فالمملكة تـؤمن بأهميـة الـسلام العالمي وأهمية الحد من سباق التسلح والذي يحقق للدول الإسلامية غاياتها في التطور والتقدم.

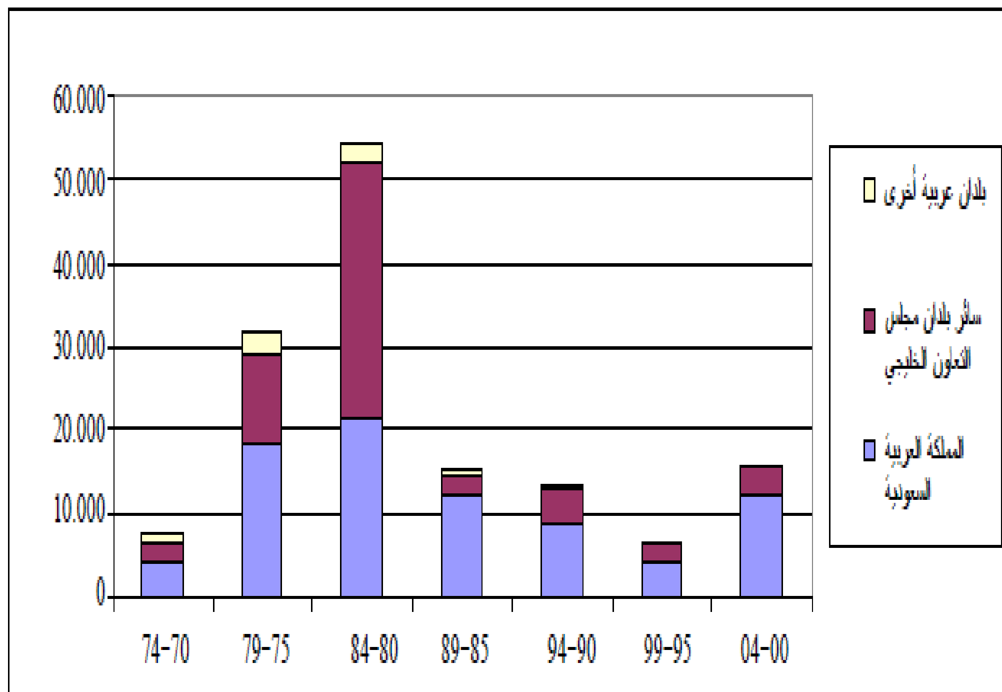
وقد تجسد اهتمام المملكة بأهمية التعايش السلمي من خـلال مبـادرة المملكـة لإصلاح هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن للتوافق بين مصالح دول العـالم المتقدمـة والنامية وأن هذه المنظمة تمثل مرجعية دولية لحل النزاعات وحفظ الـسلام والأمـن الدوليين، وانتقادها لازدواجية المعايير الدولية في مواقف مجلس الأمن تجاه الـصراع العربي الإسرائيلي وخصوصاً قضية القدس واتخاذ ممثلي مجلس الأمن لمواقف متشددة تجاه بعض الأحداث الدولية وعدم اتخاذه لنفس المواقف تجاه كثير من القضايا العربيـة والإسلامية مما أفقد المجلس مصداقيته على المستوى الدولي والإقليمي.

عملت المملكة العربية السعودية ابتداء من عقد السبعينيات من القرن العـشرين على توظيف فوائضها النقدية بشكل مكثف في الميدان التنموي، وهكذا عملت على دعم جهود برنامج الغذاء العالمي في إيصال المواد الغذائية إلى المحتاجين عبر كل بلـدان العالم، وهي تبرعات نقدية وأخرى عينية، وذلك بمعدل يزيد عن 27 مليون دولار فـي السنة((**وهو برنامج وُضع بتعاون بين البنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية، ويهدف إلى محاربة انتشار المرض ضمن منطقة مساحتها 1.100.000 كلم2، وذلـك بالتعـاون مـع حكومـات دول إفريقية وغربيـة**)). كما وضعت إلى جانب البلدان الخليجية الأخرى ابتـداء مـن سـنة 1981م برنامج الخليج لمؤازرة المنظمات الإنسانية والإنمائية التابعة للأمم المتحدة، وقد قدمت المملكة بمفردها نحو78 % من موارد هذا البرنامج الـذي رصـد 40 % مـن موارده لدعم منظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف)، كما استفادت منه العديد من المنظمات الأخرى مثل منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية وبرنامج البيئة واليونسكو وصندوق الأمم المتحدة للأنـشطة الـسكانية . (الصندوق السعودي للتنمية، 2011: 9)

تعد المملكة العربية السعودية من أكبر الدول المساعدة بين البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. فقد قدر مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية الصافية التي قدمتها المملكة العربية السعودية، بمبلغ 1734 مليون دولار في العام 2004 أي (47%) من مجموع المساعدات التي تقدمها البلدان غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية. والمملكة العربية السعودية هي أكبر بلد عربي مانح أيضاً، تليها الكويت والإمارات العربية المتحدة. والمعونة السعودية كلها تقريباً هي معونة ثنائية، تقدم مباشرة من الحكومة، أو عبر الصندوق السعودي للتنمية، وقد ساهمت المملكة العربية السعودية بسخاء في تحسين الظروف الإنسانية الحرجة في الكثير من البلدان والمناطق، منها السودان وفلسطين ولبنان. (الإسكوا، 2007: 9)

توجه المعونة المقدمة من المملكة العربية السعودية إلى مشروعات البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية، وتشير نتائج المشروعات المنفذة في البلدان المستفيدة إلى أن تمويل مشروعات البنى التحتية قد حقق الكثير من المكاسب غير المباشرة من حيث تخفيض الكلفة وتحسين الخدمات وتعزيز القدرات البشرية في البلدان المستفيدة. (صحيفة الوقت، 2007: 2)

وتحتل السعودية مكانة مميزة في تقديم العون والدعم والمساعدة والمساندة للشعوب العربية والإسلامية والصديقة وإعانة حكومات تلك الدول على توفير النماء والازدهار لأبناء تلك الشعوب ومواجهة ما تتعرض له من أضرار وكوارث. وتتصدر المملكة حالياً المراكز الأولى في قائمة الدول المانحة من حيث تقديم المساعدات الخارجية للدول الإسلامية، وفقاً لأرقام رسمية صدرت عن المؤسسات والمنظمات المتخصصة، وتخصص المملكة نسباً عالية من دخلها الوطني للمساعدات الخارجية، سواء للدول أو المجتمعات أو المؤسسات والمنظمات المتخصصة.



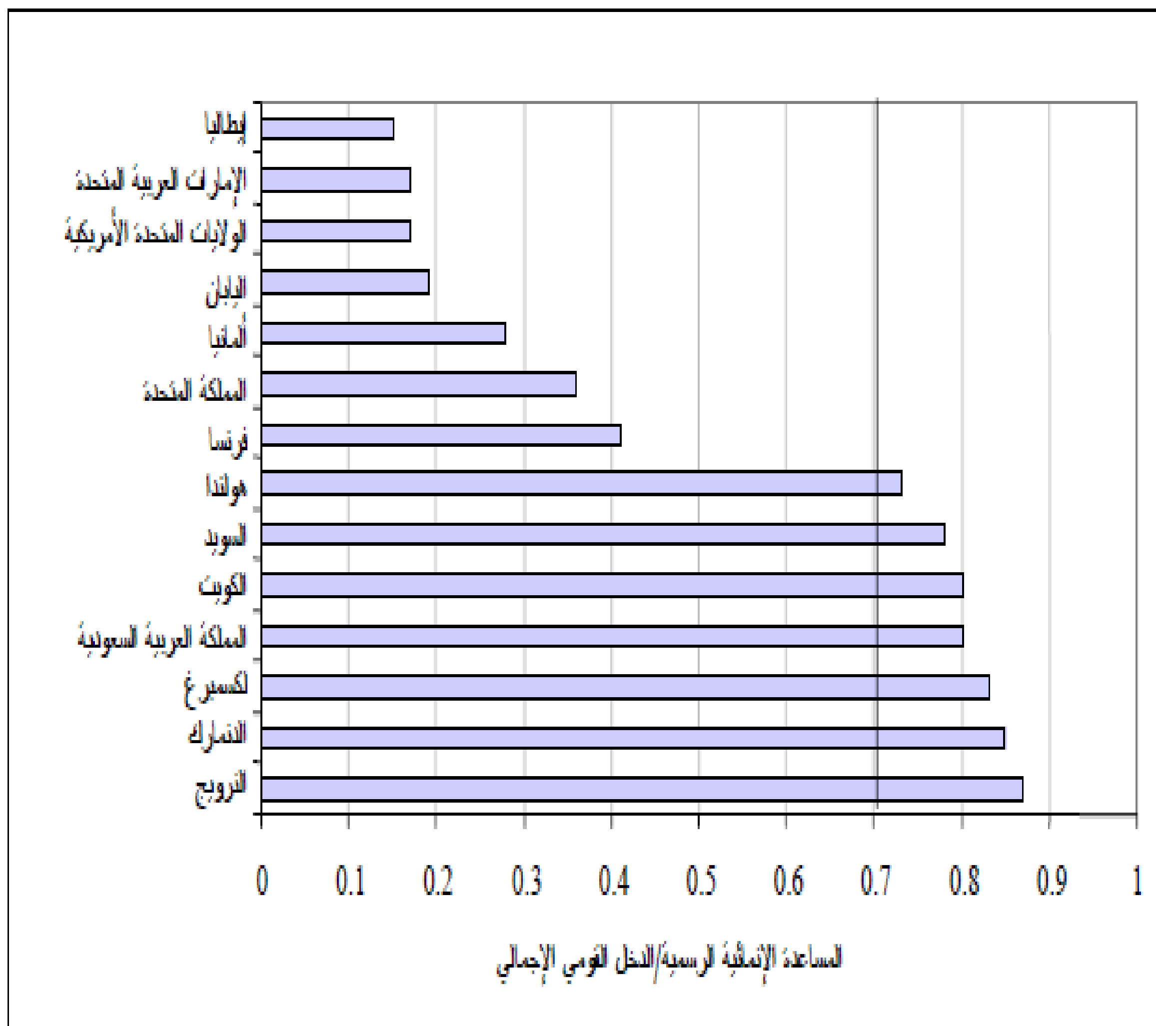
الشكل رقم (3)

قيمة المعونة من جهات مانحة عربية، المعدلات السنوية (1970-2004) بملايين الدولارات

المصدر: إعداد الإسكوا، استناداً إلى التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

يتضح من الشكل السابق الذي يرتكز على بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد بشأن المعونة بين البلدان العربية أن المملكة العربية السعودية كانت أكبر بلد عربي مانح خلال الفترة (1970-2004)، وفي الفترة (2000-2004) قدمت المملكة العربية السعودية (78) في المائة من مجموع المعونة العربية، تليها الكويت والإمارات العربية المتحدة التي قدمت كل منهما نحو (10) في المائة من مجموع المعونة في الفترة نفسها، وفي حين أدت المساعدة الإنمائية الرسمية من بلدان مصدرة للنفط هي الجزائر والجماهيرية العربية الليبية والعراق دوراً هاماً حتى منتصف الثمانينيات، وبعد ذلك بقيت مساهمة هذه البلدان متواضعة نسبياً، وحرصاً من الحكومة السعودية على

مساعدة هذه الدول أسقطت ديوناً تجاوزت 5.94 مليار دولار استفادت منها 11 دولـة من الدول النامية والأقل نمواً. (الإسكوا، 2007: 10)



الشكل رقم (4)

مؤشرات التنمية العالمية نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية من الدخل القومي الإجمالي المقدمة في عام 2004

المصدر: إعداد الإسكوا، استناداً إلى التقرير الاقتصادي العربي الموحد (2005)، والبنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية (2006)، وبيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

يتبين من مؤشرات التنمية العالمية نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية من الـدخل القومي الإجمالي المقدمة في عام 2004 من أهم البلدان المانحة في لجنـة المـساعدة الإنمائية مقارنة بالنسبة المحددة عند (0.7) في المائة، كما يبين نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من أهم ثلاثة بلدان عربية مانحة هـي الإمـارات العربيـة المتحـدة والمملكة العربية السعودية والكويت إلى بلدان عربية أخرى. ووفقاً للأرقـام الـواردة بلغت المعونة المقدمة من المملكة العربية السعودية (0.8) في المائة من الدخل القومي الإجمالي والكويت (0.8) في المائة من الدخل القومي الإجمالي في عام 2004 نـسبة كبيرة تجاوزت النسبة الأساسية المحددة عند (0.7) في المائة ونـسب معظـم البلـدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية. (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربـي آسـيا، الإسكوا، 2007: 12-13)

أعلن البنك الدولي عن تصدر المملكة العربية السعودية البلدان العربية الرئيسية المانحة للمساعدات خلال الفترة بين عامي 1973 ـ 2008 وبواقع 173 مليار دولار، بنسبة تصل إلى 63.6% من مجمل المساعدات العربية البالغة نحو 272 مليار دولار. وأشار البنك الدولي إلى أنه رغم الأزمة المالية العالمية، فقد ضاعف المانحون العـرب مساعداتهم في عام 2008، مشيراً إلى أن 87% من مساعدات التنمية الرسمية العربية تم على أساس ثنائي مقارنة مع 70 %مساعدات لجنة التنمية المقدمة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (اويسد)، كما شكلت مساعدات التنمية الرسـمية العربيـة متعـددة الأطراف4 % عبر المؤسسات المالية العربية، و4% عبر مجموعـة البنـك الـدولي، و2% عبر هيئات الأمم المتحدة، وأقل من 1%عبر بنك التنمية الإفريقي. (أبو داهـش، 2011: 5)

وقد أسهمت المملكة في جهود الأمم المتحدة لمحاربة الأمراض وخاصة البرنامج العالمي للقضاء على مرض عمى النهـر((**كان الغرض من إنشاء المفوضية هو الإشـراف على شؤون اللاجئين في جميع أنحاء العالم، وهي تقوم بمساعدتهم من خلال بـرامج العـودة أو التوطين مع تلبية احتياجاتهم الآنية، وقد بلغت قيمة التبرعات للميزانية السنوية من طرف المملكة**

4,5 مليون ريال، كما أن التبرعات الاستثنائية بلغت قيمتها أكثر من 225 مليون ريال)). حيـث شاركت في الاجتماعات الدولية المخصصة لتعبئة الموارد المالية والتقنية لتنفيذ المراحل الثلاث لهذا البرنامج، وفي مجال مساعدة اللاجئين كدور إنساني تضطلع به مفوضـية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فقد اعتادت أن تقوم المملكة السعودية بتقديم إسهام سنوي لدعم نشاطها، كما تبرعت خلال المؤتمر الأول والمؤتمرات الموالية بمبالغ مالية مهمة وبكميات ضخمة من الحبوب خصصت لمساعدة اللاجئين في إفريقيا، وخاصة اللاجئين في الصومال((**اللجنة الدولية عبارة عن مؤسسة دولية إنسانية مستقلة تعمل بـصفتها وسـيطاً محايداً في المنازعات والاضطرابات لحماية ضحايا الحروب الأهليـة والعالميـة ومـساعدتهم**)). (الإسكوا، 2007: 8-9)

ساهمت وتساهم المملكة العربية السعودية في دعم برنامج الغذاء العالمي الـذي يعتبر إحدى منظمات الأمم المتحدة الساعية لضمان تمتع كل البـشر بحيـاة صـحية. ويعتبر من أكبر المنظمات الإنسانية، إذ يقوم بتنفيذ مشاريع طارئة وتنموية في أكثر من 80 بلداً من أجل محاربة الفقر والحرمان اليومي، ويقوم بتـشجيع ودعـم المؤسـسات التعليمية والصحية ومشاريع البنية التحتية للتجمعات السكانية، وكذلك مساعدة اللاجئين في العودة إلى أوطانهم. تعتبر المملكة العربية السعودية شريك مهم لبرنـامج الأغذيـة العالمي حيث تبرعت بأكثر من 600 مليون دولار أمريكي إلى البرنامج خلال الخمسة أعوام الماضية. ففي عام 2008، وأثناء أزمة ارتفاع أسعار المـواد الغذائيـة، قامـت المملكة بمنح البرنامج 500 مليون دولار، وهو بمثابة أكبر تبرع تلقاه البرنامج دفعـة واحدة في تاريخه، كما كانت أكبر مساهمة من قبل المملكة العربية السعودية لأي وكالة تابعة للأمم المتحدة.

كما رحب برنامج الأغذية العالمي بالدعم الكبير المقدم مـن المملكـة العربيـة السعودية الذي بلغ 50 مليون دولار أمريكي، وسيستخدم البرنامج هذا التبرع في توفير الغذاء لأكثر من نصف مليون طفل صومالي يعانون سوء التغذيـة. وقالـت جوزيـت شيران، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي: "استجابة المملكة العربيـة الـسعودية

السريعة لنداء برنامج الأغذية العالمي ستساعدنا في إنقاذ أرواح آلاف الأطفال قبـل أن يدخلوا في مراحل متقدمة من سوء التغذية الشديد التي حينها سيكون مـن المـستحيل إبقائهم على قيد الحياة." ويعتزم البرنامج استخدام هذه المنحة السعودية لزيـادة نطـاق عمليته الحالية التي يوفر من خلالها تغذية تكميلية للأطفال ليصل عدد المستفيدين إلـى 600،000 لمدة شهرين. ومنذ 27 تموز 2011، أرسل البرنامج عبر جسر جوي إلـى مقديشو 86 طناً من الأغذية التكميلية ذات القيمة الغذائية العالية لعلاج سوء التغذية لدى الأطفال دون سن الخامسة. وتكفي هذه الكمية توفير الغذاء لمـدة شـهر لأكثـر مـن 30،000 طفل دون سن الخامسة والمصابين بسوء التغذية. (أبو داهش، 2011: 5)

تساهم هذه الأغذية المتخصصة في تلبية احتياجات الأشخاص الذين يعانون سوء التغذية والجوع، خاصة الأطفال النازحين داخلياً الذين فروا من منطقة المجاعـة فـي جنوب الصومال وكذلك هؤلاء في مقديشو الذين يعانون تبعات موجة الجفاف المطولة. ويستهدف البرنامج في الوقت الحالي 1.5 مليون شخص في وسط وشـمال الـصومال ومقديشو، وهو على استعداد لزيادة عدد المستفيدين ليصل إلـى 2.2 مليـون شـخص آخرين في المناطق الجنوبية من البلاد التي ضربتها المجاعة. ويعمل البرنـامج علـى تأمين الوصول إلى داخل جنوب الصومال بالإضافة إلى تهيئة ظروف العمل الأخرى، وقد وصلت مساعدات البرنامج الغذائية في عام 2012 إلى ما يقرب مـن 8 ملايـين شخص في منطقة القرن الأفريقي. ويستهدف البرنامج نحو 11.5 مليون من بين أكثـر من 13 مليون شخص متضررين من الجفاف والمجاعة فـي المنطقـة، بينمـا تقـوم الحكومات وشركاء آخرين بدعم البقية. (أبو ساق، 2012)

إيماناً بأهمية الدور الذي تلعبه هيئة الأمـم المتحـدة ووكالاتهـا المتخصـصة والمنظمات الدولية مجتمعة في سبيل رقي وازدهار المجتمع الدولي في كافة المجالات وفي مقدمتها الأمن والسلم الدوليين، فقد حرصت المملكة على دعم هذه المنظمة الدولية بكل الوسائل والسبل المادية والمعنوية والمشاركة الفاعلة في أنشطتها. (حسن، 2012: 4)

بدأ اهتمام المملكة يأخذ ملامح وأدوار جديدة في الفترة الحالية تجـاه النزاعـات والضغوط الإقليمية والدولية على منطقة الخليج العربي والنظام الإقليمي العربي، ومـا تعرض له الإسلام من تشويه صورته بعد أحداث الحادي عشر من أيلـول فـي عـام 2001، أن ما اكتسبته السياسة الخارجية السعودية من مكانة سياسية قد جاءت نتيجـة لممارسات سياسية على مدى فترة زمنية طويلة اتصفت فيها سياسة المملكة بـالاتزان والاستقلال والاعتدال والمرونة الذي يعطي المملكة قدرة على التعامل مع المتغيـرات الدولية وفق منظور المحافظة على مصالحها وأمنها الوطني والإقليمي، وجعلها تـضع مصالح وقضايا الدول والشعوب الفقيرة في أولويات سياستها الخارجيـة علـى كافـة المستويات. (حسن، 2012: 5)

تمتلك المملكة العربية السعودية ما لا يقل عن(25%) مـن احتياطيـات الـنفط العالمية، وتولت دور المنتج والمصدر العالمي الأول للنفط، وهذا هو مبعـث أهميتهـا الاقتصادية السياسية بالنسبة إلى البلدان المتطورة صناعياً في وقت جرت فيه محاولات على الصعيدين الإقليمي والدولي لتقويض الوضع القائم، ويعني ذلك أن النظام الـدولي الجديد مدعو إلى العمل لضمان تدفق الطاقة إلى دول العالم على أساس التعاون وتنسيق الأعمال بين المملكة والدول المنتجة للنفط من جهة، وبين الـدول المـستهلكة – وفـي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، وأوروبا الغربية، واليابان – من جهة أخرى، وإن أية محاولة للتهديد الاقتصادي أو السياسي أو العسكري لهذا المصدر الحيـوي المهـم للنمو الاقتصادي العالمي إنما يخلق أمام المملكة العربية السعودية وضعاً خطيراً للغاية، ويساهم في تهديد الاستقرار العالمي(أبو ساق، 2012).

تعمل المملكة على تنويع مصادر دخلها وهي تمتلك لهذا الغرض إمكانيات ماديـة كبيرة، ومع ذلك فهي بحاجة إلى علاقات دولية خصوصية لمساعدتها في الحصول على التقنية اللازمة والعقول المدربة، وإلى ذلك فإن الموقع الجيوبوليتيكي للمملكة يلقي عليها مسؤولية المساهمة في الإنماء الاقتصادي في المجال الجغرافي المحـيط بهـا، ولـيس بإمكان المملكة أن تحل مهمات تنميتها الاقتصادية المحلية من جهة، وبناء بيئة إقليميـة

مجاورة مستقرة وآمنة من جهة أخرى إلا بمواصلة التعاون العلمي والتقني مع جميـع دول العالم المتقدم، ويعني ذلك أن للعالم أيضاً مصلحة فـي أمـن المملكـة العربيـة السعودية، فالمملكة في ظل النظام الدولي الجديد تغدو سوقاً هائلاً لقسم كبير من منتجات الدول المتطور صناعياً، وفي هذه الظروف يمكن للشركات الأجنبية العالمية أن تستثمر رؤوس أموالها في العديد من المنشآت السعودية، مـستفيدة مـن شـروط الاسـتثمار التشجيعية المرنة، ومن البنية التحتية المتطورة في المملكة، ومن الاستقرار الـسياسي، والأمن المستتب فيها، ومن الأيدي العاملة الرخيصة، وموارد الطاقة الكبيرة، والـسوق الداخلي والخارجي (العربي الإسلامي) الواسع.

وقد اكتسبت مواقف المملكة ومحاربتها للإرهاب من خلال تعاونهـا مـع كافـة الجهات الدولية ذات العلاقة ودعوتها لإنشاء صندوق دولي لمكافحة هذه الظاهرة التـي أصبحت من أكثر الظواهر تأثيراً على السلام والأمن الدوليين، وقيـام المملكـة بعقـد مؤتمر دولي عن مكافحة الإرهاب كل ذلك يعطي أهمية خاصة للتعايش السلمي وأهميته في السياسة الخارجية السعودية، كما يعطي مصداقية دولية للمملكة ودورها في الأمـن والسلم الدوليين. كما يحظى دعم المملكة للولايات المتحدة في حربها علـى الإرهـاب بأهمية في تقليص فرص نشر الإرهاب في العالم خاصة الخطوات الجادة التي سبق أن اتخذتها المملكة في مجال محاربة تمويل الإرهاب.

ويظهر لنا من التمعن بخطابات الملك عبد ا بن عبد العزيز إلى انه يشير إلـى البعد الاقتصادي في علاقات السعودية في الدول الأخرى، ففي الكلمة التي ألقاها بعـد استلام وسام رمز باكستان قال:" إن العلاقة بين باكستان والمملكة تجـاوزت مرحلـة الصداقة إلى مرحلة التحالف.. إن روابط الإخوة الإسلامية هي الأساس الصلب لهـذه العلاقة بالإضافة إلى التعاون الاقتصادي والاستثماري" (وزارة الخارجيـة الـسعودية، 2006). وتدرك المملكة العربية السعودية أهمية النفط كسلعة حيوية لتنميـة الاقتـصاد العالمي ومدى اعتماد العالم عليه ومن خلال ذلك اكتسبت المملكة وزناً استراتيجياً كبيراً

إقليمياً وإسلامياً وعربياً ودولياً وقد استخدمت هـذا الـوزن لخدمـة قـضايا العـرب والمسلمين من خلال وسيلتين:

أولا: الضغط على الدول الكبرى من خلال النفط عند اللزوم لتحقيق مكاسب سياسية لصالح العرب والمسلمين.

ثانيا: الدعم المادي للدول العربية والإسلامية في الأزمات المختلفة.

أشار الملك عبد ا في كلمته في الاجتماع الذي عقده مع رئيس جمهورية الهند في 2006/2/5 م إلى دور العامل الاقتصادي في العلاقة مع الهند حيث قال(إنني آمل أن تمثل هذه الزيارة خطوة نحو تطوير علاقتنا الثنائية وتقويتها إن هذه العلاقة تـزداد اليوم عمقا مع زيادة التبادل التجاري والاستثماري بيننا ومع التعاون الوثيق في ميـدان الطاقة وخاصة فيما يتعلق بضمان الإيرادات التي يحتاج إليهـا الاقتـصاد الهنـدي إن النهضة الاقتصادية التي تعيشها بلادكم هي مصدر إعجاب العالم كله وانه ليـسعدنا إن تكون المملكة في مقدمة شركاء الهند التجاريين) (وزارة الخارجية السعودية،2006).

وعند زيارة الملك عبد ا إلى الولايات المتحدة عندما كان وليا للعهد في إبريل من العام 2005 ركزت الصحافة والإعلام الأمريكي على أهمية هذه الزيارة من منطلق إمكانية تعهد البلدان بالاستمرار في التعاون لضمان استمرار تدفق النفط بـشكل وفيـر وآمن من المملكة، كما أشادت الولايات المتحدة بالتزام المملكـة الكبيـر فـي تـسريع الاستثمار في مجالات تصدير النفط وتوسيع طاقاتها الإنتاجية لتوفير احتياجات أسـواق النفط واستقرارها عالميا .

هذا لا يعنى أن الأبعاد السياسية تتضاءل أمام هذا البعد الاقتصادي، بـل علـى العكس نجد أن المواقف السياسية الواضحة بالنسبة للمملكة في العديد من القضايا الدولية خاصة القضايا التي تهم منطقة الشرق الأوسط والبلاد الإسلامية هـي قـضايا تتـسم بالوضوح من جانب المملكة حيث تنتهج المملكة سياسة الدبلوماسية الهادفة بمعنى النظر إلى أهمية تحقيق الأهداف الموضوعة بالطرق الدبلوماسية بعيداً عن سياسة الارتجال أو التعامل مع القضايا من منظور غير مدروس.

كان للجانب الاقتصادي أثر كبير في سياسة المملكة العربية السعودية تجاه الوطن العربي خاصة القضايا العربية الرئيسة في فلسطين ولبنان والعراق من خـلال تقـديم المساعدات للحكومات والشعب في هذه الدول، فقد قدمت المملكة الدعم المادي للـسلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني منذ نشأة القضية الفلسطينية، ولغاية الوقت الحاضر، وفي الأزمة اللبنانية وبعد الاعتداء الإسرائيلي الأخير تبرع خادم الحرمين الشريفين الملـك عبدا بمنحة مقدارها خمسمائة مليون دولار للشعب اللبناني للحفاظ علـى اسـتقرار الاقتصادي اللبناني. (وزارة الخارجية السعودية،2006).

الخاتمة:

تتفاعل المملكة العربية السعودية مع المجتمع الدولي من خلال التزامها بالمواثيق والأعراف الدولية التي تحدد إطار السلوك العام للدول، ويتحدد سلوك المملكة وسياستها في هذا المجال من خلال "علاقتها بغيرها من الدول خاصة الكبـرى منهـا، وطبيعـة تحالفاتها الدولية، والسياسة التي تنتهجها تجاه الصراع الدولي، ومدى ما يمكن أن تسهم به الدولة في تحقيق الأمن الدولي ومشاركتها في المؤتمرات الدوليـة، والقيـود التـي يفرضها عليها نظام الأمن الجماعي الذي ارتضته المملكة في إطار المجتمع الدولي.

التزمت المملكة بعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية وبعـدم التـدخل فـي الشؤون الداخلية للغير وبتنمية العلاقات السلمية وشجب العنف وجميع الوسـائل التـي تخل بالأمن والسلم الدوليين وقد نتج عن ذلك أن تبنت المملكة إستراتيجية أمن دفاعيـة وشجبت الأساليب الإرهابية ووسائل الإكراه، ودعمت المساعي الحميدة التي تبذل على المستوى الدولي لتعزيز قواعد الأمن والسلام في العالم، حيث أن تقاليد المملكـة فـي علاقاتها الخارجية كانت ولا تزال نابعة من الإيمان بالسلام العالمي ومن الرغبة فـي تدعيمه.

إن فلسفة وتنظيم القوات المسلحة مبنيان على العقيدة الدفاعية التي نادت بمحاربة الإرهاب ومنع الأعمال التخريبية وأيدت المحاولات الدولية في مجال مكافحة التمييـز العنصري وخطف الطائرات وتحريم الإتجار بالمخدرات وتداولها ومنـع المجـرمين الدوليين من أن يفرضوا إرادتهم على المجتمع الـدولي أو يقوضـوا دعـائم الأمـن والاستقرار في العالم، وهكذا اتصفت سياسة المملكة بأنها سياسـة سـلمية وتعاونيـة وإنسانية.

تتجلى سياسية المملكة السلمية في مقاومتها للعدوان ودعم المنظمـات الدوليـة ومؤازرة الجهود الخيرة التي تهدف إلى تعزيز الأمن والسلام الـدوليين كمـا تتجلـى سياستها التعاونية في تعاملها مع مختلف الدول وحرصها على تنمية التجـارة الدوليـة ومساعدة العديد من دول العالم بالقروض والمنح والتسهيلات والتزامها بفعـل الخيـر

ومساعدة العديد من الدول في مساندتها لضحايا الكوارث والفيضانات والمشردين واللاجئين في العديد من الدول ودعمها للمحتاجين والمتضررين ومناصرتها لقضايا الحق والعدل والسلام في شتى بقاع الأرض، ولا شك أن هذه المواقف قد أوجدت تعاطفاً كبيراً وترحيباً واسعاً بسياسة المملكة ومؤازرة لجهودها السلمية والخيرة في معظم أنحاء العالم، لقد ترتب على هذه السياسة التي اتبعتها المملكة أن زاد رصيدها العالمي وفشلت معظم الجهود التي كانت تستهدف أمنها واستقرارها وبتضافر جهود المملكة السلمية والتعاونية والإنسانية تعززت قواعد الأمن فيها وتأصلت نظرة العالم إليها كدولة معتدلة وغير عدوانية.

يأتي العامل الاقتصادي في مقدمة العوامل التي تؤثر على عملية صنع القرار الخارجي في المملكة العربية السعودية حيث أن النفط يساهم في عملية صناعة القرار الخارجي، وقد ساهم النفط في تنمية وتطوير باقي القطاعات الاقتصادية المختلفة (الزراعة - التجارة - الصناعة). ومن ناحية أخرى فإن العوائد النفطية للمملكة العربية السعودية قد أتاحت للمملكة درجة كبيرة في التأثير على الأحداث السياسية في البيئة الإقليمية المحيطة بها، وذلك إلى جانب المشاركة الإيجابية في محيط البيئة الدولية من ثنايا المساعدات الاقتصادية كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية السعودية.

لعب العامل الاقتصادي دور في سياسات المملكة إزاء القضية الفلسطينية والقضية اللبنانية وغيرها من القضايا العربية والإقليمية، حيث يلعب ذلك العامل دوراً رئيسياً لسياسات المملكة إزاء تلك القضايا، فمن ناحية جعل العامل الاقتصادي المملكة بمنأى عن التبعية لأي من الدول العظمى ومن ثم القدرة على تنفيذ الأهداف القومية التي استقيت من القرآن الكريم والسنة النبوية، ومن ثم استقلالية في اتخاذ القرار الخارجي، ومن ناحية أخرى فإن العامل الاقتصادي يعطي المملكة قدرة على الحركة في تنفيذ سياستها الخارجية حيث تدعم الإمكانات الاقتصادية تنفيذ تلك القرارات وتخرجها من حيزها النظري إلى حيز التطبيق فالمملكة مكتفية ذاتياً سلع كثيرة وفي بعض الصناعات مما يعطيها بعداً إستراتيجياً هاماً، ومن الناحية الثالثة فإن ارتفاع الدخول الفردية في

المملكة قد جعل النظام السياسي السعودي نظاماً مستقراً مما ينعكس بدوره على استقرار السياسة الخارجية في المملكة.

والدبلوماسية السعودية التي بدأها الملك عبد العزيز ورسخ دعائمها الملك فيصل، ووسع علاقاتها الملك خالد، قد شهدت في عهد الملك عبد ا بن عبد العزيز انطلاقـة متميزة فقد تميزت الدبلوماسية السعودية بسجل حافل من الحكمة والنزاهة والوقار، في جميع اتصالاتها بدول العالم النامي والمتقدم وفي علاقاتها الخارجية وروابطها مع العالم الخارجي وقد كانت دائماً وما زالت هي السباقة إلى المبادرة فـي الأعمـال الخيريـة والعطاء بسخاء منقطع النظير ما دام أن الغاية المنـشودة هـي الرخـاء والازدهـار والاستقرار للأمم والشعوب والأوطان.

وأصبحت المملكة واحدة من دول العالم الأكثر تأثيراً في منطقة الخليج العربي، ولها نفوذها القوي في الأوساط العالمية، فهي عضو مؤسس فـي المنظمـات الدوليـة والإقليمية مثل الأمم المتحدة، جامعة الدول العربية، منظمة المؤتمر الإسلامي، منظمـة الدول العربية المصدرة للنفط، كما أن المملكة عضو في البنك الدولي وصندوق النقـد الدولي وكثير من المنظمات الدولية الأخرى التابعة للأمم المتحدة، وفـي قيـادة خـادم الحرمين الشريفين وضعت المملكة العربية السعودية نفسها في خدمة القضايا العربيـة وفي طليعتها قضية فلسطين وتبنت عربياً سياسة ثابتة ومبدئيـة، فهـي مـع ترسـيخ التضامن العربي، ومع توثيق علاقاتها بالدول العربية، حيث دعمت دول المواجهة دعماً غير محدود لتعزيز صمودها، واتخذت إزاء القضية الفلسطينية موقفاً ثابتاً وكانت قضية القدس الشغل الأساس للقيادات السعودية على مختلف مراحلها وإصرارها على ضرورة انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي المحتلة، وتقرير المصير للدولة الفلـسطينية وأن تكون القدس عاصمة لها ورفض كل المساومات التي لا تضمن للدول العربية حقوقهـا ورفض المحاولات الإسرائيلية لتهويد القدس وطمس معالمها.

وعلى الصعيد الخليجي اعتمدت المملكة العربية السعودية إستراتيجية واضـحة المعالم في أن تكون منطقة الخليج العربية منطقة آمنة ومـستقرة، وأن يكـون القـرار

العربي في هذه المنطقة بيد أصحابه ومسؤوليته عربية بحتة، ولقد أسهمت المملكة إسهاماً كبيراً في توطيد دعائم مجلس التعاون لدول الخليج العربي لخدمة مصالح شعوبه المشتركة.

أما إسلامياً فقد أضحت المملكة من أكبر المناصرين لقضايا المسلمين في العالم حيث تقوم بدور إنساني كبير، لحل أزمة الغذاء، والحد من مشكلة الجوع والجفاف، عن طريق تقديم المعونات العينية والنقدية، مواساة لتلك الدول خصوصاً التي تتعرض لنكبات وكوارث، والمملكة إنما تقوم بذلك عن إدراك عميق وقناعة تامة بأهمية دورها في خدمة القضايا الإنسانية للدول الإسلامية والصديقة انطلاقاً مما حباها ا به من قيم روحية سامية وتراث حضاري مجيد، وإمكانات مادية متاحة.

وهذا يثبت أهمية النفط كقوة إقتصادية ساهمت وتساهم في إعطاء المملكة العربية السعودية المكانة الاقليمية والدولية التي يمكن من خلالها التأثير في المواقف الدولية والإقليمية من القضايا العربية من خلال ما تتمتع به من مكانة على المستوى الدولي، وقد أثمر ذلك في نجاح المملكة في تقديمها مبادرات تساهم في حل النزاعات والصرعات سواء على مستوى الدولة أو الاقليم كما حدث في مبادرة المملكة في الاصلاح الفلسطيني الفلسطيني ومبادرة المملكة لإحياء عملية السلام في الشرق الأوسط ووقوفها إلى جانب الدول العربية والإسلامية عند حدوث الكوارث الطبيعية أو تعرض الأقليات الإسلامية للإعتداء ودعمها لحقوقها ومناصرتها في المحافل الدولية ومحاولتها الضغط على الدول الكبرى للمساهمة في إيجاد حلول لكثير من القضايا العالمية.

النتائج

إستثمرت المملكة العربية السعودية عائداتها من النفط والغاز في إكتساب مكانة مهمة على الساحة الدولية من خلال قدرتها على التحكم بأسعار النفط وكذلك حجم العائد الاقتصادي الذي يعود على المملكة من تصدير هذا المنتج بما يوفر لها من قوة إقتصادية يساهم في الحد من التدخلات الدولية والاقليمية في سياستها وهذا يساعد في إستقلالية عملية صناعة القرار السعودي ويجعلها أكثر قدرة على لعب دور دولي

وإقليمي مؤثر في القضايا والمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التـي تواجـه المجتمع الدولي ويبرز ذلك من خلال مساهماتها في البنك الـدولي وصـندوق النقـد الدولي.

كان لحجم العوائد النفطية الكبيرة دوراً في الحفاظ على مكانة المملكة في المحيط الإقليمي والدولي والتي تمثل إحدى المسلمات السياسة الخارجية الـسعودية وثوابتهـا، والمملكة تستخدم لبلوغ هذا الهدف الإمكانات المالية المتوفرة لديها كواحدة مـن أكثـر دول العالم إنتاجاً للنفط، والمكانة الدينية وما اكتسبته من مكانة سياسية دولية.

تبوأت المملكة مكانة قيادية في المجال الجيوسياسي للمنطقة العربية والإسلامية، وتحولت في هذا المجال إلى عامل لإستقرار المنطقة، تدافع عن قضاياه فـي المحافـل الدولية، لتصبح أحد عناصر العالم المتعدد الأقطاب من خلال جهودها لصيانة مكانتهـا وتقويتها بصفتها أقوى حلقة في المنطقة العربية والإسلامية، ولرفع منزلتها الدولية على هذا الأساس، وبالطبع تريد المملكة أن تكون المعبر عن مصالح ذلك القطب العالمي في اتصالاتها مع باقي أطراف المجتمع الدولي، وكانت لديها كل مبررات التصرف علـى هذا النحو، والدور الهام في شبكة النظام الاقتصادي العالمي، والنمو والتطور المـستقر بالمقارنة مع باقي دول العالم العربي، والإسلامي.

أثبتت الدراسة أن هناك علاقة بين تفاعل مقومات الدولة المادية (حجم الصادرات والواردات) والتي تمثل العائدات النفطية جزء كبير منها والمجتمعية المتمثلة بالـسكان ومستوى التعليم والمستوى الصحي والبنية التحتية والقوة العسكرية والتي تلعـب دوراً مؤثراً في سياسة المملكة الخارجية من خلال مستوى القوة الذي تكتسبه على مختلـف المستويات المحلية والإقليمية والدولية. وقد أدركت المملكة العربية السعودية مـستوى التحولات في النظام الدولي والمتغيرات الإقليمية والتطلعات الداخلية والمرتكزات التي تقوم عليها المملكة، وأهمية توفير الحد الأدنى من العلاقات البينية العربية- العربية التي تؤهل المنطقة لأن تكون قادرة على إدارة شؤونها وأن يكون لها ثقل في ظل التكـتلات الدولية.

أثبتت الدراسة أن مستوى تأثير النفط على مكانة المملكة كان إيجابيا ومباشراً على المستوى الدولي. وينطوي هذا الدور على مضمونين هامين: أولهما منح القوة والاستقرار للسوق النفطية العالمية، وثانيهما تأمين قاعدة اقتصادية للنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

التوصيات:

خرجت الدراسة بالتوصيات التالية:

1. أهمية قيام المملكة العربية السعودية باستثمار عائداتها النفطية في تنويع مصادر الدخل الوطني وتعزيز مكانة الصناعة ودورها في الاقتصاد الوطني والاستثمار في العنصر البشري لأن ذلك سيساهم في تعزيز مكانتها الدولية من خلال قدرتها على الضغط على الدول الكبرى والإقليمية ومواجهة التحديات والتهديدات الإقليمية.
2. ترتبط مكانة الدولة وقدرتها على التأثير بالنظام الدولي بالمحدد الاقتصادي في ظل تزايد معدلات الأزمات المالية التي تواجهها كثير من دول العالم مما سيزيد من الضغط على الدول ذات الدخل المرتفع ومنها المملكة للمساهمة في مواجهة هذه المشاكل وهذا يتطلب من المملكة القدرة على استغلال هذه الظروف في تحقيق المكاسب السياسية ومنحها دور أكبر في النظام الدولي.
3. أهمية وضع إطار سياسي محدد للمساعدات الخارجية التي تقدمها المملكة بما يعزز مكانتها وعلاقاتها على المستوى الإقليمي والدولي وأن يتم وضع خطط إستراتيجية محددة الأهداف والغايات للمساعدات بما يتوافق مع توجهات السياسة الخارجية السعودية وتحقيق مصالحها على المستوى الدولي.

المراجع

أ- المراجع العربية

الأحدب، عبد الحميد (1982)، **النظام القانوني للنفط في المملكة العربية السعودية**، الطبعة الأولى، بيروت ، مؤسسة توفيق.

أحمد، أبو النجا،(2012) **هل تصبح السعودية أكبر قوة عسكرية بالشرق الاوسط؟**، http://www.nuqudy.com

الإسكوا، (2006) **مؤشرات التنمية العالمية استناداً إلى التقرير الاقتصادي العربي الموحد** (2005)، والبنك الدولي وبيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

الإسكوا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،(2007) **الاتجاهات الاقتصادية وآثارها، المساعدة الخارجية والتنمية في المنطقة العربية**، العدد (4)، الأمم المتحدة، نيويورك.

إسلام، أحمد مدحت (1988). **الطاقة ومصادرها المختلفة**، الطبعة الأولى، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر.

إسماعيل، عبد ا ،(2012) **تبرعات السعوديين لسوريا تتجاوز 400 مليون ريال**، 30 يوليو، متوفر عبر: http://www.alarabiya.net

آل سعود، الفيصل سعود،(1997م) **وثائق الوفد الدائم للمملكة لدى الأمم المتحدة نيويورك**. كلمة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في الدورة 52 (جمادى الآخرة 1418هـ/1997/10/7.

بخاري، إيمان(2011) دور الإسلام في السياسة الخارجية السعودية، متوفر عبر/ http://jawazdiblomasy.wordpress.com/،10/8/2011

البيشي، محمد،(2012) **74 % قفزة في احتياطيات السعودية لدى صندوق النقد الدولي**، 28 إبريل، العدد 6774، الاقتصادية متوفر عبر: http://www.aleqt.com

التقرير الاقتصادي (2011) الاقتصاد العالمي رهن الديون الأمريكية والأوربية، العدد (19) لعام 2011م،

تميم، جمال، (2005). "**صنع القرار السياسي في المملكـة**. المؤسـسات الـشرعية" السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية في مئة عام، المعهد الدبلوماسـي، الرياض.

توفيق، سعد حقي، (2004)، **مبادئ العلاقات الدولية**، الأردن، دار وائل للنشر.

التويجري، علي بن عبد المحسن،(2012) **ملخص لمواقف المملكة تجـاه عـدد مـن القضايا**، متوفر عبر: faculty.ksu.edu.sa/27566.

الثنيان، فهد (2012) صادرات المملكة النفطية تسجل 747 مليار ريال في 8 أشـهر، **صحيفة الرياض**، متوفر عبر: http://www.fahadbinjomah.com.

جريدة الاقتصادية،(2012) مراحل تطور الاقتصاد السعودي من القرش النحاسي إلى أكبر منتج للنفط،، متوفر عبر: http://pressfile.kau.edu.sa

جريدة الرياض، (2011)، العدد 15782، http://www.alriyadh.com

جريدة الرياض، (2012)، **عهد الملك عبد ا يمثل تحولاً كبيراً في مفهوم التـضامن الإسلامي**، العدد 16120، http://www.alriyadh.com

جريدة الشرق الأوسط، **السعودية وإغاثة اللاجئين.. دعم لا محدود من أبـرز الـدول المانحة لوكالة «غوث»**، 20 /7/ 2012، العدد 12258.

الجهني، عيد، (1998م)، **النفط السعودي واثره علـى الاقتـصاد الـوطني والـدولي ومستقبل منظمة الاوبك و بدائل الطاقة**، الطبعة الاولى.

الحاج، عاصم فتح الرحمن أحمد، (2011)، **المملكة العربيـة الـسعودية ومطلوبـات التحـرك لمـساندة قـضايا مـسلمي إفريقيـا**، متـوفر عبـر: http://www.sudanile.com.

حبتور، عبد الهادي، (2012) **مراحل تطور الاقتصاد السعودي من القرش النحاسـي إلى أكبر منتج للنفط**، متوفر عبر: http://www.aleqt.com.

الخولي، سيد فتحي (1988)، **اقتصاديات النفط**، الطبعة الأولى، مكتبة دار حافظ للنشر والتوزيع،جدة.

الخولي، سيد فتحي، (1988)، **اقتصاديات النفط**، الطبعة الأولى، جدة، مكتبة دار حافظ للنشر والتوزيع .

أبو داهش، عبد الوهاب سعيد(2011/7/12) **التبرعات والمساعدات السعودية للمنظمات الدولية والانسانية التابعة الأمم المتحدة**، متوفر عبر: http://www.sudanradio.info

الذياب، سالم (2007)، الصناعات الكيميائية والبتروكيميائية في المملكة العربية السعودية، متوفر عبر: http://faculty.ksu.edu.sa/784/Manufactories

الذياب، سالم بن سليم،(2009)، **الصناعات الكيميائية والبتروكيميائية في المملكة العربية السعودية**، جامعة الملك سعود: http://faculty.ksu.edu.sa

الرائد، احمد، (09-27-2012) **المملكة العربية السعودية**، متوفر عبر: http://www.shateq.com

الزياتي، أمل، (1983). علاقات المملكة العربية السعودية تجاه دول الخليج، **مجلة دراسات الخليج العربي**، العدد 33، ص185-186.

أبو ساق، عبد الإله(2012/4/10) **دور المملكة السياسي في العالم**، متوفر عبر: http://ahmedwahban.com

السالم، سالم(2012) توقعات بارتفاع معدلات التضخم وانخفاض حركة التبادل التجاري العالمية، **جريدة الرياض**، http://www.alriyadh.com

السامرائي، سعود عبود (1979). **القاموس الاقتصادي الحديث**، بغداد، مطبعة المعارف.

ستينفز، بول (1994). **النفط والسياسة الخليج بعد الحرب**، ترجمة: عبد النبي حسن، ط1، الدائرة الاقتصادية جامعة "سوري".

السريع، زايد، (2012)، **السعودية... قوة عسكرية تتصاعد في الشرق الأوسط**، متوفر عبر: http://www.elaph.com

سعد، عبد العزيز علمي، (1993). **مرتكزات ومستجدات السياسة الخارجية السعودية**. الرياض: معهد الدراسات الدبلوماسية.

سليمان، عاطف (2009)، "**الثروة النفطيـة ودورهـا العربـي.. الـدور الـسياسي والاقتصادي للنفط العربي**"، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية- بيـروت- لبنان.

السياري، أحمد مسعود المحافظ بالإنابة عن المملكة العربية السعودية، مجلس محافظي البنك الإسلامي، **وثائق جلسات الأعمال**، 28 يناير 1997.

الشرع، حسين على(1983). **التطور الاقتصادي فـي المملكـة العربيـة الـسعودية ومستقبل التنمية**، الرياض، دار العلوم.

الشريف محمد خليل الشريف،(2012) **السعودية والمعونات للـسلطة (2)**، 2012-07-08، http://www.sarayanews.com الشريف، 2012)

شمبش، علي محمد (1979). **العلوم السياسية**، بنغازي، مطبعة الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع.

الشملان، أسعد، (1992). **علاقات المملكة العربية بالقوى الدولية، العلاقات السعودية الأمريكية، السياسة الخارجية للمملكة العربية الـسعودية فـي مئـة عـام**، الرياض، معهد الدراسات الدبلوماسية.

الشيخ، توفيق (1988**). النفط والسياسة في المملكة العربية السعودية**، ط1، لنـدن : دار الصفا للنشر والتوزيع.

صالحان، عز الدين (1983)، **صندوق النقد الدولي والمـساهمة الـسعودية**، معهـد الإنماء العربي، بيروت.

صحيفة الرياض، **المملكة قدمت 100 مليار دولار مساعدات غير مستردة وقروضـاً ميـسرة ل 95 دولـة ناميـة، 2011/5/12**، متـوفر عبـر: http://www.alriyadh.com

صحيفة الوقت **السعودية والكويت أكبر المانحـيـن للمعونة بين البلـدان العربيـة**، العدد 627 - 9 نوفمبر 2007.

الصندوق السعودي، (2011)، **تقرير الصندوق السعودي للتنمية الفصل الأول**، ص 8.

عبد الرحمن عبد ا عبد الرحمن اليحيى (2010). **العوامل المؤثرة على الـسياسية الخارجية السعودية**، بحث غير منشور، جامعة الخرطوم.

العبد ا ، منصور،(2011) **اليوم الوطني 81 من عبد العزيز صانع التاريخ إلى عبـد ا صانع الحضارة، 2011/9/24**، متوفر عبر:: http://arabic.rt.com

العجـمي، ريـمه غازي دغيم، (2001)، **أثر سياسات الحـد مـن ظـاهرة التغيـر المناخي على الطلب على النفط مع التطبيق على المملكة العربية السعودية**، رسالة لماجستير، كلية العلوم الادارية، جامعة الملك سعود، ص 24 .

العساف، إبراهيم(1998م) كلمة وزير المالية والاقتصاد السعودي أمام الدورة العاديـة 61 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بالقاهرة 9 فبراير، **منـشورات الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية بجامعة الدول العربية** ص 139.

العساف، سالم الشريف،(2012) المملكة قدمت لليمن مساعدات بأكثر من 3 مليـارات دولار، **صحيفة الرياض**، نقلاً عن: http://www.al-madina.com

عسة، أحمد (1971). **معجزة فوق الرمال**، الرياض، المطابع الأهلية، الطبعة الثالثة.

عصفور، محمد شاكر (1988)، **أصول الموازنة العامـة**، الطبعـة الأولـى، مكتبـة الصفحات الذهبية، الرياض.

عطوة، فتحي، ملفات مهمة أمام قمة الرياض اليوم نجاح التجربة الخليجية صمام أمان لاستقرار المنطقة، **صحيفة عكاظ**، 2006/5/6، العدد (1784)، ص 5.

عقاب جبريل خرمي (2011). **أثر النفط على السياسة الخارجيـة الـسعودية**، كليـة الحقوق والعلوم السياسية،الرياض، جامعة الملك سعود.

العلاقات الاقتصادية بين الخليج والدول العربية.. **آفاق وتحديات**، 2012/4/14، متوفر عبر: http://www.moheet.com

علي حسن،(2012) **السياسة الخارجية للمملكة.. الجمع بين الاعتدال وقوة التـأثير**، 2012/9/23، متوفر عبر: http://www.alsharq.net.sa

العمادي، محمد،(1980) **آفاق التنمية في الثمانينات**، الحلقة النقاشية الرابعة حول آفاق التنمية العربية في الثمانينات، آذار.

عمار محمد سلو العبادي (2012). **محددات السياسة النفطيـة الإنتاجيـة والـسعرية للمملكة العربية السعودية**، الإمارات: مركز الإمارات للدراسـات والبحـوث الاستراتيجية، العدد (164).

العنزي، حمد، (28-04-2012)، **العوامل المؤثره في السياسة الخارجيـة**، متـوفر عبر: .com/vb/showthread.php445www.sas

عيد بن مسعود الجهني،(1985) الملك عبد العزيز وأساس النهضة الاقتصادية، **جريدة الجزيرة**، العدد (4812)، ديسمبر.

غالي، بطرس (1977)، **جامعة الدول العربية وتسوية المنازعات المحلية**، القـاهرة: دار الطباعة الحديثة.

مؤسسة النقد العربي السعودي، (2011)، **التقرير السنوي**، العدد السابع والأربعـون، 2011. ومصلحة الإحصاءات العامة، (2011)، قواعد بيانات على موقعهـا على الانترنت.

مجلس التعاون لدول الخليج العربية 28 عاماً مـن الإنجـازات الـسياسية والأمنيـة والاقتصادية، 2009/7/5، متوفر عبر: :http://www.ainalyaqeen.com/

مركز البحوث والدراسات،(2012) **التقرير الاقتصادي**، الاقتصاد العالمي رهن الديون الأمريكية والأوربية، العدد (19)، الغرفة الصناعية بالرياض، يناير.

المساعدات الإنسانية العالمية، 2010، **تقريـر** متـوفر عبـر: -www.gppi.net/.../al yahya-fustier

مقلد، إسماعيل صبري (1971). **العلاقات الـسياسية الدوليـة**، مطبوعـات جامعـة الكويت، الكويت، كلية الاقتصاد والتجارة والعلوم السياسية.

الموسوعة الحرة ويكبيديا، 2012، متوفر عبر:ar.wikipedia.org/wiki

ناظر، هشام، (1987)، **دور المملكة العربية السعودية في سوق النفط العالمية**، شيكاغو، الاجتماع السنوي لمعهد النفط العالمي.

ناظر، هشام، (1989م)، **استقرار السوق وأمن الطاقة**، الاجتماع السنوي لمنظمة المنتجين المستقلين الامريكيين، سان انتونيو، اكتوبر.

نمر، سليمان، 2011، **السعودية وسياسة" القوة الناعمة**، توفر عبر: http://ainnews.net

الهباس، خالد بن نايف(2011) **السياسة الخارجية السعودية في زمن الثورات العربية**، متوفر عبر: http://www.siyassa.org.eg

الهدلاء، محمد بن حمود، (2012) **جهود المملكة في مكافحة الإرهاب**: اتفاقيات ومعاهدات دولية (2-5) متوفر عبر: http://www.assakina.com

وزارة الخارجية السعودية، 2012، متوفر عبر:http://www.mofa.gov.sa

وزارة الخارجية السعودية،(2006)، **السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية**، متوفر عبر: http://www.mofa.gov.sa/

وزارة الخارجية السعودية،(2012) **إنجازات المملكة العربية السعودية**، متوفر عبر: http://www.mofa.gov.sa

وزارة الخارجية في المملكة العربية السعودية، 2012، **السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية، منشورات** ، متوفر عبر: http://www.mofa.gov.sa.

وزارة المالية السعودية، 2011، متوفر عبر: www.mof.gov.sa

اليحيى، خالد عثمان وفوستيير، ناتالي، (2011)، المملكة العربية السعودية كجهة مانحة للمساعدات الإنسانية: جهود دولية ضخمة، مع ضعف في القدرات المؤسسية والتنظيمية، المعهد العالمي للسياسات العامة (GPPi)، **ورقة بحثية** رقم (14)، ترجمة: سناء عاشور، برلين.

يوسف، فتح الرحمن، السعودية تواجه تحديات القمة العربية الاقتصادية الثالثة، **جريدة الشرق الأوسط**، 3 /2012/10 العدد 12363.

ب- المراجع الأجنبية:

Binder، Andrea، (2010) Claudia Meier and Julia Steets. Humanitarian Assistance: Truly Universal A mapping study of non-Western donors. **GPPi Research** Paper Nr. 12. Berlin، GPPi.

British Petroleum (1998), **Statistical Review of World Energy**، June،.

Giblert Jenkins، (1977) Oil Economist's Handbook، **Applied Scince Pubvlishers Limited**، London .

Soldatkin، Vladimir (2011) "**Saudi Arabia to overtake Russia as top oil producer-IEA** Available on، http://www.reuters.com